وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل-
كليـــة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

فعالية سعر الصرف في معالجة إختلالات الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر (2000-2017)

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطلبة:

-جردير حسام الدين

-بوسيس نصر الدين

إشراف الأستاذ:

- أ. فركاجي سوعيد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ . كعواش محمد	جامعة جيجل	رئيسا
أ . فرقاجي سوعيد	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
أ . مراد يونس	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2018-2019

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل-
كليـــة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

فعالية سعر الصرف في معالجة إختلالات الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر (2000-2017)

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطلبة:

-جردير حسام الدين

-بوسيس نصر الدين

إشراف الأستاذ:

- أ. فركاجي سوعيد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ .	جامعة جيجل	رئيسا
أ .	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
أ .	جامعة جيجل	مناقشا

السنـة الجامعية: 2018-2019

كلمة شكر

بدأنا بالحمد لله عز وجل سبحانه وتعالى ونشكره على توفيقه لنا بفضله وقوته

في إخراج هذا العمل المتواضع الذي يعد قطرة في بحر العلم.

نشكر جزيل الشكر الأستاذ القدير المشرف الاستاذ فركاجي سوعيد الذي أنار علينا بتوجيهاته

السديدة ونصائحه القيمة والرشيدة والتي ساعدتنا في إتمام هذا العمل المتواضع،

فكان بحق مشرفا وسندا لنا فشكرا جزيلا لك يا أستاذنا.

كما لا ننسى التوجه بالشكر والامتنان إلى كل من دعمنا وحفزنا بشكل متواصل

في سبيل تحقيق هذا العمل، وإلى كل من ساهم في ذلك من قريب أو بعيد.

لكم جميعا تشكراتنا الخالصة.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
كلمة شكر	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف	
تمهيد	
المبحث الأول: ماهية سعر الصرف	
المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف	
المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف	
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سعر الصرف	
المطلب الرابع: سوق الصرف	
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف	
المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية	
المطلب الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة	
المطلب الثالث: نظرية الأرصدة	
المطلب الرابع: نظريات أخرى	
خلاصة	
الفصل الثاني: الإطار النظري للميزان التجاري	
تمهيد	
المبحث الأول: ماهية الميزان التجاري	
المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري	
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري	
المبحث الثاني: الاختلال في الميزان التجاري	
المطلب الأول: أسباب الاختلال في الميزان التجاري	

المطلب الثاني: أنواع الاختلال في الميزان التجاري	
المطلب الثالث: آثار الاختلال في الميزان التجاري	
المطلب الرابع: طرق علاج الخلل في الميزان التجاري	
خلاصة	
الفصل الثالث: أثر سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال (2000-2017)	
تمهيد	
المبحث الأول: تطور سياسات سعر في الجزائر	
المطلب الأول: مرحلة نظام الصرف الثابت 1964-1986	
المطلب الثاني: مرحلة نظام التسيير الديناميكي لسعر الصرف 1987-1994	
المطلب الثالث: مرحلة نظام سعر الصرف العائم المدار 1994-2017	
المبحث الثاني: الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2017	
المطلب الأول: الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017	
المطلب الثاني: الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017	
المبحث الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري 2000-2017	
المطلب الأول: أثر سعر الصرف على الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017	
المطلب الثاني: أثر سعر الصرف على الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017	
المطلب الثالث: أثر سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2017	
خلاصة	
الخاتمة	
قائمة المراجع	
الملخص	

فهرس الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
1-3	تطور سعر صرف الدينار مقابل الفرنك الفرنسي 1964-1973	
2-3	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي 1979-1986	
3-3	تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي في الفترة 1987-1991	
4-3	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في الفترة 1992-1994	
5-3	إجراءات نظام الصرف بين 1994-1995	
6-3	تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي لسنة 1995-2017	
7-3	تركيبة هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017	
8-3	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية غير النفطية خلال الفترة 2005-2017	
9-3	بنية التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة 2000-2017	
10-3	تركيبة هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017	
11-3	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية في الفترة 2000-2017	
12-3	بنية التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية في الفترة 2000-2017	
13-3	تطور سعر الصرف والصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017	
14-3	تطور سعر الصرف والواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017	
15-3	تغير سعر الصرف والميزان التجاري خلال الفترة 2000-2017	

فهرس الأشكال

الرقم	العنون	الصفحة
1-1	سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب	
2-1	توازن طلب وعرض العملة الأجنبية	
1-2	منحنى J	
1-3	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017	
2-3	نسبة الصادرات من المحروقات وخارج قطاع المحروقات	
3-3	تطور الصادرات غير النفطية خلال الفترة 2002-2017	
4-3	نموذج قرصي للصادرات خارج المحروقات	
5-3	دائرة التوزيع الجغرافي للصادرات	
6-3	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017	
7-3	تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017	
8-3	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية في الفترة 2000-2017	
9-3	تطور نسب تغير أسعار الصرف وإجمالي الصادرات الجزائرية	
10-3	تطور نسب تغير أسعار الصرف والصادرات خارج قطاع المحروقات (2000-2017)	
11-3	تأثير سعر الصرف على الواردات الجزائرية	
12-3	التغير في سعر صرف الدينار والميزان التجاري خلال الفترة 2000-2017	

مقدمة

تجرى المعاملات داخل الوطن الواحد باستخدام النقود التي تحظى بالقبول العام، أما على المستويات الدولية وبسبب الاختلاف في عملات الدول، ومع الانفتاح الاقتصادي الكبير الذي تعيشه المعاملات الاقتصادية اضطرت الدول إلى استخدام آلية لتقييم كل عملة متداولة بباقي العملات الأخرى، وتسمى هذه الآلية بسعر الصرف الذي يتم من خلاله تسوية كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين.

لقد ركز الاقتصاديون المعاصرون والمهتمون بالإقتصاد الدولي على أنظمة أسعار الصرف إضافة إلى العوامل التي تتحكم في تحديدها، وسعر الصرف هو متغير اقتصادي شديد الحساسية نظرا للمؤثرات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها لاسيما أمام تطور الأسواق المالية الدولية واتساع دورة التجارة الخارجية.

وتلعب أسعار الصرف دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية اليومية إذ انه ليس هناك مجتمع يعيش بمنأى عن التأثر بالتغيرات الطارئة في سوق صرف العملات، ويعد سعر الصرف مؤشرا هاما ومتغيرا رئيسيا له أثر بليغ في تقدم وتطور الدول، ويعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصاديات العالم، وله دور هام في تنافسية الاقتصاديات وبالتالي وضعية الميزان التجاري الذي هو عبارة عن جزء من ميزان المدفوعات، وهو المؤشر الذي يقيس الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع في بلد ما وهو يعطي نظرة عن الضغوط التي تتعرض لها العملة، ومنه فإن حركة الصرف العالمية تؤثر على حصيلة الصادرات الجزائرية وعلى قيمة المدفوعات عن الواردات من الدول الأجنبية.

1- إشكالية الدراسة

إن المغزى من هذه الدراسة هو معرفة الأثر الذي يحدثه سعر الصرف في معالجة اختلالات الميزان التجاري، ومنه نطرح الإشكالية التالية:

هل كانت سياسة سعر الصرف فعالة في تصحيح إختلالات الميزان التجاري في الجزائر في الفترة (2000-2017)؟

ومن هذا السؤال الرئيسي يمكننا استخراج الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي اهم الانظمة السائدة لسعر الصرف؟

- كيف يؤثر سعر الصرف في حالة الميزان التجاري؟
- ما هي التحولات الجوهرية التي عرفتها سياسة الصرف في الجزائر ؟
- كيف تطور الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة؟
- هل كان لسياسة الصرف في الجزائر آثار إيجابية على وضع الميزان التجاري؟

2- فرضيات الدراسة

للإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية المطروحة انطلقنا من الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأساسية:** يؤدي تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري إلى زيادة حجم الصادرات وإنخفاض حجم الواردات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري.
- **الفرضيات الفرعية:**
  - اعتمدت الجزائر عدة أنظمة صرف بحثا عن تحقيق توازناتها المالية الخارجية؛
  - تغيير سعر الصرف يؤثر على توازن الميزان التجاري للدولة؛
  - يعرف الميزان التجاري الجزائري خارج قطاع المحروقات اختلالا عميقا؛
  - تحتاج معالجة الاختلال في الميزان التجاري اعتمادا على سياسة سعر الصرف إلى سياسات تكميلية داعمة.

3- أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في المكانة التي يلعبها سعر الصرف في المحافظة على الوضع الاقتصادي للدول، كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية إضافة إلى معرفة أثر تقلبات أسعار الصرف على رصيد الميزان التجاري الجزائري، وسعر الصرف ليس مجرد نسبة أو علاقة بين عملتين بل هو أداة اقتصادية ذات تأثير كبير على الاستيراد والتصدير، كما يعتبر سعر الصرف والميزان التجاري من أدوات الربط بين الاقتصاد الوطني وباقي الاقتصاديات في العالم مما يجعلهما عنصران حيويان لأية دولة.

4- أسباب اختيار الموضوع

- **الأسباب الذاتية:**

- الموضوع يندرج في إطار التخصص؛
- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع وفهمه وتنمية المعرفة الذاتية.

- **الأسباب الموضوعية:**

- علاقة الموضوع بالوضعية الحالية للجزائر وهذا في ظل الانخفاض الكبير في أسعار البترول وإتباع الجزائر لسياسة تقشفية عن طريق ترشيد الإنفاق وتخفيض قيمة العملة لمحاولة تقليل الخسائر الناجمة عن الفرق في سعر صرف العملات والتقليل من الواردات؛
- الإهتمام المتزايد من قبل الدولة الجزائرية بموضوع سعر الصرف والميزان التجاري.

5- أهداف الدراسة

- التحقق من صحة الفرضيات وكذا إثراء المعرفة العلمية؛
- تسليط الضوء على العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري؛
- معرفة مدى تأثر الميزان التجاري الجزائري بتغيرات سعر صرف الدينار بالنسبة لعملات الدول التي تتعامل معها الجزائر؛
- تحديد الآليات المثلى لمعالجة الخلل في الميزان التجاري.

6- الدراسات السابقة

من بين الدراسات السابقة حول هذا الموضوع نذكر ما يلي:

- عبد الجليل هجيرة، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، دفعة 2011-2012، ومن خلال هذه الدراسة توصل إلى أنه توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الأورو والدولار ورصيد الميزان التجاري الجزائري.
- دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل معالجتها، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في التجارة الدولية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015، وقد حاولت هذه الدراسة إبراز العلاقة الموجودة بين تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الخلل في الميزان التجاري، نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على المحروقات والذي يخضع تسعيرها لمنظمة الأوبك.

7- منهجية الدراسة

لتحقيق هدف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه؛ وحتى نستطيع الإجابة على أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا، وفي ضوء ما يتوفر لنا من بيانات فقد استعملنا المناهج التالية:

المنهج الوصفي الذي يقوم على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا وذلك من خلال التطرق إلى الجوانب النظرية لكل من سعر الصرف والميزان التجاري، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال الأرقام والإحصائيات الخاصة بالميزان التجاري الجزائري، وأخيرا المنهج التاريخي بتتبع تطور سعر صرف الدينار الجزائري.

أما عن المراجع فقد استخدمنا مجموعة من الكتب وبعض مذكرات التخرج، إضافة إلى المجلات وإحصائيات بنك الجزائر والبنك الدولي ومنظمة الأوبك بالإضافة إلى إحصائيات الجمارك.

8- صعوبات الدراسة

عند إعداد هذه الدراسة واجهتنا صعوبات متمثلة في:

- النقص الكبير في المراجع المتعلقة بالميزان التجاري في مكتبة الكلية؛
- تضارب بعض الإحصائيات التي تحصلنا عليها حول الاقتصاد الجزائري؛
- قيد الوقت الممنوح لإتمام البحث والذي لم يتجاوز الشهرين، مما حال دون التعمق أكثر في الموضوع من خلال الاختبار القياسي للظاهرة.

9- هيكل الدراسة

تحقيقا لإحاطة شاملة بالظاهرة المدروسة والوصول الى جزئياتها بما يتيح الإجابة على الإشكالية واثبات أو نفي مختلف الفرضيات تم اعتماد خطة عمل اعتمدت على فصول ثلاثة، اثنين نظريين والثالث تطبيقي, حيث جاء الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري لسعر الصرف وقسمناه إلى مبحثين، تناول المبحث الأول ماهية سعر الصرف ضمن أربع مطالب، مطلب أول بعنوان مفهوم سعر الصرف ومطلب ثاني أنظمة سعر الصرف إضافة إلى مطلب ثالث بعنوان العوامل المؤثرة على سعر الصرف وأخيرا مطلب رابع سوق الصرف، فيما خصص المبحث الثاني للنظريات المفسرة لسعر الصرف وانقسم أيضا إلى أربع

مطالب، المطلب الأول بعنوان نظرية تعادل القوة الشرائية ثم نظرية تعادل معدلات الفائدة ونظرية الأرصدة وأخيرا إيجاز لأهم النظريات المتبقية.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان الإطار النظري للميزان التجاري مجزء إلى مبحثين، المبحث الأول عالج ماهية الميزان التجاري وتضمن كل من مفهوم الميزان التجاري، ومطلب ثاني بعنوان العوامل المؤثرة في الميزان التجاري، وفيما يخص المبحث الثاني فتضمن الاختلال في الميزان التجاري وانقسم إلى أسباب الاختلال في الميزان التجاري ومطلب آخر تضمن أنواع الاختلال إضافة إلى أثار الاختلال في الميزان التجاري ومطلب رابع وأخير بعنوان طرق علاج الخلل في الميزان التجاري.

وللجمع بين المتغيرين الأساسيين في الدراسة تم اختبار العلاقة في الفصل الثالث، الذي جاء بعنوان أثر سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2017)، وقد حوى ثلاث مباحث بعنوان تطور سياسة سعر الصرف الجزائري، أما المبحث الثاني كان حول تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2017)، في حين لخص الثالث أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2017)، ليتم تلخيص ما وصلت إليه الدراسة وفقا لما يقتضيه منهج البحث العلمي في خاتمة تضمنت النتائج المتوصل إليها والتي تم على أساسها صياغة بعض الاقتراحات التي يراها البحث كفيلة بتدعيم نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف في حالة الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لسعر الصرف

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

تمهيد:

النقود وسيلة للتداول ولها قبول عام في البلد الواحد، لكن في حالة المعاملات الاقتصادية مع الخارج فإن الأمر يختلف، ومع انفتاح اقتصاديات الدول واِختلاف العملات من بلد لآخر من حيث قيمتها وقدرتها الشرائية فإن خلق آليات لتسوية هذه المعاملات الاقتصادية يعد أمرا لا مفر منه خاصة مع كثرتها، سواء المعاملات الاقتصادية أو المالية بين الشركات في مختلف أنحاء العالم، فمن أجل حدوث التبادل بين الدول المختلفة توجب عليها استخدام ما يعرف بسعر الصرف الذي يعتبر الأداة الأساسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والخارجية، وسنتناول في هذا الفصل الإطار النظري لسعر الصرف من خلال التطرق إلى المبحثين التاليين:

- المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.
- المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

يحتل سعر الصرف أهمية كبيرة في الاقتصاد وذلك من خلال تأثيره في مختلف المتغيرات الاقتصادية، إذ يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية كما يعتبر مؤشر عن المكانة الاقتصادية للدول، يفترض تحديد سعر الصرف كأي سلعة وفق لقوى السوق في سوق الصرف، وهذا ما تناولناه في هذا المبحث، حيث قسمناه إلى أربعة مطالب كما يلي:

- ✓ المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
- ✓ المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف
- ✓ المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سعر الصرف
- ✓ المطلب الرابع: سوق الصرف

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

سنحاول إبراز مفهوم سعر الصرف عن طريق التعريف به مع ذكر كل من أنواعه وأشكاله:

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

يعرف سعر صرف عملة معينة بأنه عبارة عن الوحدات من هذه العملة، التي تدفع من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية[1]، ويمكن القول أن سعر الصرف هو النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم، ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع والاعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات[2].

فالصرف هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها، فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه، وتضطر بذلك للذهاب لسوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، وفي الواقع ليست الشركات التي تتاجر مع الخارج هي فقط التي تحتاج العملات الدولية بل كل شخص ينتقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملات الدول التي يود الذهاب إليها ويجد نفسه حينئذ مضطرا للقيام بعمليات الصرف[3]، بعبارة

---

[1] مسعود مجيطنة، **دروس في المالية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 71.

[2] زراقة محمد، **أثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر (1990-2014)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2016، ص 8.

[3] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007، ص 95.

أخرى سعر الصرف هو ثمن النقود بنقود أخرى وهو يتحدد في أسواق الصرف وفقا لقانون العرض والطلب على العملات، وعليه فإنه في نظام الصرف المرن أسعار الصرف تستطيع أن تتغير باستمرار وفي المقابل في نظام الصرف الثابت السلطات النقدية لكل بلد تحدد هامش لتغير أسعار الصرف في أسواق الصرف[1].

إن أهمية سعر الصرف تكمن في مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية والتي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في اِستقرار الأسعار المحلية إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة.

إن دراسة سعر الصرف تهدف إلى البحث عن الوسائل والإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية[2].

الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف

تتعدد أسعار الصرف تبعا لكيفية حسابها أو مدلولها، وعليه نجد أنواعا مختلفة لأسعار الصرف نوردها في ما يلي:

أولا: سعر الصرف الإسمي: يعرف سعر الصرف الإسمي الثنائي بأنه مقياس لقيمة عملة بلد ما يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، حيث تتحدد هذه الأخيرة على أساس تعادل عنصري الطلب والعرض عليها في سوق الصرف الأجنبي في لحظة زمنية ما، وبهذا يتغير الطلب والعرض حسب نظام سعر الصرف المعمول به في البلد.

ثانيا: سعر الصرف الحقيقي: يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فهو بذلك يأخذ بعين الإعتبار مستوى الأسعار في البلدين، ويفيد أصحاب القرار من المتعاملين الاقتصاديين.

ثالثا: سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف لعملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد بالنسبة لمجموعة أو عملة من العملات الأجنبية.

---

[1] MARC MONTOUSSE, DOMINIQVE CHAMBLAY, 100 fiche pour comprendre les sciences économiques, 4 édition, Bréal , 2009, p 156.

[2] دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2015، ص ص 12،13.

رابعا: سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو سعر الصرف الفعلي الإسمي بعد خضوعه إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية، وهو ومؤشر ذو دلالة على تنافسية البلد تجاه الخارج كونه يؤخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين معدل التضخم للدولة والمتوسط المرجح لمعدلات التضخم الأجنبية[1].

الفرع الثالث: أشكال سعر الصرف

يمكن أن نميز شكلين لسعر الصرف:

أولا: الصرف نقدا: تعتبر عملية الصرف نقدا إذا كان تسليم واستلام العملات يتمان لحظة إبرام عقد الصرف، مطبقين سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد أيضا، وفي الحقيقة فإن فترة الصرف نقدا تمتد إلى غاية 48 ساعة من لحظة إبرام العقد، على عكس ما توحي به لأول وهلة عبارة لحظة إبرام عقد الصرف الواردة في هذا التعريف.

وتجدر الإشارة إلى أن سعر الصرف يتغير باستمرار خلال اليوم تبعا لعرض العملات والطلب عليها، وهناك سعران للصرف، سعر الشراء وسعر البيع.

أ- **سعر الشراء:** عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يدفعها البنك لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية.
ب- سعر البيع: عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يطلبها البنك لبيع وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

يكون سعر البيع دومًا أكبر من سعر الشراء، ويمثل الفرق بينهم هامش البنك.

ثانيا: الصرف الآجل: تتم عملية تسليم وإستلام العملات بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد، مطبقين سعرا للصرف يحدد بناء على سعر الصرف لحظة إبرام العقد، وتستعمل عمليات الصرف الآجل من طرف الشركات العاملة في التجارة الخارجية لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات المحتملة وغير المتوقعة في أسعار صرف العملات، حيث سعر الصرف المطبق عند التسليم والاستلام هو سعر الصرف السائد لحظة إبرام عقد الصرف، ومهما كان سعر الصرف السائد لحظة تنفيذ العقد (تاريخ الاستحقاق)، وتستعمل أيضا من طرف المضاربين حينما يتوقعون مستقبلا إرتفاع سعر العملة التي يشترونها، ويتكبدون الخسائر إن لم تكن توقعاتهم صائبة[2].

---

[1] عبود عبد المجيد، **أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري-دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1990-2015**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة الجزائر،2017،ص ص 176-177.
[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، مرجع سابق، ص 97.

المطلب الثاني: أنظمة الصرف

عرف الاقتصاد العالمي خلال القرن العشرين عدة أنظمة نقدية عالمية تهدف كلها إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة، ترتكز أساسا على أنظمة صرف مختلفة. ويقصد بنظام الصرف تلك القاعدة التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات، إن تعدد الأنظمة النقدية الدولية مرتبط أساسا بتعدد أنظمة الصرف، إلا أن جميعها يهدف إلى إيجاد أو توفير قاعدة يمكن من خلالها تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى. وتنوع أنظمة الصرف في الزمان والمكان ناتج عن تنوع المقاييس التي تتخذها المجتمعات وهو ما يعرف بالقاعدة النقدية وفيها نميز ثلاثة أنواع من أنظمة الصرف، هم نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن ونظام الرقابة على الصرف[1].

الفرع الأول: نظام الصرف الثابت

إن نظام الصرف الثابت يتطلب توفر الشروط الثلاثة التالية[2]:

- ✓ تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب؛
- ✓ ضمان قابلية تحويل العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس بلا قيد ولا شرط، طبقا للمعدل الثابت المحدد لوزن وحدة العملة بالذهب؛
- ✓ حرية تصدير واستيراد الذهب.

أولا: في ظل قاعدة الذهب: ويعود نظام سعر الصرف الثابت بأصوله إلى قاعدة الذهب، حيث كان سعر التثبيت يحدد بمقدار من الذهب، ومن تم إرتبط هذا النظام بعضوية البلد في كتلة نقدية فصار أساس القياس العملة الرئيسية في هذه الكتلة؛ مثل الجنيه الإسترليني والفرنك السويسري، وساد في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وإستمر حتى الحرب العالمية الأولى[3].

---

[1] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص 278.

[2] شقيري موسى نوري وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارية الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 163.

[3] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص 288.

الشكل (1-1): سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب

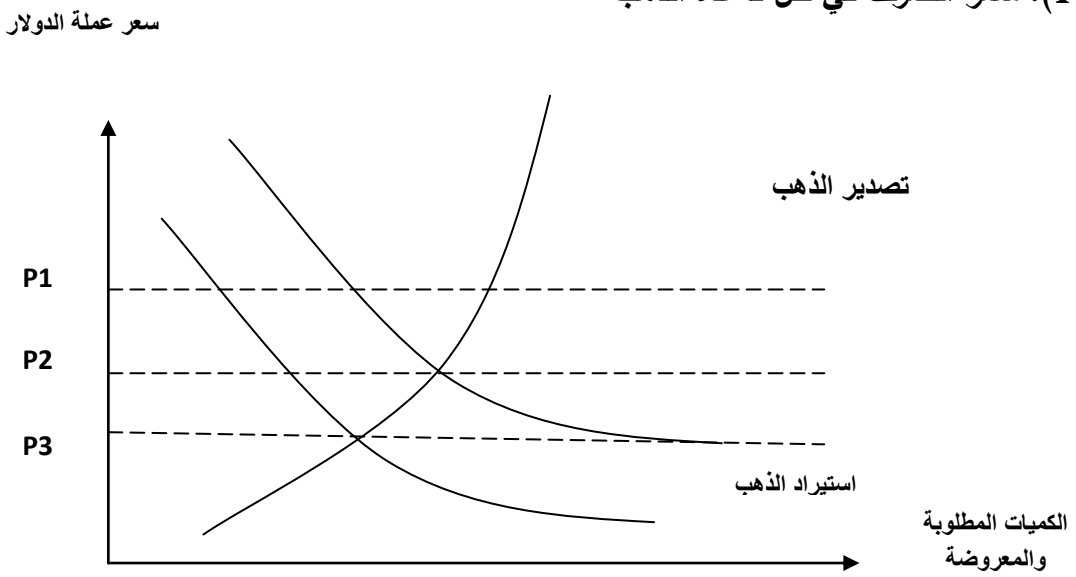

المصدر: فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 438.

من الشكل (1-1) نلاحظ أنه كلما زاد سعر الصرف الأجنبي عند المستوى P_1 فهذا يعني أن عرض النقد الأجنبي يفوق الطلب عليه، وتتزايد الكمية المعروضة وتتجه قيمة سعر الصرف الأجنبي إلى الإنخفاض مما يدفع نحو زيادة الطلب وانخفاض العرض وحتى الوصول إلى سعر التوازن، وكذلك عندما يكون سعر العرض الأجنبي عند مستوى P_2؛ فهذا معناه أن الطلب على الصرف الأجنبي يزيد على العرض منه، وبالتالي إتجاه قيمة سعر الصرف نحو الإرتفاع وهذا يؤدي إلى زيادة العرض وانخفاض الطلب إلى حين الوصول إلى السعر التوازني؛ فهو ما يحقق الإستقرار في سعر الصرف الأجنبي عند مستوى سعر صرف p^*[1].

ثانيا: في ظل تعديل الأسعار: في ظل هذا النظام تحدد البنوك المركزية أسعار الصرف بالنسبة لعملتها عالميا على أساس الدولار ولا تتركها للتقلب وفقا لظروف الطلب والعرض في السوق الحرة، أما إذا كانت الدولة تعاني من عجز دائم في ميزان المدفوعات، ويحدث نقص في العملة الأجنبية في إحتياطيات الدولة، وغالبا ما يقرر البنك المركزي قبل وصوله إلى هذه المرحلة تخفيض قيمة العملة للمحافظة على سعر الصرف، ويقصد بالتخفيض هنا تعديل سعر الصرف الثابت بحيث تصبح قيمة العملة أرخص بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى[2].

---

[1] فليح حسين خلف، **الاقتصاد الكلي**، مرجع سايق ، ص 437.

[2] شقيري موسى نوري وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، مرجع سابق، ص 164.

الفرع الثاني: نظام سعر الصرف المرن

سمي كذلك سعر الصرف الحر أو العائم ويتبع هذا النظام سعر الصرف الأجنبي تحديد الأسعار بالطلب والعرض في السوق، ويمثله نظام العملات الورقية التي لا تستند إلى قاعدة الذهب، وبالتالي فإن سعر الصرف العملة المحلية لعملات أجنبية يتحدد على أساس طلب العملة المحلية مقارنة بعرض وطلب العملات الأجنبية في سعر الصرف الأجنبي، وبالتالي فإن هذا السعر يتغير تبعا للتغيرات التي تحصل في عرض وطلب كل من العملة المحلية والعملات الأجنبية[1].

ويتخذ منحنى الطلب على الصرف الأجنبي إتجاها عكسيا على سعر الصرف الأجنبي؛ إذ أن الكميات المعروضة من الصرف الأجنبي تزداد بزيادة سعر الصرف وتنخفض بانخفاض الكميات المعروضة مع اتجاه سعر الصرف نحو الانخفاض؛ وهذا ما يمثله المنحنى المبين في الشكل التالي:

الشكل (1-2): توازن طلب وعرض العملة الأجنبية

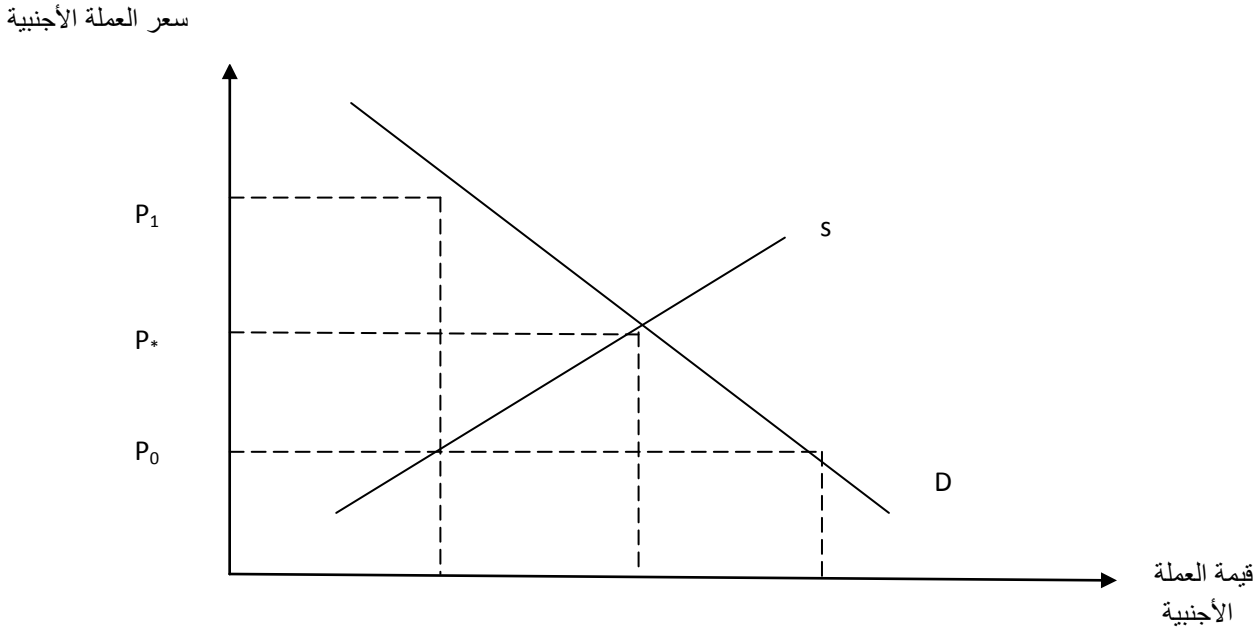

المصدر: موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص 401.

من الشكل(1-2) نلاحظ أنه يحدث التوازن بتعادل الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبي مع الكميات المعروضة، وعندها يتحقق الاستقرار في سعر الصرف إلى حين حصول تغيرات في الطلب أو عرض الصرف الأجنبي بالشكل الذي يؤدي إلى الابتعاد عن حالة التوازن وصولا إلى توازن جديد عند انتقال منحنى الطلب على الصرف الأجنبي، أو عند اِنتقال منحنى عرض الصرف الأجنبي.

[1]BERNARD BERNIER et YVES SIMON, Initiation à la macroéconomie ,9°edition,dunod,2010, p387-388

في ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات المالية والنقدية عبئ معالجة الخلل في ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة في مجال الحد من الموازنات وإحداث تغيرات معينة في مستويات الأسعار، وكذلك إحداث تغيرات في مستويات الدخل وإحداث تغيرات في أسعار الفائدة أو وضع قيود على انتقال رؤوس الأموال، فجهاز يتكفل بإحداث التغيرات المناسبة في معدلات الصرف والتي تنعكس بدورها في التأثير على قيمة كل من الصادرات والواردات وإنتقال رؤوس الأموال[1].

الفرع الثالث: نظام الرقابة على الصرف (المرونة المقيدة)

ظهرت الرقابة على الصرف على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الثانية عندما أخذت بها ألمانيا وأوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية، واليوم تأخذ معظم دول العالم بهذا النظام والذي بمقتضاه تتدخل السلطات النقدية للتأثير في القوى التي على أساسها يتحدد سعر الصرف، التي تتدخل في ظروف العرض والطلب[2].

وفق هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا أو ارتفاعا بحدود معينة لا تتجاوز 2.54% في كلا الاتجاهين؛ وبالتالي فإن هذا النظام لأسعار الصرف يأخذ مزايا النظامين السابقين، فهو نظام لأسعار الصرف يتوسط نظام سعر الصرف الحر وسعر الصرف الثابت فهو لا يمتاز بالجمود كما في نظام أسعار الصرف الثابتة، وأيضا لا يسمح سعر الصرف بالتذبذب بشكل كبير مما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية[3].

إن لتعدد أسعار الصرف في ظل الرقابة على الصرف يتضمن إمكانية وجود أكثر من سوق للصرف، فتقيد حرية التعامل بالنقد الأجنبي ووجود حدود على الكمية التي يمكن أن يحصل عليها أي شخص، إنما يؤدي إلى ظهور ما يسمى "بالسوق السوداء" والتي يكون فيها سعر الصرف أعلى من سعر الصرف التوازني[4].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سعر الصرف

إن العوامل التي تؤثر على أسعار صرف العملات كثيرة جدا، منها ما هو طويل الأجل ومنها ما هو قصير، ومن الصعب عمليا التطرق إلى كل هذه العوامل، لذلك نحاول أن نوجز أهمها كما يلي:

---

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، مرجع سابق، ص 165.

[2] نفس المرجع، ص 166.

[3] موسى سعيد مطر، نوري موسى شقيري، **المالية الدولية**، دار الصفاء للطباعة، عمان، الأردن، ص 47.

[4] شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، مرجع سابق، ص 167.

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية

تتمثل أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف فيما يلي:

أولا: كمية النقود: إن زيادة كمية النقود مع بقاء العوامل الأخرى على حالها أي سرعة تداول النقود، الناتج القومي، وغيرها تؤدي إلى إرتفاع مستوى الأسعار (أسعار السلع والخدمات)، وبالتالي تؤدي إلى جعل سلع الدولة أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى، مما يتسبب في زيادة الواردات وإنخفاض الصادرات، ويقال ذلك زيادة في الطلب على عملات الدول الأخرى وانخفاض في الطلب على العملة المحلية من قبل الدول الأخرى؛ والنتيجة إرتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية[1].

ولقد أخذ الاقتصادي الأمريكي **ميلتون فريدمان** على عاتقه إعادة الحياة إلى نظرية كمية النقود، ولكن بصورتها الجديدة في مقالته الشهرية "عرض النقد وتغيرات الأسعار والناتج"، إذ يرى **فريدمان** أن حركات الأسعار تعكس بشكل رئيسي التغيرات المهمة في كمية النقود، وأن هناك علاقة وثيقة بين تغيرات كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج وحركات الأسعار أيضا، وفي ذلك يقول **فريدمان:** "لا ليس هناك من حالة حصل فيها تغير أساسي في كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج دون أن ترافقه تغيرات مهمة في مستوى الأسعار بنفس الاتجاه وبالعكس، وعلى حد معرفتي ليس هناك من مرة حدث فيها تغيرات مهمة في مستوى الأسعار إلا وصاحبها تغير جوهري في كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج في نفس الاتجاه"[2].

وبذلك فقد أشار إلى أن ما يفسر صحة العلاقة بين كمية النقود لكل وحدة من الناتج وتغيرات الأسعار هو وجود عاملين هما:

أ- **تغيرات الإنتاج:** والتي تعد متغيرا مستقلا؛ ففي حالة ثبات كمية النقود وتضاعف حجم الإنتاج فإن الأسعار ستميل إلى الإنخفاض بمقدار النصف تقريبا وتحليله لذلك هو هبوط كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج.

ب- **تغيرات كمية النقود:** التي يرغب الأفراد في الإحتفاظ بها نسبة إلى دخولهم والتي تتوقف على:

- ✓ **مستوى الدخل الحقيقي:** فهي تزيد بإزدياد الدخل الحقيقي والعكس صحيح؛
- ✓ **تكلفة الإحتفاظ بالنقود:** والتي تتحدد بأسعار الفائدة على الموجودات الأخرى من غير النقود كشكل من أشكال الثروة، الذي يتخلى عنه الفرد نتيجة الإحتفاظ بالنقود.

---

[1] مروان عطوان، **أسعار صرف العملات**، دار هدى عين مليلة، الجزائر، ص 80.

[2] Fridman Milton, « the supply of money and changes in prices and output » us congress, 85thcong, 2d sess 1958, p p 241-256.

وبذلك فالمتغير الحاسم بالنسبة للسياسة النقدية هو كمية النقد كما يرى ذلك النقديون، ومما تقدم يتضح أن الإفراط في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي إلى إرتفاع مستوى الأسعار، وبالتالي جعل سلع الدول المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى، مما يتسبب في زيادة الإستيرادات وانخفاض الصادرات، يرافق ذلك زيادة طلب عملات تلك الدول وإنخفاض في الطلب على العملة المحلية، ينتج عن ذلك إرتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية[1]، ومنه فالسياسة النقدية المتبعة بأي من أدواتها التي تستهدف التأثير في عرض النقد وحجم الائتمان تؤثر بشكل مباشر في سعر الصرف الأجنبي.

ثانيا: حالة ميزان المدفوعات: عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات موجب (وجود فائض) فإن هذا يعني زيادة في الطلب على عملة هذه الدولة، وبالتالي إرتفاع قيمتها الخارجية وبالعكس عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات سالب (وجود عجز)، فهذا يعبر عن الزيادة في عرض عملة هذه الدولة مقابل العملات الأجنبية وبالتالي انخفاض قيمتها الخارجية[2].

فالتوازن والإختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ولكن الحديث لا ينصب على التوازن والإختلال المحاسبي لأن هذا حتما سيكون حاصلا بسبب اِستخدام القيد المزدوج في تدوين بيانات ميزان المدفوعات، بل أنه يتمحور حول التوازن والاختلال الإقتصادي فيه، وسعر الصرف يلعب دورا محوريا في تحقيق التوازن كما سبق الإشارة، فمثلا في حالة العجز يندفع البلد باتجاه زيادة الطلب على العملات الأجنبية مقابل إنخفاض الطلب الأجنبي على عملته، وهذا يعني إنخفاض قيمة عملة هذا البلد وبالتالي زيادة سعر الصرف الأجنبي الذي يؤدي إلى أن تصبح السلع المحلية رخيصة للأجانب مقارنة بالسلع في الخارج، مما يشجع على زيادة التصدير في الوقت نفسه تصبح السلع الأجنبية أكثر غلاء من السلع المحلية من وجهة نظر المقيمين مما يؤدي إلى تخفيض الإستيراد، وعليه فإن الزيادة في الصادرات وتخفيض الإستيراد تؤدي إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ولكي يتمكن سعر الصرف من إعادة التوازن لميزان المدفوعات يجب ألا تتغير الأسعار الداخلية بنفس نسبة تغير أسعار الصرف[3].

---

[1] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 62.

[2] مروان عطوان، **أسعار صرف العملات**، مرجع سابق، ص 80.

[3] عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية**، مرجع سابق، ص ص 70، 71.

ثالثا: أسعار الفائدة: يمكن التمييز بين التغير في أسعار الفائدة المحلية والتغير في أسعار الفائدة الأجنبية، حيث أن الزيادة في أسعار الفائدة المحلية سوف تجذب رؤوس الأموال الأجنبية، مما يؤدي إلى إرتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي، أما إرتفاع أسعار الفائدة في الخارج تعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية، ويحدث عكس ذلك في حالة انخفاض أسعار الفائدة[1]، ويعود ذلك لأن رؤوس الأموال الساخنة والأرصدة المعدة للإقراض الدولي حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة، إذ أنها تتدفق إلى المناطق ذات العائد المتوقع الأعلى، فالزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية ستحفز رأس المال الأجنبي للانسياب إلى الداخل مؤدية إلى إرتفاع قيمة عملتها في سوق الصرف الأجنبي؛ وكشرح مبسط عن طريق مثال: إرتفاع أسعار الفائدة في الدولة A سيدفع المستثمرين من الدولة B وC على زيادة الطلب على عملة البلد A، وإقراض عملتهم المحلية إلى مقترضين محليين في الدولة A، وهذه التحركات في رأس المال ستؤدي إلى رفع قيمة العملة A بالنسبة للعملة B وC، أما إنخفاض أسعار الفائدة المحلية فسيكون أثره معاكس تماما لما ذكر أعلاه[2].

رابعا: عوامل اقتصادية أخرى مؤثرة على سعر الصرف

أ- **التغيرات في معدلات التضخم:** إن إرتفاع المعدل التضخمي للبلد يتطلب اتخاذ إجراءات نقدية ومالية بواسطة سلطتها النقدية، يؤدي التضخم المحلي إلى إنخفاض قيمة العملة في سوق الصرف أما في حالة الركود فيؤدي إلى إرتفاع قيمة العملة في السوق.

ب- **التدخلات الحكومية:** تتدخل الحكومة عن طريق البنك المركزي بتدخله في السوق بيعا أو شراء حسب ما يوافق السياسة المالية والاقتصادية[3].

ت- **النفقات السياحية:** تعتبر هذه النفقات إحدى بنود ميزان المدفوعات تحت حساب العمليات الجارية، فنفقات السياح الأجانب في بلد ما تكون عادة بالعملة الوطنية لذلك البلد وحصولهم على تلك العملة الوطنية من خلال بيع عملة أجنبية، فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مع زيادة السياح الأجانب، مما يؤدي إلى رفع سعر العملة المحلية في أسواق العملات الأجنبية، والعكس يحدث عندما

---

[1] حميدات سعاد، **دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2016)**، مذكرة ماستر أكاديمي علوم اقتصادية، جامعة مستغانم، 2017، ص 16.

[2] عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 65.

[3] كريكط مريم، بلهادف فاطمة، **أثر سياسة سعر الصرف في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2015، ص 13.

تكون نفقات سياحية من قبل مواطني بلد ما ينفقونها في بلد آخر فعليهم شراء عملة ذلك البلد التي يزورونها بعملتهم الوطنية، فيؤدي على رفع عرض عملتهم وبالتالي انخفاض سعرها[1].

الفرع الثاني: العوامل غير الاقتصادية

هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر على أسعار الصرف يمكن إجمالها في:

أولا: الإضطرابات والحروب: إن من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولاسيما في المدى القصير وأحيانا على المدى البعيد هي الاضطرابات السياسية، وحالات الحروب الداخلية والخارجية، والتي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال، والتي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير أسعار الصرف، وفي مثل هذه الظروف تسيطر الحكومة عادة على موارد الصرف الأجنبي وتقيد استعماله لخدمة الحرب، وشواهد الحروب والإضطرابات كثيرة، فقد تولدت إضطرابات كبيرة في أسعار صرف عملات عدد كبير من البلدان إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية[2].

ثانيا: الإشاعات والأخبار: تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، فأحيانا تصدر الإشاعات من بعض المتعاملين أنفسهم حول مستقبل عملة ما ولكن التأثير يحدث خلال وقت قصير ولا تلبث السوق أن تستعيد استقرارها[3].

ثالثا: خبرة المتعاملين وأوضاعهم: يقوم المتعاملون في سوق العملات في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار، واتخاذ قراراهم بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه، وبناء عليه فإن الأسعار تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين وبمهاراتهم فضلا عن أن أسعار الصرف التي تتأثر بالقدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة، كما تتأثر بحجم التزاماتهم القائمة إن كانت كبيرة سيتطلب إقناعهم بالتزامات إضافية وتغيير جذري في السعر ليغريهم بزيادة حجمها والعكس يحدث إذا كانت قليلة[4].

المطلب الرابع: سوق الصرف

سنتحدث في هذا المطلب عن سوق الصرف وخصائصه وأهم المتعاملين فيه.

---

[1] رشاد العصار، عليان الشريف، **المالية الدولية**، دار المسيرة، عمان، 2000، ص 46.

[2] فؤاد هاشم عوض، **التجارة الخارجية والدخل القومي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975، ص 222.

[3] بوكليلة نوال، بومالك صبرينة، **أثر تغيب سعر الصرف على التجارة الخارجية، حالة الجزائر**، مذكرة ماستر، تخصص نقود ومالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2014، ص 22.

[4] عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالبي، **سعرالصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية**، مرجع سابق، ص ص 82-83.

الفرع الأول: ماهية سوق الصرف

السوق هو المكان الذي يجتمع فيه البائع والمشتري وليس بالضرورة أن يكون في حيز جغرافي.

أولا: تعريف سوق الصرف: يمكن تعريف سوق الصرف على أنه: "التقاء البائعين والمشترين للعملات المختلفة بغض النظر عن الزمان والمكان، حسب معلومات وآليات وحسب أنظمة معينة للاستفادة من فروق الأسعار، كما أنه يحقق احتياجات عمليات تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى"[1].

إن سوق الصرف يعبر عن السوق الذي تتم فيه عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق بالضرورة، ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات تم إنشائها من قبل شركات الخدمات المالية، كما قامت في معظم البلدان مؤسسات متخصصة يقتصر نشاطها على التعامل في الصرف الأجنبي ويطلق عليها اصطلاح "سمسارة الصرف"[2].

سوق الصرف الأجنبي هو الوسيلة التي يتم فيها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة بمعنى تسهيل إستبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية.

ثانيا: خصائص سوق الصرف: كما هو معروف من المبادئ العامة لعلم الاقتصاد، فإنه يتم تصنيف أسواق السلع والخدمات إلى أسواق كاملة تسودها المنافسة الكاملة وأسواق غير كاملة تسودها الصور الاحتكارية، وفي حالة الأسواق الكاملة فإن السلع المتبادلة تكون متجانسة تجانسا تاما وأن تختفي ظاهرة تنوع المنتجات، أما في حالة الأسواق الناقصة فإن السلع المتبادلة بداخلها تكون غير متجانسة كما أن الأسعار تبقى، لذلك تكون متفاوتة بين أرجاء السوق الواحد[3].

تهدف أسواق الصرف الأجنبي بخصائص أسواق المنافسة الكاملة فالسلعة محل التداول في سوق الصرف وهي العملة الأجنبية، وتعتبر سلعة متجانسة ومتماثلة تماما فلا يوجد فرق بين العملات، كما يسود سعر الصرف الواحد في أرجاء سوق الصرف الأجنبي لأن عمليات المراجحة والمضاربة في أسواق الصرف الأجنبية تزيل الفروق التي يمكن أن توجد[4].

ويمكن القول أن أسواق الصرف الأجنبي تدخل ضمن طائفة الأسواق الكاملة التي تسودها خصائص المنافسة الكاملة؛ ويمكن تفسير هذه النتيجة في الأسباب التالية:

---

[1] موشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص 281.

[2] متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظريات والسياسات**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011، ص 119.

[3] سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، 1989، ص 163 164.

[4] متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي**، النظريات والسياسات، مرجع سابق، ص 119.

- ✓ تجانس العملة الأجنبية (الدولار مثلا) بطريقة لا يمكن تفرقتها بين الدولار الأمريكي وآخر لأسباب شخصية أو موضوعية، فجميع الوحدات النقدية لها نفس قوة الإيراد القانوني كما أنها تتمثل في الوزن في حالة النقود المعدنية ولها نفس الخصائص في حالة النقود الورقية.
- ✓ إختلاف أسعار العملات بين أسواق الصرف الأجنبي مهما كان بعدها الجغرافي عن طريق زيادة الطلب على العملة الأجنبية في سوق الصرف؛ الذي يؤدي إلى إنخفاض في سعرها وزيادة عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف الذي يسجل إنخفاضا في سعرها[1].

ثالثا: وظائف سوق الصرف: تنحصر أهم وظائف سوق الصرف الأجنبي في الآتي:

أ- **تحويل أموال أو القوة الشرائية بين الدول:** تعد الوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبي إلى حد كبير هي تحويل الأموال أو القوة الشرائية من بلاد إلى آخر، ولهذا يتم عادة عن طريق التحويل التيلغرافي الذي هو عبارة عن شيك يرسم سريعا فمن طريقه يصدر أحد البنوك تعليماته إلى بنك آخر في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدر معين من العملة المحلية السائدة هناك إلى شخص منشأة أو حساب.

ب- **تقدير الائتمان للتجارة الخارجية:** يحتاج إليه عادة عندما تكون السلع أو البضاعة في الترانزيت، ويسمح أيضا للمشتري بالوقت الكافي لكي يبيع البضائع ويدفع الثمن بشكل عام، فالمصدر يقوم عادة بخصم إلتزام المستورد بالدفع لدى القسم الخارجي لبنكه الخارجي، وكنتيجة لذلك يكون المصدر مدفوعا في الوقت الآجل والبنك يقوم بتحصيل المدفوع من المستورد عندما يستحق موعده.

جـ- **منح التسهيلات للتغطية والمضاربة:** فهذه الوظيفة تساهم إلى حد كبير بالجزء الأكبر من تجارة الصرف الأجنبي اليوم؛ وهي عن طريق زيادة المنافسين المتضاربين في الصرف وسرعة انتقال الصرف بين المتعاملين وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل العالمي والثروات بين الدول[2].

الفرع الثاني: المتدخلون في سوق الصرف الأجنبي:

أولا: البنوك التجارية: تمثل أهم وأكبر الأجنبيين في أسواق العمليات العالمية، من حيث التعامل اليومي مع بعضها البعض أو مع السماسرة أو المشترين العاديين عبر ممثليهم الدائمين في هذا المجال، ولا يخفى أيضا أن التأثير الأكبر في تحريك السوق وتحديد وجهته ينحصر في يد البنوك التجارية الكبيرة، إذ أن صفقاتهم اليومية تبلغ مليارات الدولارات[3].

---

[1] سامي عفيف حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص 164.

[2] كامل بكرى، **الاقتصاد الدولي (التجارة والتمويل)**، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 312.

[3] متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظريات والسياسات**، مرجع سابق، ص 120.

ثانيا: سماسرة الصرف الأجنبي: العمل من خلال هؤلاء السماسرة تكون للبنوك ميزة لأنهم يجمعون عروض أسعار بيع وشراء بالنسبة لمعظم العملات من عدة بنوك، حتى أن بالعمل عن طريق سمسار فإنه يمكن الحصول على أكبر عروض الأسعار موافقة بسرعة وبتكلفة منخفضة جدا.

ثالثا: المستخدمين التقليديين: إن المصدرين، السياح، المستثمرين غالبا هم الذين يستبدلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية ليدفعوا عن معاملاتهم الدولية سعيا لتحقيق أرباح قصيرة الأجل بالمراهنة على اتجاه التغيرات في سعرها النسبي، عادة هؤلاء لا يقومون مباشرة بشراء أو بيع العملات الأجنبية ذاتها بالأحرى أنهم يعملو عن طريق تقدير أوامر شراء أو بيع إلى البنوك التجارية[1].

رابعا: البنوك المركزية: فهي تجري صفقاتها في هذا السوق وذلك تبعا للاقتصاد ومصالح البلد، وهي تتحرك في معظم الأحيان للتأثير على مجرى الوجهة التي تتخذها عمولاتها الخاصة بحسب المصلحة التي تنتج مع سياساتها المالية وتحمي مصالحها الاقتصادية.

الفرع الثالث: أنواع سوق الصرف

تنقسم أسواق الصرف إلى سوق الصرف الحاضرة وسوق الصرف الآجلة وهي كما يلي:

أولا: سوق الصرف الحاضرة: هي الأسواق التي يتم فيها بيع وشراء العملة الأجنبية طبقا للسعر الحالي وإتمام التسليم والتسليم للعملة الأجنبية في الوقت نفسه، ويجب أن يكون هذا التبادل خلال الثمانية وأربعون ساعة القادمة بعد تاريخ العملية، وهي تتخذ صورة الشراء أو البيع فورا وهذا ما يسمى بالصرف الحاضر[2].

وتتغير التدفقات في السوق الحاضر بصفة متواصلة، كما أنه تتحدد أسعار الصرف على السوق عن طريق العرض والطلب على الصرف؛ ويصدر الطلب على الصرف من طلب المستثمرين للسلع والخدمات المحسوبة بالعملة الأجنبية للمستثمرين في الخارج، كما يصدر عرض الصرف من طرف البائعين للسلع والخدمات الذي ينقلون أموالهم من العملة الأجنبية إلى العملة المحلية، المانحين للقرض للعملة الأجنبية وتحسب كل هذه التدفقات في ميزان المدفوعات[3].

ثانيا: سوق الصرف الآجل: يقصد به أن يتم البيع والشراء للعملات الأجنبية ويتم وفقا لسعر آجل، ويعني أن التسليم يكون مؤجلا إلى حين حلول التاريخ المتفق عليه ومدة تأجيل قد تكون شهر أو ثلاث أشهر أو ستة

---

[1] كامل بكرى، **الاقتصاد الدولي (التجارة والتمويل)**، مرجع سابق، ص 310، 311.

[2] متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظريات والسياسات**، مرجع سابق، ص 121 122.

[3] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي (التجارة والتمويل)**، مرجع سابق، ص 325.

أشهر أو سنة على أكثر تقدير، وبطبيعة الحال فإن السعر في هذه الحالة يختلف عن السعر الحاضر وفقا لتوقع إرتفاع أو إنخفاض قيمة العملة في المستقبل، فمن كان من المتوقع في المستقبل زيادة سعر العملة أو إنخفاضها التعاقد على شرائها وذلك بالنسبة للعملة المحلية، تضاف علاوة إلى السعر الحاضر وعلى العكس يجرى خصم من السعر الحاضر إذ كان من المتوقع مستقبلا انخفاض قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية[1].

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

لقد تعددت النظريات المفسرة لسعر الصرف تبعا لتعدد أنظمته، لكن في مجملها لم تستطع إعطاء تفسير كامل ومحدد له، وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل، وقد قمنا بإيجاز أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف كالتالي:

- ✓ المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية
- ✓ المطلب الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة
- ✓ المطلب الثالث: نظرية الأرصدة
- ✓ المطلب الرابع: نظريات اخرى

المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية ppp

يعتبر مفهوم تعادل القوة الشرائية أساسا هاما عند دراسة وتوقع تحركات معدل الصرف، وإن كانت جذور نظرية تعادل القوة الشرائية تعود إلى القرن السادس عشر، فإن فضل صياغة هذه النظيرة بصورتيها (المطلقة، النسبية) يرجع إلى الاقتصادي السويدي Gustav Cassel في بداية العشرينات من القرن العشرين[2].

الفرع الأول: الصياغة المطلقة لنظرية ppp

تقرر نظرية ppp طبقا لهذه الصياغة أن معدل الصرف التوازني هو الذي يساوي بين القوة الشرائية لعملتين مختلفتين، بمعنى أن معدل الصرف يتحدد بالكامل بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية، ومن ثم فإن مفهوم ppp يقضي بأن تقييم العملات يتم على أساس ما يمكن أن تشتريه العملة

[1] محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 226.

[2] نشأت نبيل محمد الوكيل، **التوازن النقدي ومعدل الصرف**، شركة ناس للطباعة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006، ص 22.

في الداخل والخارج، فإذا كان مستوى الأسعار المحلية (ألمانيا مثلا) يساوي ضعف مستوى الأسعار الأجنبية (الولايات المتحدة)، فإن هذا يتطلب أن تستبدل وحدة واحدة من العملة الأجنبية ($) بوحدتين من العملة الوطنية DM، وذلك لأن القوة الشرائية للدولار الأمريكي تساوي ضعف القوى الشرائية للمارك الألماني[1].

الفرع الثاني: الصياغة النسبية لنظرية ppp

تعددت أشكال التعبير عن نظرية ppp في صورتها المطلقة، والتي لم تعد صالحة للاستخدام نظرا للعيوب الكثيرة التي تشوبها، وتطرح الصياغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية تساؤلات يمثل الأساس النظري لها، والتساؤل هو: "ما هو معدل الصرف التوازني إذا تعرض الاقتصاد الوطني إلى تضخم مفرط؟".

والإجابة عن هذا التساؤل تتلخص فيما يلي:

- ✓ اختيار سنة عادية لحساب المستوى العام للأسعار ومعدل الصرف باعتبارها سنة أساس؛
- ✓ حساب المستوى العام للأسعار السائدة في سنة المقارنة؛
- ✓ لتحديد المعدل الصرفي التوازني الجديد يجب تغيير معدل الصرف عن سنة الأساس بنفس معدل التغير في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم).

لقد أصبحت نظرية ppp في شكلها النسبي أكثر قبولا لدى الاقتصاديين، غير أن ذلك لم يمنع وجود بعض أوجه القصور فمازالت هذه النظرية تفترض عدم وجود تكاليف نقل أو عوائق جمركية وغير جمركية تعوق تدفق التجارة وتحقق قانون السعر الواحد، والقصور الأكثر أهمية هو أن هذه النظرية تتجاهل تماما أن مستويات الأسعار تشتمل على سلع قابلة للإتجار، وسلع غير قابلة للإتجار، والسلع الأخيرة لا يسرى عليها قانون السعر الواحد وبالتالي ليس لها أهمية في تحديد معدل الصرف، ولا يذكر المنهج النقدي أوجه القصور السابق الإشارة إليها بل حاول علاج معظمها فأوضح أن قانون السعر الواحد وتعادل القوة الشرائية لا ينطبق إلا على السلع القابلة للإتجار دوليا، بمعنى أن معدل الصرف يتحدد من خلال مستوى الأسعار المحلية p ومستوى الأسعار الأجنبية p^* للسلع القابلة للإتجار دوليا، مع افتراض عدم وجود تكاليف نقل وغياب القيود الجمركية وغير الجمركية.

لقد تبين من هذه الدراسات أن انحرافات القوة الشرائية عن أسعار الصرف ترجع إلى اختلاف زمن الدورة التجارية في دولتين، وأن ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية في ظل افتراض سعر معين للصرف؛ إنما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف تلقائيا وهذا سيؤدي إلى زيادة كل

[1] نشأت نبيل محمد الوكيل، **التوازن النقدي ومعدل الصرف، مرجع سابق**، ص 28.

من الاستيرادات والطلب على الصرف الأجنبي، وانخفاض كل من الصادرات وعرض الصرف الأجنبي، وتفترض هذه النظرية عدم حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي تنعكس على تكاليف الإنتاج (العرض) وأذواق المستهلكين والدخول (الطلب)، وتفترض عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية أي أن هناك حرية للتجارة الخارجية، وفي ضوء هذه الفروض التي تعتمد عليها نظرية تعادل القوة الشرائية، فإنه يمكن توجيه الانتقادات الآتية:

- ✓ صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لمدة قادمة في المستقبل تزيد عن السنة، وصعوبة إختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار.
- ✓ تهمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة في تحديد سعر الصرف مثل الدخل وسعر الفائدة بين الدول وأثر المضاربة، إذ أن مستوى الدخل من العوامل المؤثرة على الاستيرادات ومن ثم يؤثر في الطلب على العملة الأجنبية في أسواق النقد.
- ✓ تهمل النظرية أثر اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات وأثر الرقابة في النقد الأجنبي وأثر المديونية الخارجية وأعباء الضرائب.
- ✓ النظرية غير مهتمة بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة في مستويات الأسعار المحلية؛ ومن ثم تأثيرها في حساب سعر الصرف.
- ✓ عدم اهتمام النظرية بأثر التعريفة الجمركية والتي نسبتها مرتفعة جدا من قيمة السلع المستوردة في معظم الدول النامية، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار المحلية لبيع السلع المستوردة، ومن ثم يتفاوت أثر التجارة الخارجية على القوة الشرائية مما يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف اللازم لحدوث التوازن في ميزان المدفوعات.

بالرغم من الانتقادات السابقة فإن هذه النظرية لا تزال مهمة في تحديد سعر الصرف إذ حاول فريق من الباحثين تعديل الصياغة الأولية المبسطة لنظرية تعادل القوة الشرائية مع أخذ عنصر الزمن في الحسبان، بحيث تجري المقارنة بين كل من سعر الصرف، ومستوى الأسعار المحلية ومستوى الأسعار العالمية خلال مدتين زمنيتين هما (N) و(N+1)[1].

المطلب الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة

عندما تكون معدلات الفائدة في الأمد القصير عالية أو أعلى من أحد الأسواق القومية من الأسعار في سوق أخرى، فإن المستثمرون سيتحفزون لنقل أو تحريك الأموال من دولة لأخرى أو من سوق

[1] سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وإنعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص ص 22، 23.

لأخرى، ولكن في هذه المرحلة يصبحون معرضين لخطر الصرف الأجنبي؛ فعلى سبيل التوضيح إذا إنخفضت قيمة الباوند الإسترليني على نحو متواصل مقابل الدولار، عندئذ يقوم المستثمرون بالتحويل من الباوند إلى الدولار في نهاية مدة الاستثمار، فبذلك يواجهون خسارة في الصرف الأجنبي والتي يمكن تعويضها عن طريق المكسب في دخل سعر الفائدة، ولتجنب هذه الخسارة في السعر الأجنبي فإن المستثمرون بالدولار سوف يغطون ضد خسارة الصرف الأجنبي من خلال بيع الباوند الإسترليني مقدما بكمية تساوي تماما مشترياتهم من الباوند الإسترليني الفوري، زائد الفائدة التي سوف يتم الحصول عليها، إن هذه الممارسة معروفة بوصفها "المرابحة بسعر الفائدة" وهذا النوع من المرابحة بين معدل سعر الفائدة التفاضلي في السوقين، ومعدل الصرف الأجنبي المحدد مقدمة للعملتين المعنيتين، إن هذه الرابطة هي القاعدة أو الأساس لنظرية تساوي الفائدة[1].

ووفقا لهذه النظرية فإنه لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم للأموال في دول ما؛ أي معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين المعدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآتي وسعر الصرف الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي[2]:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم (M) في السوق المحلي لمدة سنة مثلا، ويحصلون في النهاية على (1+id) M حيث id هو معدل الفائدة، يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني نقدا، وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على المبلغ بالعملة المحلية.

الإنتقادات الموجهة لنظرية تعادل معدلات الفائدة: واجهت هذه النظرية عدة انتقادات ندرجها فيما يلي[3]:

- ✓ الفائض من رأس المال المحتمل الذي يتم استعماله في عمليات التحكيم يتعرض إلى عدة قيود تتمثل في وجود اختلاف في شروط الاقتراض بين مختلف المراكز المالية، وكذلك حرية استعمال الأموال المقترضة في مختلف العمليات.

---

[1] محمد صالح القريشي، **المالية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، 2007، ص ص 42-43.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص116

[3] بلقاسم منهوم، **أثر تحقيق القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات "دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص 73.

- ✓ الرقابة على الصرف هي بالتأكيد عائق من عوائق النظرية، فهناك قيود بإمكانها التأثير بطريقة غير مباشرة على حركات رؤوس الأموال.
- ✓ وجود عدة متغيرات نوعية لها تأثير على عمليات التحكيم بين الأسواق تتمثل في السيولة وكبر حجم المتعاملين في السوق وعدم وجود إحتكار وكذلك سهولة عملية الإقراض.
- ✓ وجود عامل المضاربة الذي يؤثر على عملية التحكيم إذا كانت أسعار الفائدة أو أسعار الصرف غير حقيقية.

المطب الثالث: نظرية الأرصدة (نظرية ميزان المدفوعات)

تعتمد هذه النظرية على النتيجة النهائية على ميزان المدفوعات لدولة ما في تحديد سعر الصرف، وملخصها هو أن سعر الصرف جزء من نظرية الأسعار ومن تم فإن سعر الصرف يتحدد في ضوء قاعدة العرض والطلب ويدعى ذلك بسعر الصرف التوازني.

ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة في الطلب على العملة الوطنية، ويتأثر الإرتفاع في قيمتها الخارجية بينما يحدث العكس في حالة وجود العجز في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة العرض النقدي من العملة ويتأثر بانخفاض قيمتها الخارجية[1].

وتقوم هذه النظرية في تكوين سعر الصرف على المدفوعات الخارجية لحساب أو ميزان المدفوعات أو العمليات الجارية، وبالتالي التغيرات التي تحدث في مرونات الأسعار أو المداخيل على أثر التغير في هيكل الاستهلاك المحلي للبلاد التي بإمكانها أن تحدث عجز جاري لمدى طويل.

ويتحدد سعر صرف العملة الوطنية عن طريق عرض العملات الأجنبية، وتطلب النقود حسب النظرية التقليدية بميزان مدفوعات بغية اقتناء السلع والخدمات من الخارج، وعرض النقود يتحدد حسب وضع ميزان المدفوعات من مداخيل صادرات البلد والتدفق الصافي لرؤوس الأموال[2].

ومنه تتلخص هذه النظرية بالآتي:

- ✓ بما أن ميزان المدفوعات وأدواته المختلفة هي المصادر الأساسية لطلب البلد على العملات الأجنبية ومن تم عرض البلد للعملة الوطنية، فإن وضع ميزان المدفوعات يعد العامل الحاسم لتحديد صرف العملة الوطنية؛

---

[1] سمير فخري نعمة، **العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات**، مرجع سابق، ص 25.

[2] قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سابق، ص 120.

- ✓ يتحدد سعر الصرف كما يتحدد كل سعر آخر طبقا لقوى العرض والطلب على العملة المحلية والطلب الخارجي عليها؛
- ✓ إن ميزان المدفوعات هو عامل مستقل وإن سعر الصرف هو عامل تابع.

❖ الانتقادات الموجهة لها:

- ✓ إن إدعاء النظرية لميزان المدفوعات هو الذي يحدد مستوى أسعار صرف العملة مسألة لا تخلو من الاختلال، وذلك لوجود تأثير متبادل بينهما كما أن ميزان المدفوعات يؤثر على أسعار الصرف، فإن سعر الصرف يؤثر أيضا على ميزان المدفوعات.
- ✓ هناك سؤال يطرح نفسه هو أن ميزان المدفوعات متوازنا وهو يمارس التأثير على أسعار العملة، أما إذا كان تصوير النظرية هو أن ميزان المدفوعات يمكن أن يمارس تأثيره على أسعار الصرف فإن ذلك يستدعي إستبعاد معظم فقرات رأس المال قصيرة الأجل.
- ✓ من الصعب التوصل إلى تحديد وضع ميزان المدفوعات الذي يحدد سعر الصرف أو التوازن المحاسبي أو الاقتصادي[1].

المطلب الرابع: أهم النظريات الأخرى

وتتلخص النظريات الأقل أهمية من سابقاتها في:

الفرع الأول: نظرية كفاءة السوق

السوق الكفء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه كل المعلومات المتاحة، وهذا بإفتراض كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل؛ إعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات، أو معدل التضخم.

وفي السوق الكفء نجد:

- ✓ كل المعلومات ضعيفة؛
- ✓ كل معلومات جديدة تجد تأثيرها الآتي على أسعار الصرف الآنية والآجلة؛
- ✓ تغيرات أسعار الصرف العشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج التالية:

- ✓ التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآني؛

[1] سمير فخري نعمة، **العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وعلاقتهما مع ميزان المدفوعات**، مرجع سابق، ص 26.

✓ لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار المكاسب[1].

الفرع الثاني: النظرية الكمية

إن المحتوى الأساسي للنظرية الكمية يستخلص في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلعة المحلية وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات لأن سعر السلع الأجنبية يصب أقل مقارنة بأسعار السلع والخدمات بعد ارتفاع أسعارها.

وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيمة الواردات وانخفاض الطلب على العملة الوطنية لتسديد الصادرات، وبالتالي انخفاض قيمة سعر الصرف يؤدي إلى خروج الذهب وهذا على حالة النظام الذهبي وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود[2].

تقوم هذه النظرية على زيادة كمية النقود مع ثبات بقيمة العوامل كسرعة تداول النقود مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وإلى ضعف الوضع التنافسي مقابل سلع الدول المنافسة، هذا ما يشجع على الاستيراد وتخفيض الصادرات، ويقابله ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية لميزان المدفوعات للمتعاملين الأجنبية للارتفاع[3].

الفرع الثالث: النظرية الإنتاجية

وتتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة دولة تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي وزيادة الإنتاجية بما في ذلك إنتاجية الفرد، ومن تم مستوى معيشته بما يتضمنه لهذا من ارتفاع في مستويات الدخول الأسعار، والأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات وزيادة والواردات، وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية وعرض العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع قيمة العملة الأجنبية، ويحصل العكس في حالة انخفاض الأسعار المرتبطة بانخفاض الدخول ومستويات المعيشة[4].

وإذا تدخلت الحكومات في تحديد أسعار الصرف يصبح الاعتماد في هذه النظرية في تحديد سعر الصرف خطأ كما حدث في ألمانيا سنة 1924، حيث كان إنتاجها نتيجة لظروف الحرب والقيود المفروضة منخفضا وكانت القيمة الخارجية المقدرة أكثر من قيمتها الحقيقية، ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات

---

[1] لحلو موسى بوخاري، **سياسة سعر الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسات النقدية**، مكتبة حسن، لبنان، 2010، ص 105.

[2] فليح حسن، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، مؤسسة وراقة للنشر، الأردن، 2004، ص 87.

[3] فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص 402.

[4] لحلو موسى بوخاري، **سياسة سعر الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مرجع سابق، ص 130.

وصعوبة التصدير مقابل ارتفاع الواردات، وقد تستطيع إصلاح شؤونها الاقتصادية عن طريق تخفيض القيمة الخارجية للعملة، فتقبل الدول على شراء سلعتها مما يساعد على تحقيق التوازن النقدي والاقتصادي[1].

[1] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مرجع سابق، ص 89-90.

الخلاصة:

يعتبر سعر الصرف أداة هامة في الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاديات العالمية عن طريق الربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في الأسواق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي مرتبطان من خلال سعر الصرف الذي هو عبارة عن الوحدات التي يتخلى عنها مقابل الحصول على وحدات من عملة أخرى، ولسعر الصرف العديد من النظريات المفسرة له كنظرية تعادل القوة الشرائية التي حاولت دراسة الجوانب المختلفة لسعر الصرف، كما ظهرت العديد من الجهود لتفسير الظاهرة وتحديدها لكن هناك اختلاف بين الاقتصاديين نظرا لطبيعة الظاهرة المتغيرة ولم يتوصل لنموذج كامل ونهائي لظاهرة الصرف.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للميزان التجاري

المبحث الأول: ماهية الميزان التجاري

المبحث الثاني: الاختلال في الميزان التجاري

تمهيد :

لكل دولة ميزان مدفوعات والذي تقوم فيه بتقييد كل معاملاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي، ومن بين أهم الأقسام التي يتضمنها ميزان المدفوعات الميزان التجاري،والذي يتمثل في المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات الخاصة بالسلع في الدولة، حيث تعمل كل دولة على المحافظة على توازن ميزانها التجاري كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية والرفاهية، وهذا ما سيتناوله الفصل الثاني تحت عنوان الإطار النظري للميزان التجاريمن خلال التطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الميزان التجاري.

المبحث الثاني: الاختلال في الميزان التجاري.

المبحث الأول: ماهية الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو المعيار الأساسي لوضع التجارة الخارجية داخل وخارج الدولة، ويشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات، كما يمكن أن يطلق عليه "الميزان التجاري الدولي" في هذا البلد.

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري

الميزان التجاري هو عبارة عن جزء من ميزان المدفوعات وقبل التطرق إلى تعريف الميزان التجاري وجب أولا تعريف ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات الدولية لأي بلد هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة، أي أن ميزان المدفوعاتهو تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه[1].

ويعرف أيضا على أنه سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة سنة كاملة[2].

وينقسم ميزان المدفوعات إلى حسابات فرعية متمثلة في[3]:

- ✓ ميزان الحساب الجاري والذي يتضمن الميزان التجاري؛
- ✓ ميزان الحساب رأس المال؛
- ✓ الميزان الأساسي؛
- ✓ ميزان التسويات الرسمية.

الفرع الثاني: أقسام الميزان الجاري

ينقسم الميزان الجاري إلى قسمين ميزان التجارة المنظورة وميزان التجارة غير المنظورة.

---

[1] عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص 203.

[2] موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص 15.

[3] محمد علي إبراهيم العامري، **الإدارة المالية الدولية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2013، ص 63.

أولا: الميزان التجاري السلعي (المنظور): يطلق عليه ميزان أو حساب التجارة المنظورة الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (التدفقات السلعية)، التي تتم بين مقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، وترتبط بالإنتاج والدخل خلال هذه الفترة[1].

تضم التجارة المنظورة كل من الصادرات والواردات السلعية، فالصادرات هي السلع التي يبيعها المقيمون في بلد ما لغير المقيمين والتي تنتقل إليها عبر الحدود الدولية، كما أن الواردات هي السلع التي يشتريها المقيمون في بلد ما لغير المقيمين وتأتي إليهم عبر الحدود الدولية وفي النهاية فهي سلع مادية محسوسة تمر عادة تحت نظر السلطات الجمركية عند اِنتقالها من بلد لآخر.

أما من حيث القيد في الميزان التجاري فإنه يمكن القول بصفة عامة أن الصادرات السلعية تقيد في جانب الأصول أو الجانب الدائن، لأنها تؤدي إلى حصول البلد على متحصلات وبطريقة مماثلة فإن الواردات السلعية تقيد في جانب الخصوم أو الجانب المدين في الميزان التجاري لأنها تلزم البلد القيام بمدفوعات للعالم الخارجي، ومع ذلك فإن العبرة هنا في حالة القيد في الميزان التجاري بعمليات التصدير والاستيراد سواء ترتب عليها حصول البلد على متحصلات وقيامها بمدفوعات للعالم الخارجي خلال الفترة محل الدراسة أو خلال فترات مستقبلية.

ثانيا: الميزان التجاري الخدمي (غير المنظور): تسجل فيه كل المعاملات غير المنظورة أو غير الملموسة في شكل خدمات وبالتالي يحتوي على الصادرات والواردات الخدمية مثل الخدمات السياحية وخدمات النقل والشحن والتأمين والخدمات التعليمية والصحية[2].

فقد يؤدي المقيمون في دولة ما خدمات إلى غير المقيمين، يترتب عليها اِنتقال النقود عبر الحدود الدولة ثمن لهذه لخدمات، وقد يؤدي أيضا غير المقيمين خدمات إلى المقيمين ويترتب عليها اِنتقال النقود عبر الحدود الدولية ثمن لهذه الخدمات، هذه الخدمات تسمى بالنسبة للبلد الذي يتلقاها واردات غير منظورة فهي صادرات أو واردات لأن ثمة ثمن لها ينتقل عبر الحدود الدولية، لكنها غير منظورة لأنها لا تقع تحت مسار رجال الجمارك، ولا يحصونها في سجلاتهم وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الصادرات والواردات غير منظورة تشمل طائفة كبيرة من المعاملات الاقتصادية غير المتجانسة والتي تحمل أسماء متباينة يصعب وضعها في مكان آخر بين التقسيمات المختلفة للميزان التجاري[3].

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1993، ص ص 340-341.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية**، تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 397.

[3] سامي عفيفي حاتم،**التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، مرجع سابق، ص ص 344-345.

الفرع الثالث: حالات الميزان التجاري

أولا: تعريف رصيد الميزان التجاري: يصطلح على حالة ميزان الميزان التجاري برصيد الميزان التجاري، ويشار له أحيانا برصيد الميزان المنظور لأنه يمثل الفرق بين صادرات السلع وارداتها والذي يمكن رؤيته بسهولة عبر الحدود، فالمتحصل من الصادرات يتم تسجيله في ميزان المدفوعات دائن في حين أن المدفوع للإستيرادات تسجل على أنها مدين وعندما يكون الميزان التجاري في فائض ذلك يعني أن البلد قد كسب من صادراته من السلع أكثر مما دفع لإستيراداته منها[1]، والميزان التجاري بعكس ميزان المدفوعات لا يقتضي ان يكون متوازن حسابيا، حيث ان رصيده يحمل دلالات بالغة الاهمية.

في تعريف آخر يعد رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة معينة، وهكذا تقيم العلاقة بين الصادرات وواردات البلدبالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد من السلع – إجمالي واردات البلد من السلع

للميزان التجاري ثلاث حالات متمثلة في العجز والفائض والتوازن، حدوث العجز والفائض في الميزان التجاري في الدول هو الأقرب أما التوازن فهو قليلا ما يحدث، هذا إذا لم نقل أنه لا يحدث وسنتطرق للحالات الثلاث فيما يلي:

ثانيا: حالة التوازن في الميزان التجاري: توازن الميزان التجاري يعني تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، أي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى مع حقوق الدولة على الدول الأخرى، والميزان التجاري ينبغي أن يكون متوازنا من الناحية الحسابية لأن طريقة تنظيمه وتسجيل المعاملات فيه تعتمد أساسا على نظام القيد المزدوج، وهذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان أحدهما دائن والآخر مدين، أي تنشأ حقوق لطرف أي دائنة، ومستحقات على الطرف الآخر أي مديونة، وهذا ما يجعل الميزان التجاري متساويا من الناحية الحسابية بالضرورة[2].

إلا أن ما يلاحظ أن الواقع لا يسمح بالتوازن الاقتصادي للميزان التجاري دائما، وأن حالات عدم التوازن هي التي تتحقق في الغالب فعليا، وأن حالة التساوي بين ما يستحق على الدولة من تعاملها الخارجي، مع ما يستحق لها على الخارج نتيجة هذا التعامل هي حالة اِستثنائية، وقلما تتحقق في واقع الحياة، ولذلك فإن حالة الاختلال أي عدم التوازن في الميزان التجاري هي الحالة الأكثر تحققا.

---

[1] سامي عفيفي حاتم،**التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم** ، مرجع سابق، ص 364.

[2] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مرجع سابق، ص ص 121،122.

ثالثا: حالة العجز في الميزان التجاري: هنا يكون الرصيد سالبا، أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أقل من المدفوعات للعالم الخارجي، أي أن المدفوعات تكون أكبر من المتحصلات.

فالعجز في الميزان التجاري يعني أن الدولة تعيش في مستوى معيشة أعلى مما تستحقه فهي تستورد سلعا أكبر مما تسمح بها قدراتها، وتزداد بذلك مديونيتها تجاه العالم الخارجي، بكل ما تحملهمن آثار سلبية ومخاطر، بل إن العجز يعني أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد وعرض العملات الوطنية يزداد، مما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمة العملة الوطنية، وما يسببه ذلك من آثار سلبية عديدة، ناهيك عن أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج من المنتجات الوطنية، وزيادة البطالة، وبالتالي يسبب ذلك الفضل في تحقيق الأهداف الاقتصادية للسياسات الاقتصادية[1].

ومن الملاحظ أن المشاكل التي تثور عند حصول عجز في الميزان التجاري تكون أكبر بكثير من الفائض، حيث أن وجود هذا العجز يتمثل في ضعف قدرة الدولة على تصدير السلع إلى الخارج، بالقدر الذي يقابل ما يتم استيراده من السلع بخاصة إذا ما علمنا أن العجز والفائض في ميزان المدفوعات أساسا يتحقق في الميزان التجاري، رغم أن بعض الدول يمكنها التقليل من هذا العجز عن طريق زيادة تصديرها لخدمات بشكل يفوق استيرادها لهذه الخدمات، وبالذات بعض الدول التي يعتمد اقتصادها على قطاعات خدمية أساسا، كالدول التي تعتمد اقتصادياتها على السياحة بشكل مهم[2].

رابعا: حالة الفائض في الميزان التجاري: زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان التجاري، أي زيادة حقوق الدولة التي تترتب على الدول الأخرى على مطلوباتها من تلك الدول ويحصل في هذه الحالة الفائض في الميزان التجاري[3]، كما يمكن القول أن الفائض يمثل الرصيد الموجب أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات للعالم الخارجي[4].

إن الدولة التي تتحقق لديها فوائض مستمرة قد تعمد إلى استخدام هذه الفوائض في منح مساعدات، يمكن أن تشكل أساسا في توليد طلب على منتجاتها، بالشكل الذي يؤثر إيجابا على الإنتاج والدخل والعمالة، وهو الأمر الذي يفسر حركة النشاط والتوسع في الاقتصاد الأمريكي الذي رافق منح المساعدات للدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية لمساعدتها على تجاوز مشكلاتها وإعادة تعمير ما دمرته الحرب.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي**، مرجع سابق، ص ص 402، 403.

[2] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مرجع سابق، ص 127.

[3] مرجع سابق، ص 121.

[4] فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص 402.

وحالة الفائض في الميزان التجاري هي حالة غير مرغوبة وخاصة الفائض المطرد، نظرا لما يتضمنه من ارتفاع دخل البلد صاحب الفائض باطراد عن جزء من موارده الحقيقية التي كان يمكن استخدامها في إنتاج حاجات أفراد، مقابل تراكم الأرصدة النقدية وهي تعني تحقق مستوى معيشة أقل ومستوى رفاهة اقتصادية أقل، وبالتالي يكون أفضل لهذه الدولة أن لا تحرم نفسها من مستوى معيشة أعلى، خاصة وأن الفائض قد يخلق تضخم ويرفع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على صادرات الدولة، وعموما فإن حالة الفائض هي أقل خطورة بكثير من حالة العجز[1].

الفرع الرابع: أهمية الميزان التجاري

بالنسبة للأثر الاقتصادي للميزان التجاري فإن رصيد الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي في هذا البلد[2]، ونلمس هناك أثرين أساسيين، الأول في حالة الفائض والثاني في حالة العجز، وعلى الرغم من أن الميزان التجاري ليس إلا جزء من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات الخدمات والأموال فانه يعد مع ذلك ذا دلالة كبيرة في رصيده الإيجابي والسلبي، فعندما تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات في الميزان التجاري هذا يعبر عليه بالعجز، وهو يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، فهو يشير أولا إلى الطاقة الإنتاجية الواسعة والفائضة عن الحاجات الداخلية، كما يشير إلى القدرة التراكمية للسلعة المصدرة، وهذا يعني أن الكفاءة في عملية الإنتاج من حيث التكلفة والجودة والتلاؤم مع الأذواق في السوق الخارجية وبما يفوق السلع المماثلة الآتية في البلدان الأخرى، كما يعني الفائض حصول البلد المعنيعلى عملة أجنبية يضيفها إلى اِحتياطاته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته وشديد اِلتزاماته الخارجية وتقوية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قيمتها الشرائية، كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها، كما يعني الاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد لتلبية حاجاته وزيادة صادراته[3].

يمثل عجز الميزان التجاري تحويلا حقيقيا إلى الأجانب إلى نتيجة زيادة قيمة السلع المستوردة من الخارج عن قيمة الصادرات إلى الخارج، وهو يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي**، مرجع سابق، ص 342.

[2] عبد الجليل هجيرة، سمير بهاء الدين مليكي، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري**، جامعة تلمسان، 2012، ص134.

[3] بوعبد الله لويزة، بوعرامة مفيدة، **أثر تغيرات أسعار المحروقات على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2016)**، مذكرة مكملة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2018، ص 54.

ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية فيه عن تلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجات، كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي.

فاستيراد المواد الغذائية يبين قصور إنتاج الغذاء فيه عن توفير متطلبات الأمن الغذائي واستيراد الآلات والتجهيزات يكشف عن قصور صناعة الآلات والتجهيزات فيه، كما أن العجز المستمر في الميزان التجاري يستنزف احتياطات البلد من العملات الأجنبية ويؤدي به إلى الاستدانة من الخارج، كما أن العجز يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وقوتها الشرائية، مما يحدث أزمات اقتصادية واجتماعية غير مستحبة.

وأخيرا إذا كان هناك توازنا أو فائضا في الميزان التجاري، فإن هذا يشير إلى اعتماد الدولة على مواردها الذاتية، أما إ ذا كان عجز فهذا يشير إلى أن الدولة لا تعتمد على مواردها الذاتية[1].

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري

هناك عدة عوامل مؤثرة في الميزان التجاري وهي:

الفرع الأول: تقلبات أسعار الصرف

تظهر في تغيير قيمة العملة الوطنية مقارنة بعملات البلدان المشاركة في التبادلات الاقتصادية، حيث أن أي تغير ناتج عن آلية السوق في تعديل سعر الصرف ينعكس على قيم المعاملات المختلفة في ميزان المدفوعات، حيث أن أسعار الصادرات والواردات تتغيران حسب تغير سعر صرف العملة الوطنية وبالتالي ينعكس على كمية الصادرات و الواردات وبالتالي الميزان التجاري، وتأثر تقلبات سعر الصرف على كل من الصادرات والواردات كما يلي[2]:

أولا: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات: إن زيادة تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحي بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تؤثر في حجم التجارة الخارجية واتجاهها فضلا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم وتجارة أقل.

---

[1] نسيمة ناصر، **دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2005-2012)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014، ص ص 25، 26.

[2] بسام الحجار،**العلاقات الاقتصادية الدولية**،مرجع سابق،ص64.

ويتحدد سعر الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي، والميزان التجاري بجانبيه الدائن والمدين (الصادرات والواردات) يعكس لنا جزء من قوى سوق الصرف الأجنبي، حيث يساهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية وهذه التقلبات تؤدي إلى التأثير على الصادرات، وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة.

ثانيا: تأثير سعر الصرف على الواردات: إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيبقى دون تغير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي.

فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات ويتزايد حجمها من هذه السلع، فتخفيض قيمة هذه العملة يخفض قيمة الدخل القومي المتاح ومن ثم الاستهلاك إلى التراجع، أما إذا تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيب وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية.

الفرع الثاني: التضخم

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا.

الفرع الثالث: معدل نمو الناتج المحلي

تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات[1].

الفرع الرابع: تغيرات سعر الفائدة

يبدي التغير في أسعار الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس

[1] بسام حجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق، ص 64.

من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للإستفادة من الفرق بين السعرين[1].

المبحث الثاني: الاختلال في الميزان التجاري

بالرغم من أن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة شائعة, في حين أن حالة التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع، إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول إلى حالة التوازن.

المطلب الأول: أسباب الاختلال في الميزان التجاري

تعد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال ويمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية والأسباب غير الاقتصادية.

الفرع الأول: أسباب اقتصادية

أولا: التغير الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذهالسلع، وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة والعكس صحيح[2].

أما في حالة تحديد سعر الصرف للعملة المحلية بأقل من قيمتها فهذا يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل نقص في الواردات وبالتالي يؤدي إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة.

ثانيا: أسباب هيكلية: هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وخاصة هيكل التجارة الدولية سواء كانت من ناحية الصادرات أو الواردات، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بتركزه السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أو أكثر حيث تتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية الخاصة والمؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في السوق الخارجية.

---

[1] كريكط مريم، بلهادف فاطمة، **أثر سياسة سعر الصرف في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص 40.

[2] سامي عفيف حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص 273.

ثالثا: أسباب دورية: تشمل التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خللفي الميزان التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تربط الدولة ومن بينها نذكر:

أ- **الأزمات الاقتصادية المتكررة:** وهي تلك الأزمات التي تمس الدول الرأس مالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتأثيرها على حركة الصادرات والواردات وذلك لكون أسواق الدول النامية أسواق مهمة لتفريغ منتجاتها.

ب- **تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا:** وهذا من شأنه التأثير على السلع والمنتجات وظروف العرض والطلب، مما يؤدي إلى تأثيره على مستوى التجارة الخارجية في حالة عدم الدراية التامة في السوق بأذواق المستهلكين.

ت- **العوائق التجارية:** التي من شأنها تقليل حرية التجارة الدولية من خلال التعريفات الجمركية، ونظام الحصص بإزالتها أو تخفيضها وذلك رغم محاولة بعض الدول التخفيض من حدتها وذلك عن طريق إنشاء تحالفات وتكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود، وذلك يؤثر على القدرة التنافسية للدول والتأثير على حركة الصادرات والواردات[1].

الفرع الثاني: أسباب غير اقتصادية

أولا: عوامل طبيعية: الإختلالات الجوية وما قد ينتج عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات والتصحر والجفاف، أو نفاذ الثروات الطبيعية مما يؤدي إلى انخفاضات مفاجأة في عمليات التصدير والاستيراد خاصة في تصدير بعض السلع الغذائية والزراعية وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

ثانيا: التقدم التكنولوجي: التقدم التكنولوجي وما يرافقه من اختراعات علمية واكتشافات تكنولوجية، حيث أن الاختراعات والتكنولوجيا المتقدمة متمركزة في الدول المتقدمة، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الإنتاج وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية[2].

ثالثا: الظروف السياسية: كقيام الحروب سواء حروب عسكرية أو تجارية اقتصادية ومالها من آثار كبيرة على معدلات نمو الصادرات والواردات وحركتها خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل ركيزة أساسية في السوق الخارجي وفعال لدول.

---

[1] عرفات تقي الدين الحسين، **التمويل الدولي**،مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، مرجع سابق، ص 126.

[2] عادل أحمد حشيش، ومجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 123.

رابعا: النمو الديموغرافي: حيث أن زيادة في النمو الديموغرافي ينتج عنه الزيادة في الطلب على الواردات خاصة السلع الإستهلاكية بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.

خامسا: الإضرابات العمالية:التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية لأنها تؤدي إلى شلل العملية الإنتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات وانخفاض الطلب على العمولة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الإضرابات الصناعات الموجهة بالدرجة الأولى نحو التصدير[1].

المطلب الثاني: أنواع الاختلال في الميزان التجاري

هناك العديد من الإختلالات التي تمسالميزان التجاري والتي تختلف حسب درجة تأثيرها ومدتها تبعا لنوع الإختلال ومسبباته والظروف المحيطة به حيث تختلف من حيث مدة تأثيرها على الإقتصاد فمنها ما له تأثير قصير الأجل لا يلبث أن يضمحل خلال فترة وجيزة ومنها ما يدوم تأثيرها طويلا وتستمر في التأثير على الإقتصاد والوضع العام، حيث يهدد احتياطات الدولة بالنفاذ و يسبب أزمة صرف أجنبي، ولهذا فالدول تضع إجراءات لتفاديها و للحد منها في حالة وقوعها.

يجب التميز بين الإختلال المؤقت والإختلال الأساسي في الميزان التجاري، و هو أمر مهم لسياسة الدولة، حيث أن الإختلال المؤقت يعود إلى ظروف غير عادية ولا يعني بالضرورة التدهور في المركز الاقتصادي للدولة و هو لا يستدعي اتخاذ أي إجراءات عكسية للحد منه، أما الإختلال الأساسي فهو يعكس اختلالات هيكلية وقوى راسخة وبالتالي فهو يتضمن تدهور حقيقي في المركز الاقتصادي الدولة إذا ما لم يتم أخذ إجراءات للسيطرة عليه وإعادة توازن للميزان المدفوعات عامة و التجاري خاصة[2].

الفرع الأول: الاختلال المؤقت لميزان المدفوعات

هو اختلال ينشأ عادة عن ظروف غير عادية أو استثنائية لا تلبث أن تزول ويعقبها عودة للوضع الطبيعي أو العادي، ويمكن التمييز بين الأنواع التالية للإختلال المؤقت:

أولا: الاختلال العارض: يحدث هذا النوع من الإختلالات نتيجة لظروف طارئة كالأحوال الجوية السيئة والأوبئة مثلا مما يؤثر تأثيرا سيئا على الميزان التجاري، إلا أن هذا النوع من الإختلالات لا يعدو أن يكون مؤقتا ويزول بزوال الأسباب المؤدية إليه، وكمثال عن ذلك الظروف الطبيعية السيئة كالتي تصيب محصولا

---

[1] زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 102.

[2] سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، مرجع سابق، ص 77-78.

زراعيا يعتمد عليه السكان كغذاء رئيسي لهم أو كمادة أولية لصناعة محلية رائدة فيضطر البلد في هذه الحالة إلى استيراد كميات أساسية من هذه السلعة لسد النقص في حاجات السوق المحلية وهو ما قد يحدث عجزا مؤقتاعلى مستوى ميزان المدفوعات لهذه الدولة[1].

ثانيا: الاختلال الموسمي: يعتبر الإختلال الموسمي نوعا آخر من الإختلالات التي قد يصيب ميزان المدفوعات في فترات معينة من السنة، حيث أن ظروف الأسواق الداخلية والخارجية تتغير أحيانا في مواسم محددة، وهو ما قد يؤثر على بعض صادرات وواردات الدولة حيث أنها تشهد رواجا في بعض الفترات وتنخفض خلال مواسم أو فترات معينة[2].

ثالثا: الاختلال الدوري: يرتبط هذا النوع من الإختلالات أساسا بالدورات الاقتصادية التي تتميز بها اقتصاديات دول السوق الحرة (الرأسمالية الصناعية) فالتقلبات الاقتصادية تنتقل من دولة لأخرى عبر التجارة الخارجية، وبالتالي فحدوث الرواج الاقتصادي في إحدى الدول يؤدي إلى زيادة وارداتها من العالم الخارجي مما يؤدي لزيادة الإنتاج والتوظيف في تلك البلاد المصدرة والعكس صحيح في حالة الكساد الاقتصادي وبالتالي فالآثار المترتبة عن كل ذلك هي أحداث اختلالات على مستوى موازين[3].

الفرع الثاني: الاختلال الأساسي أو الهيكلي في الميزان التجاري

هو اختلاف جوهري يصيب الميزان وليس اختلالا طارئا حيث أن أسبابه تظل قائمة دون زوال وهو نتيجة حتمية لوجود خلل أساسي في اقتصاد الدولة ولم يحدث بسبب ظروف غير عادية وعلاجه يحتاج إلى جهود عملية أكثر من مجرد تقديم الحلول على أسس محدودة ومؤقتة، فأسباب العجز مثلا ترتبط بعوامل ذات طبيعة هيكلية تؤثر على قدرة الدولة على التصدير أو على ميلها للإستيراد، أو على قدرتها على جذب رؤوس الأموال أو على طاقتها على تسديد قيمة الالتزامات على نحو يجعلها تعاني عجزا مستمرا في الميزان.

ويعود هذا النوع من الإختلالات إلى أسباب عديدة نذكر منها[4]:

- ✓ تغير هيكل الطلب الخارجي وتحوله إلى بعض السلع على حساب بقية السلع الأخرى ومن أبرز الأمثلة على ذلك تحول العالم من التركيز على الفحم كسلعة استراتيجية إلى الطلب على البترول؛
- ✓ ارتفاع حجم المديونية الخارجية؛

---

[1] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مرجع سابق، ص 122.

[2] سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[3] فليح حسن خلف،**التمويل الدولي**،مرجع سابق، ص 129.

[4] سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، مرجع سابق، ص 79.

- ✓ التغيرات التي تصيب هيكل النفقات النسبية المكتسبة والتي تؤدي إلى اختلاف المزايا النسبية بين الدول، فالتطورات التكنولوجية مثلا من شأنها أن تؤدي إلى اكتساب إحدى الدول لمزايا الطلب الخارجي على صادراتها من تلك المنتجات، وهو ما يؤدي لحدوث اختلال في الميزان؛
- ✓ ارتفاع مستويات الدخول لبعض الدول كما هو الحال بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة الأوبك، وهو الأمر الذي يرفع من طلبها الخارجي على الواردات مما يؤدي إلى حدوث الإختلال الخارجي؛
- ✓ التضخم المحلي الذي ينشأ عجزا مستمرا في الحساب الجاري وبالتالي حدوث الإختلال المستمر في الميزان؛
- ✓ تدهور العائد على توظيف رؤوس الأموال المحلية.

المطلب الثالث: آثار الاختلال في الميزان التجاري

يختلف الأثر في حالة العجز عنه في حالة الفائض، وفي الإختلال المؤقت عنه في الإختلال الدائم:

- ✓ في حالة العجز يكون خط الدفاع الأول بالنسبة للدولة هي الإحتياطات الرسمية من ذهب وأرصدة نقدية سائلة، فتقوم باستعمالها بالإنقاص من أجل القضاء على العجز أو زيادة التزاماتها للخارج، مما يؤدي إلى استمرار هذا العجز دون تدخل سريع إلى تدهور حجم الإحتياطات الدولية سنة تلوى الأخرى، حتى تصل إلى خط لا يمكن معه النزول، وكذا إلتزاماتها اتجاه الخارج تهدد قدرتهاعلى الوفاء بها.
- ✓ الإختلال يؤدي إلى إجراءات تصحيحية تؤدي بدورها إلى انخفاض نسبي في معدل النشاط الاقتصادي خلال فترة العجز، حيث أنها تخضع لشروط الدول الدائنة من أجل ضمان سداد إلتزاماتها.
- ✓ يؤثر الإختلال على الدخل القومي، يؤدي العجز إلى انخفاض وتتالي تدهور الإنتاج وانتشار البطالة وانخفاض الإنفاق الإستثماري وزيادة الإنفاق الوطني على السلع الأجنبية مقارنة بالإنفاق الأجنبي على السلع الوطنية، حيث التأثير على حجم النشاط الاقتصادي في الإتجاه السالب، حيث يعمل الإسترداد الحدي مرتفع ويزيد من حدة الإنكماش[1].
- ✓ لجوء الدولة ذات العجز الخارجي إلى التمويل الأجنبي، إذ كانت الدولة تنتهج سياسة اقتصادية تنموية، لكن هذه القروض قد تصل إلى حد لا يمكن الزيادة فوقها وتقل.
- ✓ أما الفائض فيؤدي إلى زيادة الإحتياطات الرسمية للبلد، لكن استمرار الفائض لا يعني أن الدولة في أوضاع جيدة، لأن هذا التراكم هو أموال جامدة يؤدي إلى مشاكل دولية، صحيح أنه أقل حدة

[1] محمد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النصرية العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001، ص 156

من العجز لكنها تؤثر، حيث تؤدي إلى ندرة العملة المحلية، لأنها تصدر أكثر مما تستورد، حيث تصبح الدول غير قادرة على التعامل معها فتجد نفسها مضطرة إلى تقييد علاقتها التجارية بينها وبين البلد ذو الفائض الذي يجد نفسه في أزمة تهدد توازنه الخارجي و اضطره إلىاتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل إنقاص الفائض، كمنح الإعانات أو إقامة استثمارات أو غيرها من الأساليب لتخفض صادراتها وزياداتها لتفادي الوقوع في أزمة.

وفي النهاية يمكن القول أن كل الآثار الناتجة عن الإختلال يمكن التخفيف من حدتها بمحاولة علاجها باستعمال سياسات تصحيحية للمعاملات الخارجية دون أن تكون لها آثار على عناصر أخرى ويكون في أسرع وقت ممكن من أجل منع تفاقم هذا الإختلال خاصة إذا كان دائم أما المؤقت لا يمثل خطرا كبيرا[1].

المطلب الرابع: طرق ومناهج معالجة الاختلال في الميزان التجاري

يتم علاج الخلل في الميزان التجاري باتباع مناهج مختلفة حسب الوضعية الاقتصادية للبلد، وفيما يلي نذكر تلك المناهج:

الفرع الأول: منهج المرونات

تم تقديم هذا المنهج بواسطة **الفريد مرشال** و**آبا ليرنر** وقام بتطويره كل من **ماخلوب** و**روبنسون**، ويرتكز هذا المنهج على رصيد الميزان التجاري، على اعتبار أن رصيد ميزان المدفوعات ما هو إلا ناتج الفرق بين الصادرات والواردات عند أنصار هذا المنهج، ومن ثم فان أي تغيرات تحدث في سعر الصرف سوف تمارس تأثيرا على الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات مما يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري في ظل شروط وفروض أساسية.

أولا: فرضيات منهج المرونات الحرجة: يقوم منهج المرونات على مجموعة من الفرضيات، نذكر أهمها فيما يلي[2]:

- يشكل توازن الميزان التجاري نقطة البداية في تحليل منهج المرونات وفي هذا الخصوص فإن قيمة الصادرات تتكافئ مع قيمة الواردات؛
- لانهائية مرونات عرض الصادرات والواردات، وبالتالي تكون أسعار السلع القابلة للاتجار دوليا ثابتة، وكذلك أسعار السلع المنافسة؛

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، **سعر الصرف وأثره على علاج ميزان المدفوعات**، دار النهضة العربية، 2000، ص 19.
[2] نشات نبيل محمد الوكيل، **التوازن النقدي ومعدل الصرف**، مرجع سابق، ص 3.

- افتراض ثبات الدخول باعتبارها معطاة، ويستمد هذا الفرض تفسيره من الفرض الكلاسيكي سيادة حالة التشغيل الكامل، وبالتالي إهمال اثر الدخل؛
- افتراض عدم وجود ردود أفعال للدول الأخرى تؤدي إلى تحسين أثار إحداث تغيير في سعر الصرف؛
- إعطاء المرونات السعرية لكل من عرض وطلب الصادرات والواردات مكانة متميزة في التحليل الاقتصادي لمنهج المرونات، بحيث يتوقف عليها مقدار تحسن الميزان التجاري الناشئ عن تغير سعر الصرف مع افتراض ثبات منحنيات الطلب على الصادرات والواردات؛
- افتراض حالة استقرار سوق الصرف الأجنبي.

ثانيا: آلية عمل منهج المرونات: يفرق منهج المرونات في تحليله لاثر منهج المرونات بين أثرين:

- اثر المدى القصير: اثر القيم
- اثر المدى الطويل: اثر الحجم

فالتخفيض في قيمة العملة يؤدي في المدى القصير إلى آثار غير ملائمة على الميزان التجاري بسبب اثر القيم الذي يعتبر أثرا فوريا، في حين يكون اثر الحجم بطيئا بسبب التخلف في معرفة السوق وتغير شروط المنافسة ومرونة جهاز الإنتاج. أما في المدى الطويل فيتجه رصيد الميزان التجاري لاكتساب آثارا ملائمة نتيجة لأثر الحجم، فمن الواضح ان الاحلال محل السلع المحلية السلع الاجنبية يتطلب فترة زمنية طويلة، فالمستهلك المحلي يحتاج الى وقت من اجل تعديل نمطه الاستهلاكي، كما يحتاج المنتجون الى وقت من اجل جلب رؤوس اموال ووضع خطط وقنوات توزيع جديدة وغيرها. وعليه يتوقع بعد التخفيض في المدى الطويل إن إستجابة الميزان التجاري تتماشى و سلوك منحنى "J" وفق ما يبينه الشكل(2-1) أدناه.

الشكل(2-1): منحنى J

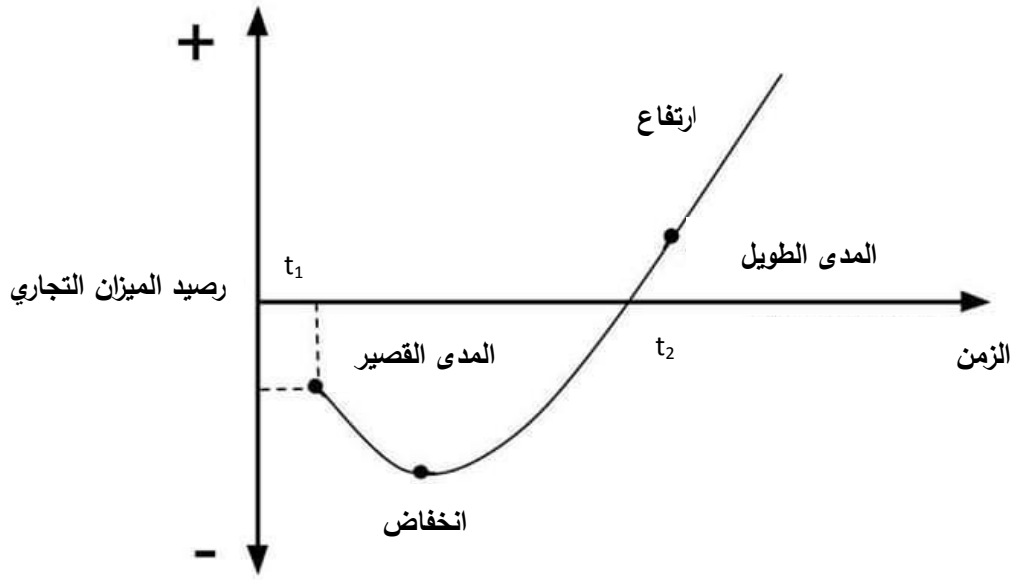

ثالثا: الانتقادات الموجهة لمنهج المرونات: هناك عدة انتقادات وجهت لمنهج المرونات وهذا راجع للنقائص التي تتخلله ونذكر منها[1]:

- إن نجاح تخفيض قيمة العملة المحلية يتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب على الصادرات ومرونة الطلب على الواردات، وهذا لا ينسجم في اغلب الأحيان مع ظروف البلدان النامية التي تعتمد في صادراتها على المواد الأولية؛
- إذا كان جزء كبير من الصادرات مقيما بعملات أجنبية وهذا يشمل الدول النامية فان إجراء التخفيض كأسلوب للتأثير على أسعار الصادرات يتطلب دراسة وافية ودقيقة لأسواق التصدير الخارجية وتحديد دقيق لنسبة التخفيض المطلوبة؛
- يقوم منهج المرونات على افتراض توافر حالة المنافسة الكاملة في الأسواق، وهذا لا يمكن التسليم به في الوقت الحاضر الذي ازدادت فيه حركات التجارة وصور الرقابة على الصرف بشكل هائل.

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، **سعر الصرف واثر على علاج الاختلال في ميزان المدفوعات**، مرجع سابق، ص 61.

الفرع الثاني: منهج الاستيعاب (الامتصاص)

وفق لمنهج الاستيعاب، تخفيض قيمة العملة يوفر حافزا لخفض أسعار الواردات وزيادة الصادرات ولكن حتى ولو ان الظروف مواتية للمرونات فان الميزان التجاري في الواقع يعتمد على الكيفية التي يتفاعل بها الاقتصاد مع التخفيض.

أولا: فرضيات منهج الاستيعاب: يعتمد منهج الاستيعاب على مجموعة من الفرضيات أهمها[1]:

- افتراض حالة التوظيف الكامل على نطاق واسع لتشمل جميع الدول تقريبا؛
- خضوع الإنتاج في دولتي العجز والفائض لظروف النفقة الإنتاجية بمعدلات واحدة نتيجة لزيادة الإنتاج الكلي؛
- تعتمد الصادرات على الإنتاج الجاري وليس على المخزون؛
- ثبات عدد كبير من المتغيرات النقدية الدولية المكونة من الذهب والصرف الأجنبي وحقوق السحب الخاصة؛
- الاكتفاء بالميزان التجاري كأحد مكونات ميزان المدفوعات وهو ما يعني استبعاد جميع البنود الاخرى كميزان رأس المال بمعناه الواسع.

ثانيا: الانتقادات الموجهة لمنهج الاستيعاب: من بين الانتقادات الموجهة لمنهج الاستيعاب ما يلي:

- إن هذا التحليل ينطبق فقط على الميزان التجاري لميزان المدفوعات ويهمل المعاملات التي تتم في حساب رأس المال، ويفترض بالضرورة أن التحسن في الميزان التجاري ينجم عنه التحسن في ميزان المدفوعات؛
- ينتمي هذا المنهج إلى التحليل الكينزي من حيث تركيزه على بحث تأثير تغير سعر الصرف على كل من الدخل المحلي والاستيعاب المحلي ويفترض كذلك أن عناصر الاستيعاب وهي الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي ترتبط بعلاقة طردية مع الدخل المحلي ولكن هذا الافتراض الأساسي قد لا يلائم ظروف البلدان النامية[2].

---

[1] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص ص 144، 145.

[2] كريمة بوحريص، زيلوخة فدسي،**أثر سياسة سعر الصرف في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات حالة الجزائر (190-2015)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2017، ص 74.

الفرع الثالث: المنهج النقدي

يعالج المنهج النقدي مشكلة العجز والفائض في الميزان التجاري من خلال إبراز الدور الهام والفعال لعرض النقود والطلب عليها، إذ يبدأ هذا المدخل بتعريف الميزان التجاري بأنه ظاهرة نقدية لا حقيقية، وإن الاختلال في الميزان التجاري هو اختلال رصيد وليس اختلال تدفق.

أولا: فرضيات المنهج النقدي: يقوم المنهج النقدي على مجموعة من الافتراضات المتمثلة في[1]:

- افتراض اقتصاد صغير مفتوح على العالم الخارجي ولايستطيع التأثير على الأسعار الدولية، ويعاني من بطالة هيكلية وانخفاض مرونة العرض الكلي.
- يفترض كفاءة الأسواق المالية الدولية، وان عملية المراجحة سوف تعمل في الأجل الطويل على إلغاء الاختلافات بين أسعار السلع والخدمات وكذلك ستعمل على تساوي أسعار الفائدة في أسواقرأس المال الدولية.
- الطلب النقدي دالة مستقرة في عدد قليل من المتغيرات المستقلة عن محددات دالة العرض النقدي، وأن الأفراد يطلبون حجما معينا من الأرصدة النقدية ذات القيمة الحقيقية المحددة، ويميلون في الأجل الطويل إلى الحفاظ على هذا الحجم.

ثانيا: الانتقادات الموجهة للمنهج النقدي: لايمكن تفسير الاختلال في الميزان التجاري كظاهرة نقدية وذلك بسبب عدم الموازنة بين العرض والطلب على النقود في السوق، فقد يكون هناك احتمال التوازن بين الإنفاق والدخل المتوقع وفي الوقت نفسه يمكن أن يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات لسبب واحد أوأكثر.

- يقوم هذا المنهج على افتراض سوق صغير منفتح على العالم الخارجي، ولايستطيع التأثيرعلى الأسعار الدولية لصادراته وارداته ويتميز أيضا بانخفاض مرونة العرض الكلي، وهو مايتلائم إلى حد كبير مع ظروف البلدان النامية، وبالتالي ليس من المنتظر أن يحدث التخفيض تأثيرا يذكر في مقدرتها التنافسية.

[1] كريمة بوحريص، زيلوخة فدسي،**أثر سياسة سعر الصرف في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات حالة الجزائر (1990-2015)**، مرجع سابق، ص ص 74-79.

- يفترض هذا المنهج أن السلطات النقدية تستطيع السيطرة على العرض النقدي، وهو أمر يصعب تصوره في البلدان النامية، وخاصة التي تدفعها الظروف إلى الاعتماد على الجهاز المصرفي من خلال إتباع سياسة نقدية توسعية لتمويل العجز المستمر في الموازنة العامة.

الفرع الرابع: بعض الطرق لمعالجة الاختلال في الميزان التجاري

لقد قدم لنا الفكر الاقتصادي تصورين مختلفين للكيفية التي يستجيب بها النظام الاقتصادي للضغوط التي يمارسها عليه اختلال التوازن والعودة مرة أخرى إلى التوازن تلقائيا وتجدر الإشارة إلى أن هذه الآلية إنما تقوم بالأساس على مبدأ التعديل الأوتوماتيكي أو الآلي للاختلال الذي يتحقق دون تدخل الدولة بشكل مباشر في عملية التصحيح، فهناك أسباب تلقائية لتعديل الاختلال بالميزان التجاريإلى التوازن[1].

أولا: آليـة تسـوية الخلـل فـي ظـل النظريـة الكنزيـة:ظلت الفكرة القائمة بأن النظام الاقتصادي يتكيف مع الضغوط التي يمارسها اختلال التوازن في الميزان التجاري قائمة حتى ثلاثينيات القرن الماضي موازاة مع صدور كتاب" النظرية العامة" لكينز حيث أتت برؤية معاصرة لمواجهة الاختلال في ميزان المدفوعات وبذلك آلية التصحيح من تغيرات الأسعار إلى تغيرات الدخل[2].

وتتلخص هذه الرؤية في أن الاختلال الحاصل في الميزان سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الإنتاج والاستخدام لهذا البلد، وبالتالي في مستوى الدخل المتحقق تحت تأثير مضاعف للتجارة الخارجية فحينما يسجل ميزان تجاري لبلد ما فائض من جراء التزايد في صادراته فهنا سوف يرتفع مستوى الاستخدام في مستوى الصناعات التصديرية وتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن تم الدخول الموزعة ويترتب على زيادة الدخول تزايد في الطلب على السلع والخدمات بنسبة كبيرة فترتفع الواردات مما يؤدي بالنتيجة إلى عودة التوازن لميزان تجاري ويحدث العكس في حالة حدوث العجز في الميزان[3].

ثانيـا: تـدخل السـلطات العامـة: يحدث كثيرا في الحياة الاقتصادية أن لا تدع الدولة حرية عمل آلية قوى السوق في إعادة التوازن للميزان التجاري، حيث أنها تتدخل غالبا بصورة مباشرة بهدف معالجة هذا الإختلال

---

(1) حسين عمر، **المدخل إلى دراسة الاقتصاد" العلاقات الاقتصادية الدولية**"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ص 42.

(2) زينب حسن عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**،دار القدح للطبع والنشر، عمان، الاردن، 1998، ص 112.

(3) سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، مرجع سابق، ص 103-104.

وهي سياسة تعطيها الدولة أهمية قصوى بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي، حيث أنها تلجأ للعديد من السياسات لعلاج الاختلال الحاصل في الميزان التجاري وذلك عن طريق توليفة من الإجراءات[1].

[1] زينب حسن عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق، ص 117.

خلاصة:

الميزان التجاري هو أحد مكونات ميزان المدفوعات، فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل ايجابية في الاقتصاد، أما العجز يكشف عن مواطن الضعف، وهو من أهم المؤشرات الاقتصادية في عملية التحليل الاقتصادي للبلدان وتعتبر من سماته الأساسية التوازن العام وهو الوضع الذي تريد أي دولة تحقيقه في اقتصادياتها، وهو أمر صعب في الحياة العملية في ظل الوضع الذي تواجهه الكثيرمن الدول من خلال علاقاتها الاقتصادية، وبهذا يعتبر الميزان التجاري كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة من اجل تحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية.

الفصل الثالث:

أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2017)

المبحث الأول: تطور سياسة سعر الصرف الجزائري

المبحث الثاني: الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2017

المبحث الثالث: اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2017

تمهيد:

قامت العديد من الدول النامية من بينها الجزائر بإتخاد جملة من الإصلاحات الإقتصادية بغية مسايرة تطور الإقتصاد العالمي، حيث قامت بالعديد من التخفيضات من قيمة الدينار الجزائري محاولة بذلك الخروج من الإقتصاد الموجه الى إقتصاد السوق سعيا للتغلب على المشكلات الإقتصادية داخل البلد،وإعطاء دفعة قوية للإقتصاد الوطني من خلال إستراتيجية زيادة الصادرات وتخفيض قيمة الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري للدولة.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق لتطور سياسات سعر صرف الدينار الجزائري،ووضعية الميزان التجاري للدولة عن طريق تحليل تطور من الصادرات والواردات، ومعرفة مدى تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور سياسات سعر الصرف في الجزائر؛

المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2017)؛

المبحث الثالث: أثر سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2017).

المبحث الأول: تطور سياسات سعر الصرف في الجزائر

شهد الدينار الجزائري منذ نشأته سنة 1964 إلى غاية يومنا هذا تحولات عديدة كانت تتماشى بحسب الأوضاع الاقتصادية السائدة في الجزائر، حيث عرفت خطوات تدريجية في انتقاله من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف العائم

المطلب الأول: مرحلة نظام الصرف الثابت (1964-1986)

في ظل هذا النظام عرفت أنظمة تسعير الدينار الجزائري والصرف عدة تغيرات يمكن إدراجها فيما يلي:

الفرع الأول: مرحلة نظام الربط بالفرنك الفرنسي (1964-1973)

بعد الإستقلال مباشرة أصبحت الجزائر تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي وكانت العملة قابلة للتحويل، ومع الاقتصاد الهش انذاك وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج تم اللجوء سنة 1963 إلى مراقبة الصرف على كل العمليات ومع مختلف دول العالم، هذه الإجراءات كانت متبوعة بإنشاء العملة الوطنية والتي سميت بالدينار الجزائري في أبريل 1964[1] والذي تم تحديده بـ 180 ملغ من الذهب، فحل الدينار محل الفرنك الجديد بتعادل 1 DA =1FF، حيث تبنت الجزائر نظام الصرف الثابت لأنه خلال هذه الفترة كان النظام النقدي يعتمد على اتفاقية بروتن وودز، حيث بقي سعر صرف الدينار ثابت إلى غاية تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي في 1969 بنسبة 11.10%[2].

شرعت الجزائر خلال هذه الفترة التي تميزت بضعف الفرنك الفرنسي في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي والذي يتطلب استقرار سعر الصرف، ويمكن القول أن تطبيق المخطط الثلاثي كان من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي.

كان من شأن الارتباط بالفرنك الفرنسي أن عرف الدينار انخفاض مقابل أهم عملات البلدان التي تتعامل معها الجزائر تجاريا وذلك نتيجة الضعف المتواصل للفرنك الفرنسي، ومع انهيار نظام بروتن وودز المبني على أساس ثبات أسعار الصرف وإقرار مبدأ تعويم الصرف وعدم ربطه بالذهب[3].

---

[1] حميدات محمود، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 152.

[2] شعيب بونوة , رحيمة خياط, **سياسة سعر الصرف بالجزائر(نمدجة قياسية للدينار الجزائري),مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**, الجزائر,ماي2011,ص122.

[3] حميدات محمود، **مدخل للتحليل النقدي**، مرجع سابق، ص152.

الجدول(3-1): تطور سعر صرف الدينار مقابل الفرنك الفرنسي (1964-1973)

السنوات	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
سعرF/DA	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	0.884	0.889	0.887	0.921	0.871

المصدر: بنك الجزائر.

الفرع الثاني: مرحلة نظام الترجيح بسلة عملات (1974-1986)

بعد انهيار بروتن وودز وتعميم تعويم العملات لجأت السلطات النقدية بالجزائر منذ سنة 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة، وذلك قصد الحفاظ على استقراره وكذا استقلاليته عن أي عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية، هذا بالإضافة إلى سعي السلطات النقدية إيجاد نظام تسعيرة لتفادي السلبيات التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة والمتمثلة أساسا في[1]:

- عدم خضوع تسعيرة الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل؛
- عدم تأثير التسعيرة بتطور رصيد الميزان التجاري.

وارتباط الدينار الجزائري بسلة من العملات سمح للجزائر بالخروج نهائيا من منطقة الفرنك، إذ أن معاملات الترجيح بها تراجعت كل فترة فتغير معدل الصرف الوطني، كان يتغير بالضرورة حسب التغيرات في أسواق الصرف بمعدلات العملات المكونة لهذه السلة وبالخصوص الدولار الأمريكي، حيث يتمثل معامل الترجيح للدولار الأمريكي أكبر معامل لكونه عملة الدفع الأكثر استعمالا وفعالية في المعاملات الدولية[2].

وعلى هذا الأساس يتم حساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري على أساس الخطوات التالية[3]:

- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي؛
- حساب المتوسط المرجح للتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي؛
- حساب سعر صرف اليوم للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائر.

---

[1] رحيمة خياط وشعيب بونوة، **سياسة سعر الصرف بالجزائر**، مجلة الأكاديمية للدراسات، ماي 2011، ص 122.

[2] محمد أمين بربري، **مبررات ودوافع التوجه لأنظمة الصرف الدولية، مجلة اقتصاديات دول شمال إفريقيا**، العدد السابع، جامعة الشلف، الجزائر، ص 12.

[3] لحلو موسى، مرجع سبق ذكره، ص 292.

وبعد اعتماد هذه الخطوات يتم حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي والتي تحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

الجدول(3-2): تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1979-1986)

السنوات	1974	1980	1981	1982	1989	1988	1985	1986
سعر F/DA	4.18	3.84	4.32	4.59	4.79	4.98	5.03	4.7

المصدر: بنك الجزائر.

ويوضح الجدول (3-2) تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة من 1974-1986، ويتضح من خلال الجدول الاستقرار النسبي لسعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري وهذا راجع لكون أسعار العملات تتحدد في السوق وفقا لقوة العرض والطلب، في ظل الرقابة الصارمة على الصرف والتي تهدف إلى تقليص الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية من أجل تحقيق التوازن الخارجي.

المطلب الثاني: مرحلة نظام التسيير الديناميكي لسعر الصرف (1987-1994)

بعد أزمة 1986 التي هزت الاقتصاد الجزائري قامت الجزائر بسياسة تنشيط لسعر الصرف، فقامت بتخفيض قيمة السلة بـ 31 % بين عامي 1986 و1988 كما طرأ على نظام التغيير بالسلة تعديل بسيط في طريقة حساب سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، وذلك تمهيدا لسياسة التسيير الديناميكي لسعر الصرف التي شرع في تطبيقه في مارس 1987[1].

الأحداث التي مرت على الجزائر في 1988 كانت بداية القطيعة مع طريقة التسيير الاجتماعي والانطلاق في إجراء تصحيحات اقتصادية وقانونية من أجل إعطاء نفس جديد للاقتصاد، وتهيئته للمرور إلى اقتصاد السوق[2]، وكنتيجة لذلك فقد عرف الدينار الجزائري تطورات مختلفة يمكن تقسيمها إلى:

الفرع الأول: الانخفاض التدريجي (نهاية سنة 1987إلى اكتوبر1991)

انطلقت التعديلات من خلال تطبيق آلية التخفيض التدريجي المراقب لقيمة الدينار وذلك من 1987 حتى 1991، وقد بلغ الانخفاض المتراكم أكثر من 103%، وهكذا أصبح سعر الصرف أداة في يد السلطات النقدية لتحقيق التوازن الخارجي أو التقليص من حدة اختلاله الناتج عن تدهور شروط التبادل الدولي، هذا الوضع جعل اللجوء إلى المؤسسات النقدية والمالية الدولية حتمية لا رجعة فيها[3].

---

[1] عبود عبد المجيد، **أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2015**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة طاهري محمد ، الجزائر، 2017، ص ص 180-181.

[2] حميدات محمود، **مدخل للتحليل النقدي**, مرجع سبق ذكره، ص 156.

[3] حميدات محمود، نفس المرجع.

حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.947 دج =1 دولار في نهاية 1987 إلى 8.112 دج =1 دولار في نهاية 1989، وانطلاقا من نوفمبر 1990 وتماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات تم تسريع عملية الانخفاض بشكل ملحوظ حيث انتقل معدل صرف الدينار إلى 12.119 دج=1 دولار في نهاية سنة 1990، واستمر الانخفاض السريع في بداية 1991 بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية، وقد أعلن عن هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الثاني من سنة 1991 وعلى هذا الأساس تم تعديل معدل صرف الدينار ليصل إلى 13.581 دج = 1 دولار في جانفي 1991، ثم 16.330 دج = 1 دولار في فيفري 1991 ليصل إلى دج22.640 =1 دولار في أكتوبر 1991. والجدول الموالي يلخص تطور سعر صرف الدينار بالدولار خلال فترة التخفيضات:

الجدول(3-3): تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي في الفترة (1987-1991)

تاريخ عملية التخفيض	سعر الصرف (دينار/ دولار)	الملاحظة
ديسمبر 1987	9.947	بداية عملية التخفيض التدريجي
ديسمبر 1988	6.636	
ديسمبر 1989	8.112	
سبتمبر 1990	9.300	مواصلة عملية التخفيض سيرا مع تطبيق الإصلاحات الهيكلية
أكتوبر 1990	9.500	
نوفمبر 1990	10.100	
جانفي 1991	13.581	
فيفري 1991	16.330	استمرار التخفيض بهدف استقرار الدينار وتحرير التجارة الخارجية
مارس 1991	17.142	
أكتوبر 1991	22.640	استمرار تخفيض الدينار

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الإحصائيات المالية للبنك المركزي الجزائري.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول (3-3) أن عملية الانخفاض التدريجي عرفت تسارعا وعرفت أيضا عدة تخفيضات بداية من سنة 1987، واستمرت هذه التخفيضات مع مرحلة تطبيق الإصلاحات الهيكلية، حيث اعتمدت سياسة التخفيض حتمية.

الفرع الثاني: مرحلة التخفيض الصريح (من اكتوبر 1991 الى 1994)

في نهاية أكتوبر 1991 قام مجلس النقد والقرض بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار الأمريكي، وذلك بموجب الاتفاق الثاني المبرم مع صندوق النقد الدولي في 3 جوان 1991 والهدف من عملية التخفيض هو تحقيق مايلي:

- محاول تقريب سعر الصرف الرسمي مع سعر الصرف الموازي وقابلية تحويل الدينار؛
- رفع الدعم على المنتجات المحلية وترك الأسعار تتحدد وفقا لقوى السوق؛
- جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية؛
- الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق شرطية الـFMI.

الجدول(3-4): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في الفترة بين 1992-1994

السنوات	1992	1993	1994
دينار/دولار	21.84	23.35	35.06

المصدر: البنك الدولي.

المطلب الثالث: مرحلة نظام الصرف العائم المدار 1994-2017

منذ سنة 1995 تم تبني ترتيبات التعويم المدار للدينار الجزائري، وعليه فقد كانت هذه المرحلة مفصلية للتحول الفعلي للدينار وطريقة تحديده وفق قوانين العرض والطلب[1]، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:

الفرع الأول: فترة جلسات التثبيت 1994-1995

تضمنت هذه الجلسات ممثلي البنوك التجارية تحت إشراف البنك المركزي، وكانت تقام أسبوعيا ثم أصبحت تقام بشكل يومي، وفيها يتحدد سعر صرف الدينار بالنسبة للعملات الأجنبية بناء على العروض المقدمة من طرف البنوك التجارية في كل جلسة، حيث يقوم البنك المركزي عند افتتاح كل جلسة بالإعلان عن سعر صرف سقفي (يساوي في العادة سعر الإقفال للجلسة السابقة) والمبالغ المعروضة من طرف البنوك

[1] بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد17، جامعة الشلف، 2004، ص188.

تتحدد وفق الأهداف المرتبطة بسعر الصرف، ويتم تعديل سعر الصرف بصورة تدريجية عن طريق التقاء عرض العملات الأجنبية من طرف البنك المركزي والطلب عليها من طرف البنوك التجارية، ويسري هذا السعر التوازني على جميع المعاملات اليومية[1].

الجدول(3-5): إجراءات نظام الصرف بين 1994-1995

السنة	الإجراءات
1994	تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بين شهري أفريل وسبتمبر بما يعادل 50%
1994	إنشاء نظام تقويم موجه عن طريق حصص التثبيت بين البنوك التجارية والبنك المركزي (بنك الجزائر)
1995	تحويل حصص التثبيت إلى سوق الصرف بين البنوك والوسطاء المعتمدين الآخرين

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على تحليل الدراسات السابقة.

الفرع الثاني: فترة تبني سوق الصرف ما بين البنوك 1995-2017

كانت سياسة الصرف القائمة على تخفيض قيمة الدينار تتمثل في إنشاء مكاتب الصرف وفتح مجال أمام البنوك، ومن أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي الهادف إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا. وعلى إثر ذلك ألغى النظام جلسات تحديد سعر الصرف الأجنبي في بنك الجزائر وهو ما ترتب عنه إنشاء سوق بينية للنقد الأجنبي في نهاية سنة 1995، وهي سوق يتدخل فيها يوميا جميع المتعاملين من بنوك ومؤسسات مالية مختلفة بغرض تبادل العملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى الدينار بشكل حر وآلي وتبعا لظروف العرض والطلب[2].

ولقد عرف سعر صرف الدينار هذه الفترة تغيرات كثيرة نوضحها في الجدول التالي:

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، مرجع سابق، ص ص 224 ،225.

[2] بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مرجع سابق، ص188.

الجدول(3-6): تطور سعر الصرف للدينار مقابل الدولار الأمريكي لسنة (1995-2017)

السنة	1995	1995	1997	1998	1999	2000	2001
سعر الصرف	47.662	54.748	57.707	58.739	66.573	75.259	77.215
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر الصرف	79.681	77.394	72.060	73.276	72.646	69.292	64.582
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر الصرف	72.674	74.385	72.937	77.535	79.368	80.579	100.69
السنة	2016	2017					
سعر الصرف	109.44	110.96					

المصدر: نشرات البنك الدولي.

من خلال الجدول (3-6) نلاحظ أن سعر صرف الدينار قد انخفض بـ 23.24% بين سنة 1995 و1998، وتبعه انخفاض بين عام 1998 و2000 بحوالي 13% وتواصل الانخفاض حتى سنة 2003 وهذا راجع إلى سياسة البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بـ 2% و6%، وارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي بـ 5.7%، وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار مقابل الدولار الواحد إلى 75.276 دج و72.646 دج لسنة 2006، أما في سنة 2007 و2008 نلاحظ تحسن في الدينار الجزائري حيث بلغ 69.292 و64.582 دج أي مقابل الدولار الأمريكي، ليعرف انخفاضا مرة أخرى حتى سنة 2017 إلى 110.96 مقابل الدولار الأمريكي.

ومنذ تبني هذا النظام كانت سياسة الصرف في الجزائر تهدف إلى المحافظة على سعر صرف حقيقي مستقر، وبتدخله في سوق الصرف فإن بنك الجزائر يؤثر على سعر الصرف الإسمي لكي يؤدي إلى تحقيق هدف استقرار سعر الصرف الحقيقي.

المبحث الثاني: الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(2000-2017)

من خلال هذا المبحث سنحاول تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري أي تقديم مختلف التطورات الرقمية التي عرفتها كل من الصادرات والواردات الجزائرية، إضافة إلى التركيبة السلعية والتوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية وهذا خلال الفترة 2000-2017.

المطلب الأول: الصادرات الجزائرية خلال الفترة من (2000-2017)

سنتطرق في البداية إلى تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2017)، مع الفصل بين صادرات قطاع المحروقات والصادرات خارج قطاع المحروقات، ومن ثم ننتقل إلى تحليل تطور الصادرات خارج المحروقات والتوزيع السلعي لهذه الصادرات ونختم المطلب بتحليل تطور التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال نفس الفترة.

الفرع الأول: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة(2000-2017)

سنقوم بتحليل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017) كالتالي:

الجدول(3-7): تركيبة هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة الحاصلة ما بين (2000-2017)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	الصادرات خارج المحروقات		الصادرات من المحروقات		سعر النفط	إجمالي الصادرات	
السنوات	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	قيمة	%
2000	612	2.77	21419	97.22	27.06	22031	100
2001	648	3.38	18484	96.61	24.85	19132	100
2002	734	3.89	18091	96.10	25.24	18825	100
2003	673	2.73	23939	97.26	29.03	24612	100
2004	788	2.48	30925	97.51	38.65	31713	100
2005	907	1.97	45094	98.02	54.6	46001	100
2006	1152	2.12	53456	97.87	65.7	54614	100
2007	1332	2.21	58831	97.78	74.9	60163	100

100	79298	99.97	97.55	77361	2.44	1937	2008
100	45477	62.25	97.66	44411	2.34	1066	2009
100	57762	80.15	97.20	56143	2.80	1619	2010
100	73802	112.94	97.10	71662	2.90	2140	2011
100	72620	111.04	97.18	70571	2.82	2048	2012
100	65823	109.97	96.72	63662	3.28	2161	2013
100	61172	100.23	95.41	58362	4.59	2810	2014
100	35138	53.06	94.15	33081	5.85	2057	2015
100	29698	45	94.00	27917	6.00	1781	2016
100	35132		94.51	33203	5.49	1930	2017

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير أوبك والتقرير السنوي لبنك الجزائر 2017.

الشكل(3-1): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)

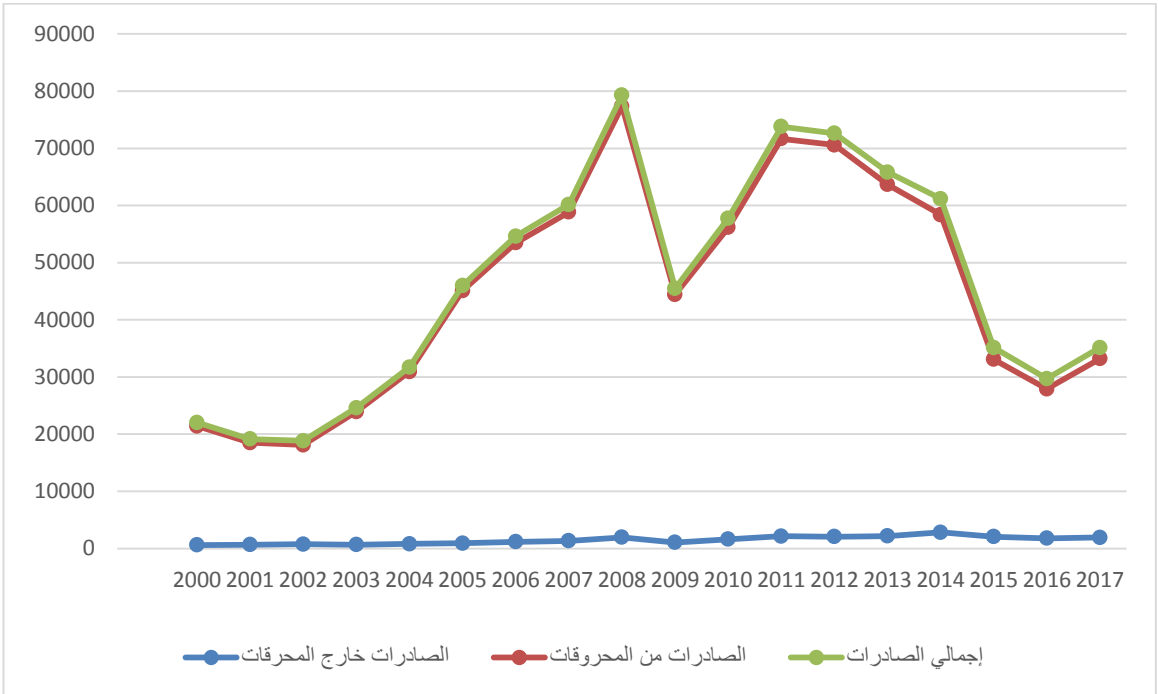

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول(3-7).

أول ما نلاحظه أثناء تحليل الجدول (3-7) والشكل (3-1) هو أن الصادرات الجزائرية تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات بمتوسط 97% من إجمالي الصادرات للفترة من (2000-2017)، وهي نسبة تؤكد على استمرار التبعية المطلقة لقطاع المحروقات وخضوع الاقتصاد الوطني لتقلبات أسعاره، فمن

الواضح أن نسبة الصادرات من المحروقات تراوحت ما بين 94% و98%، إذ انتقلت من 21419 مليون دولار سنة 2000 لتبلغ 45094 مليون دولار سنة 2005 وذلك بنسبة 98.02% وهي أعلى نسبة سجلت لسيطرة المحروقات على الصادرات، في المقابل فأدنى نسبة سجلت بلغت 94% وذلك سنة 2016 بقيمة قدرت ب27917 مليون دولار، ومن الملاحظ أن عائدات الصادرات تختلف أرقامها كثيرا في سنوات متقاربة، فمن 18091 مليون دولار سنة 2002 ارتفعت لتبلغ حدا قياسيا سنة 2008 بما قيمته77361 مليون دولار، وذلك راجع للطفرة الكبيرة في أسعار النفط التي كانت تقدر بـ 25,24 و99,97 على التوالي، كما نلاحظ تذبذب حصيلة الصادرات النفطية خلال خمس سنوات الأخيرة وعدم استقرارها نتيجة لإنخفاض أسعار النفط والكميات المصدرة منه في الأسواق العالمية، والذي انعكس بشكل واضح على تطور حجم وقيمة الصادرات الإجمالية.

ما يمكن قوله عن مثل هذه الاقتصاديات الريعية المعتمدة في صادراتها على منتج واحد أنها اقتصاديات ضعيفة تتأثر بأي تغير في أسعار هذا المنتج، وهو ما يتضح لنا في المنحنى البياني للصادرات الجزائرية والتقلبات الحادة التي شهدها في فترة قصيرة (2000-2017).

ومن جهة ثانية نجد أن الصادرات خارج المحروقات قدرت نسبتها من إجمالي الصادرات بحوالي 3% في المتوسط خلال نفس الفترة، وهي نسبة أقل ما يقال عنها أنها ضئيلة جدا وتعكس خلل كبير في الهيكل السلعي للصادرات، حيث سجلت سنة 2005 قيمة قدرت بـ907 مليون دولار أي بنسبة 1.97% من إجمالي الصادرات، ثم تطورت هذه القيمة لتصل إلى حوالي 2000 مليون دولار سنة 2011 بنسبة 2.90 %، لتتطور هذه النسبة وتصل إلى 6% سنة 2016، إلا أن هذه الزيادة ليست نتيجة زيادة الصادرات خارج المحروقات بل هي راجعة لإنخفاض أسعار البترول التي أثرت على إجمالي الصادرات، ومنه نستنتج أن الجزائر مازالت تعاني من مشكلة نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات الكلية.

وخلاصة القول أن صادرات الجزائر تتميز بسيطرة كلية للمحروقات، فالاقتصاد الجزائري ككل قائم على قطاع واحد هو المحروقات وبذلك فكل السياسات المالية و لنقدية والإستراتيجيات التجارية سواء المحلية أو الدولية مرتبطة أساسا بالمحروقات، وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني ضعيف جدا، أضف على ذلك أن مبيعات المحروقات تسعر بالدولار الأمريكي وهو ما يعكس درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهذه العملة وما يطرأ عليها من تقلبات، حيث تعكس هيمنة صادرات المحروقات بصفة بارزة على الصادرات الجزائرية بنسبة تزيد عن97% طيلة فترة الدراسة، كما تبرز الأهمية التي يتمتع بها قطاع المحروقات في مختلف المعاملات الخارجية، أما النمو الاقتصادي يبقى يرتكز أساسا على المحروقات، لكن الملاحظ هو غياب آثار ملموسة

لهذا القطاع على باقي قطاعات الاقتصاد الوطني بالرغم من استحواذه على نسبة كبيرة من القروض الموجهة للاقتصاد وجاذبيته للمستثمرين الأجانب، أما عن الصادرات خارج المحروقات لازالت تمثل نسبة ضعيفة جدا في حجم الصادرات الكلية.

الشكل(3-2): نسبة الصادرات من المحروقات وخارج قطاع المحروقات

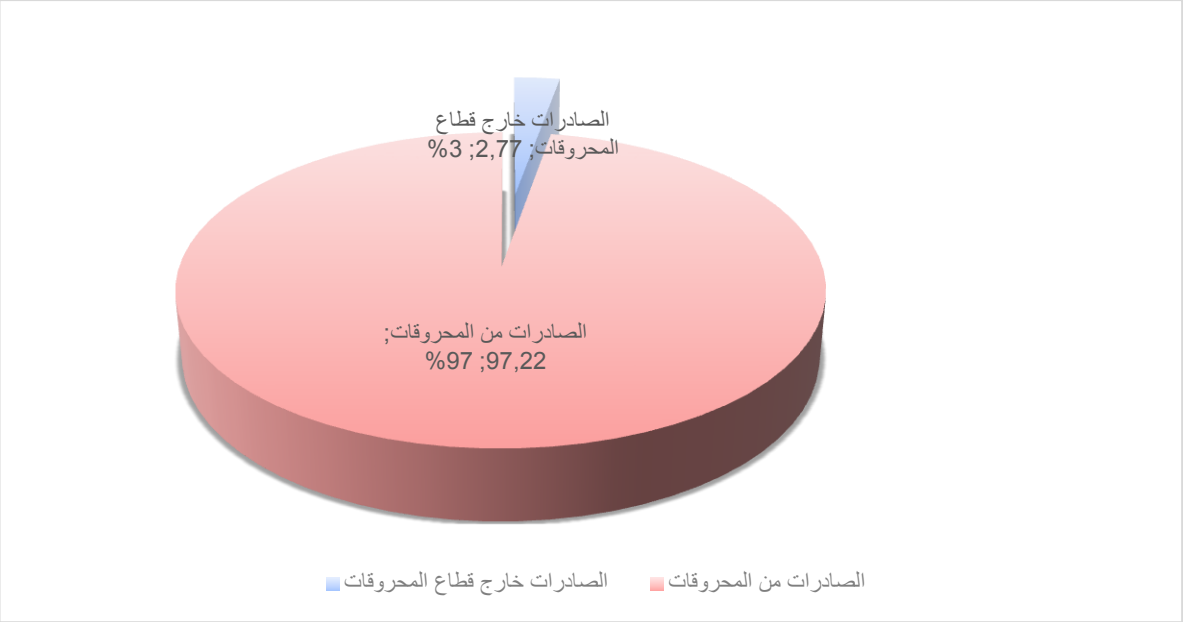

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول (3-7).

من الشكل(3-2) نلاحظ أن الصادرات غير النفطية تمثل نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الصادرات حيث قدرت قيمتها ب 3%، أما بالنسبة للصادرات النفطية فقد بلغت قيمتها 97% خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة (2000-2017).

الفرع الثاني: التوزيع السلعي للصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2005-2017)

سنقوم بتحليل التوزيع السلعي للصادرات غير النفطية من خلال الجدول التالي:

الجدول(3-8): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية غير النفطية خلال الفترة 2005-2017

الوحدة: مليون دولار

البيان / السنوات		المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2002	القيمة	35	51	551	20	50	27
	%	0.18	0.27	2.92	0.1	0 .26	0.14
2003	القيمة	48	50	509	1	30	35
	%	0.19	0.2	2.06	0.004	0.12	0.14
2004	القيمة	59	90	571	-	47	14
	%	0.18	0.28	1.8		0.14	0.04
2005	القيمة	67	134	656	-	36	14
	%	0.14	0.29	1.41	-	0.08	0.03
2006	القيمة	73	195	828	-	44	43
	%	0.13	0.36	1.51	-	0.08	0.08
2007	القيمة	92	153	988	-	44	34
	%	0.15	0.25	1.62	-	0.07	0.06
2008	القيمة	121	340	1390	-	69	34
	%	0.15	0.43	1.76	-	0.09	0.04
2009	القيمة	113	170	692	-	25	49
	%	0.25	0.37	1.52	-	0.05	0.11
2010	القيمة	305	165	1089	-	27	33
	%	0.53	0.29	1.89	-	0.05	0.06
2011	القيمة	357	162	1495	-	36	16
	%	0.48	0.22	2.03	-	0.05	0.02
2012	القيمة	314	167	1519	-	30	18

	%	0.43	0.23	2.09	–	0.04	0.02
2013	القيمة	402	108	1608	–	25	18
	%	0.61	0.16	2.44	–	0.04	0.03
2014	القيمة	323	110	2350	2	15	10
	%	0.53	0.18	3.84	0.003	0.02	0.02
2015	القيمة	239	105	1685	–	17	11
	%	0.68	0.30	4.80	–	0.05	0.03
2016	القيمة	327	84	1299	–	53	18
	%	1.10	0.28	4.37	–	0.18	0.06
2017	القيمة	349	73	1410	–	78	20
	%	0.99	0.21	4.01	–	0.22	0.06

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على: – موقع بنك الجزائر.

انطلاقا من معطيات الجدول(3–8) نقوم بتوضيح مؤشرات تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل(3–3): تطور الصادرات غير النفطية للفترة (2002–2017)

ملايين الدولارات الأمريكية

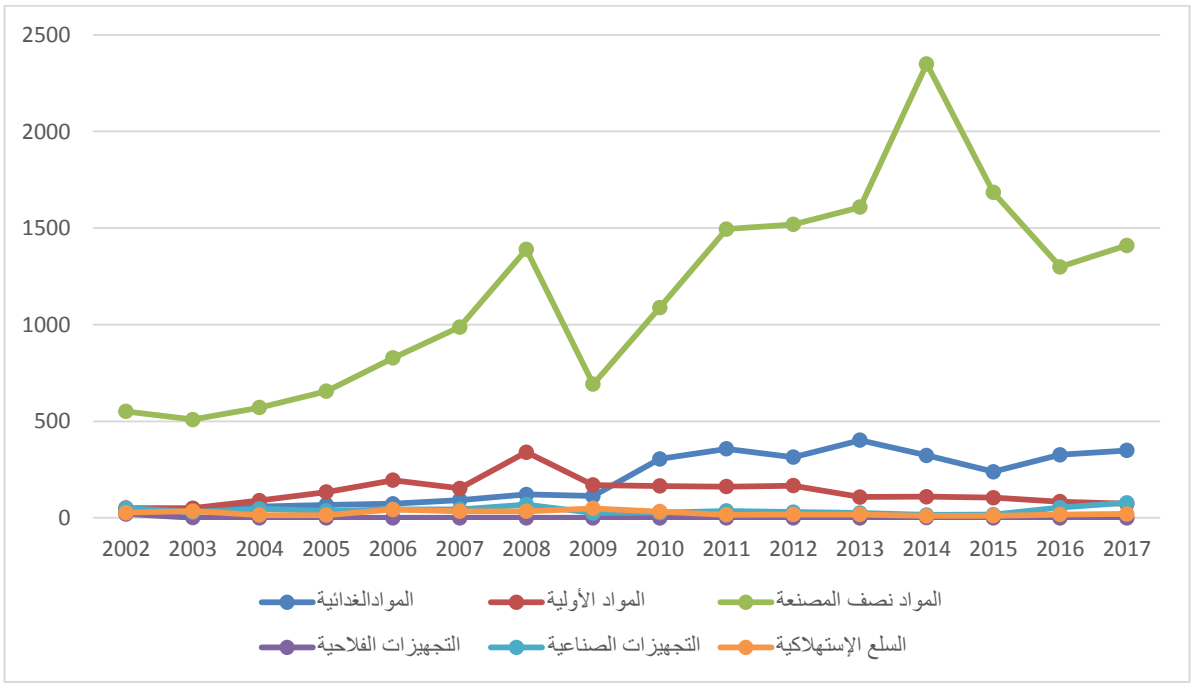

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (3–8).

أولا: التوزيع السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات: يهتم التوزيع السلعي بتحليل كل مجموعة سلعية من الصادرات على حدى، وذلك حسب حجم مساهمتها في الصادرات من الأكثر مساهمة إلى الأقل كالتالي:

أ- **المواد نصف المصنعة:** هي المواد التي يتم إنتاجها صناعيا لكنها تستعمل كمواد أولية لصناعات أخرى، وهي تحتل المرتبة الأولى في قطاع الصادرات خارج المحروقات، إذ تبين من الجدول(3-8) والشكل (3-3) أن هذه المجموعة قد شهدت انتعاشا مستمرا في قيمتها، حيث انتقلت من551 مليون دولار أمريكي سنة 2002 إلى 656 مليون دولار أمريكي عام 2005، واستمرت حصيلتها في الارتفاع لتصل إلى أكثر من ضعف ما كانت عليه سنة 2005 بعد مدة ثلاث سنوات فقط، لتسجل قيمة تقدر بـ 1390 مليون دولار أمريكي عام 2008، ثم تراجعت قيمتها إلى أن تصل إلى 692 مليون دولار أمريكي عام 2009 ثم سجلت انتعاشا مرة أخرى ابتداء من عام 2010 حيث انتقلت من 1089 مليون دولار أمريكي إلى 2350 مليون دولار أمريكي عام 2014، وتراجعت عام 2017 لتصل قيمتها إلى 1410 مليون دولار أمريكي. وما يمكن ملاحظته أنه ومع مساهماتها الضعيفة في الصادرات فإنها تعاني من عدم التنوع وهذا ما يجعلها تعاني مباشرة من التقلبات في الأسعار، فقيمة صادراتها ترتفع بارتفاع أسعار فئاتها من المنتجات وتنخفض بانخفاض أسعارها، وهذا ما هو واضح أساسا في الجدول حيث نلاحظ مثلا أنها تنتقل من قيمة معينة إلى ضعف القيمة في السنة الموالية لتنخفض إلى النصف في السنة التي تليها وهو أمر يمكن تجنبه إن كانت المنتجات أكثر تنويعا.

ب- **المواد الأولية:** هي المواد الخام التي تنتج في الصناعات الإستخراجية والتي تصدر مباشرة لدول أخرى لتستخدمها في صناعاتها، وهي تحتل المرتبة الثانية في قطاع التصدير خارج المحروقات كما هو ملاحظ في الجدول (3-8)، حيث نلاحظ قيم الصادرات من المواد الأولية وهي الأخرى منخفضة جدا عامة، فالملاحظ أن قيمة الصادرات للمواد الأولية لم تتجاوز الـ 100 مليون دولار أمريكي حتى سنة 2005 وتراوحت بين 50 و90 مليون دولار مابين 2002 و2004 لتبلغ 134 مليون دولار سنة 2005، لتستمر عائداتها في الإنتعاش لتسجل ما قيمته 195 مليون دولار أمريكي سنة 2006 لتنحفض مجددا عام 2007 لتسجل 153 مليون دولار، ثم كان إنتعاش في قيمتها فوصلت عام 2008 إلى قيمة تقدر ب 340 مليون دولار أمريكي، وذلك أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية وهو رقم قياسي، بعد نهاية الأزمة بدأ تراجع تصدير المواد الأولية بوتيرة مستمرة ابتداء من سنة 2009، حيث

قدرت قيم الصادرات من المواد الأولية بـ (108، 167، 162، 165، 170، 84، 105، 110) لعام (2009-2016)، لتصل عام 2017 إلى أدنى قيمة لها وهي 73 مليون دولار أمريكي.

ت- **المواد الغذائية:** تحتل المنتجات الغذائية المرتبة الثالثة في قطاع الصادرات خارج المحروقات ففي بداية فترة الدراسة كان التصدير الجزائري للأغذية طفيفا جدا حيث قدرت سنة 2002 ب 35 مليون دولار، لتستمر بالزيادة تدريجيا حتى سنة 2008 لتحقق ما قيمته 121 مليون دولار لتنخفض مجددا سنة 2009 (113 مليون دولار)، لتحقق قفزة نوعية سنة 2010 وتحقق ما قدره 305 مليون دولار، في السنوات التي تليها حافظت على نفس الوتيرة في الأداء فيما يخص الصادرات الغذائية بقيم متفاوتة كان أكبرها سنة 2013 بقيمة 402 مليون دولار وأقل قيمة سنة 2015 بقيمة 239 مليون دولار، واستمرت على نفس الوتيرة بين إرتفاع وإنخفاض حتى سنة 2017 بقيمة 349 مليون دولار أمريكي.

ث- **التجهيزات الصناعية:** كغيرها من المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات فقيم صادراتها منخفض جدا، حيث لم يتجاوز عتبة 100 مليون دولار في كل سنوات الدراسة ومع ذلك فهي تحتل المرتبة الرابعة في صادرات الجزائر خارج المحروقات، وإن دل هذا على شيء فيدل على ضعف الجهاز الإنتاجي الجزائري في المجال الصناعي خصوصا، حيث تراوحت قيم صادرات التجهيزات الصناعية بين أدنى قيمة والتي سجلت في سنة 2015 وقدرت بـ 17 مليون دولار وأعلى قيمة والتي سجلت سنة 2017، والتي قدرت ب 78 مليون دولار بنسبة 0.05%من إجمالي الصادرات لنفس السنة وهذه النسبة تعكس الواقع المرير الذي يعيشه القطاع الصناعي في الجزائر رغم المحاولات المستمرة للدولة في تطويره، لتتراوح قيم باقي السنوات في نفس المجال بين ارتفاع وانخفاض من سنة إلى أخرى.

ج- **السلع الإستهلاكية:** تأتي المواد الإستهلاكية في المرتبة الخامسة في قطاع الصادرات خارج المحروقات بمساهمة ضعيفة جدا تكاد تكون مهملة، حيث لم تتجاوز عتبة 50 مليون دولار أمريكي وظلت تتراوح بين أعلى قيمة وهي تلك المسجلة سنة 2009 والمقدرة ب49 مليون دولار أمريكي، وبين أدنى قيمة لها هي تلك المسجلة سنة 2014 والتي قدرت بـ10 مليون دولار أمريكي وذلك طيلة فترة الدراسة وهذا ما يضيف قطاع آخر مهمل من قبل الدولة الجزائرية.

ح- **التجهيزات الفلاحية:** تأتي التجهيزات الفلاحية في المرتبة الأخيرة في قطاع الصادرات خارج المحروقات، فكانت قيمها شبه منعدمة في إجمالي الصادرات أي لم تعتمد الجزائر على تصدير التجهيزات الفلاحية.

ومن خلال الجدول (3-8) يمكن وضع نموذج قرصي بسيط يوضح التوزيع السلعي للصادرات خارج المحروقات خلال سنوات الدراسة كالتالي:

الشكل(3-4): نموذج قرصي للصادرات خارج المحروقات

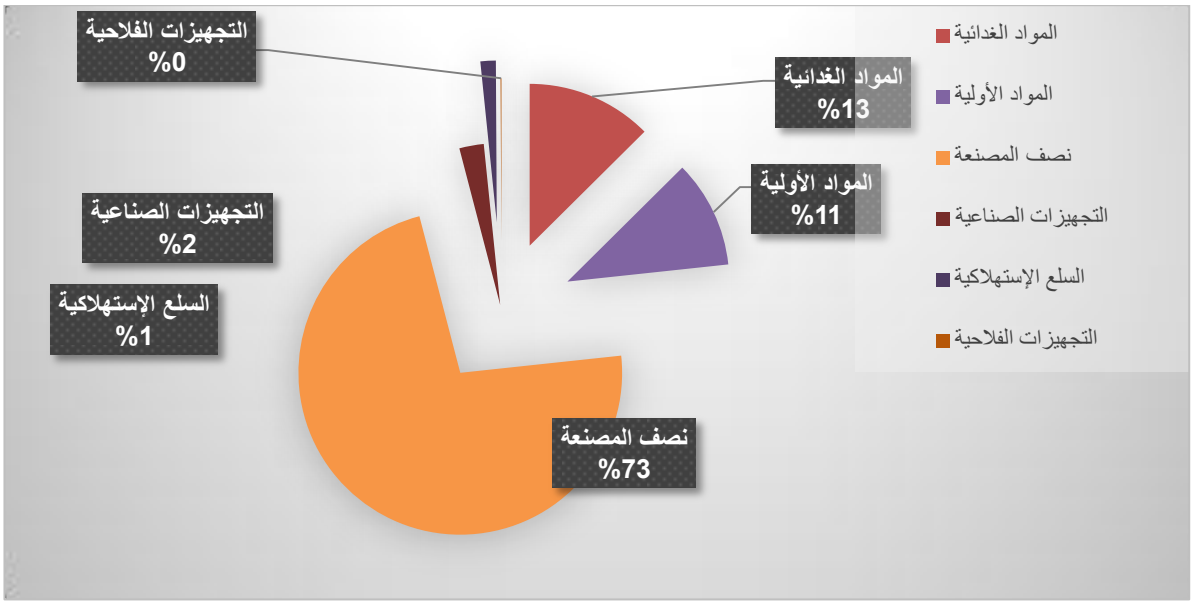

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول رقم(3-8).

وما يمكن استخلاصه من الدراسة السابقة والأشكال والجداول المدرجة أن السلطات العمومية تخفق في إيجاد البرامج الكفيلة بتنويع الاقتصاد وتوسيع دائرة الصادرات خارج المحروقات، فإن تركيبة هذه الصادرات "خارج المحروقات" تكشف عن ارتباطها هي الأخرى بالمحروقات حيث تمثل مشتقاتها أكثر من 50% من مجموع ما يتم تصديره، وحسب بنك الجزائر فإن الصادرات خارج المحروقات ترتكز أساسا على ثلاث فئات من المنتجات فقط بما قيمته ثلاث أرباع الصادرات خارج المحروقات أي بنسبة قدرها(71%) ألا وهي، الأسمدة المعدنية أو الكيميائية الآزوتية، الأمونياك اللامائي، السكر، بحصص نسبية قدرت ب 32% 23% 16% على التوالي، وهو الوضع الصعب الذي يتصف به الاقتصاد الجزائري.

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)

يبين الجدول التالي التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب الأقاليم الجغرافية وتطورها خلال الفترة (2000-2017).

الجدول(3-9): بنية التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة مليون دولار

	الإتحاد الأوروبي	منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية	الدول الأوروبية الأخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا	الدول العربية	دول المغرب العربي	الدول الإفريقية الأخرى
2000	13792	5825	181	1672	210	55	254	42
2001	12344	4549	87	1037	476	315	275	26
2002	12100	4602	130	951	456	248	250	50
2003	14503	7631	123	1220	507	355	260	13
2004	17396	11054	91	1902	686	521	407	26
2005	25593	14963	15	3124	1218	621	418	49
2006	28750	20546	7	2398	1792	591	515	14
2007	26833	25387	7	2596	4004	479	760	42
2008	41246	28614	10	2875	3765	797	1626	365
2009	23186	15326	7	1841	3320	564	875	93
2010	28009	20278	10	2620	4081	694	1281	79
2011	37307	24059	102	4270	5168	810	1586	146
2012	39797	20029	36	4228	4683	958	2073	62
2013	41277	12210	52	3211	4697	797	2639	91
2014	40378	10344	98	3183	5060	648	3065	110
2015	19930	4134	30	1131	1733	439	1319	84
2016	17221	6945	80	1943	2197	416	1173	51

2017	20291	6496	63	2473	3321	749	1268	102

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع لمديرية الجمارك الجزائرية.

من خلال الجدول رقم(3-9) نتحصل على الشكل التالي:

الشكل (3-5): دائرة التوزيع الجغرافي للصادرات

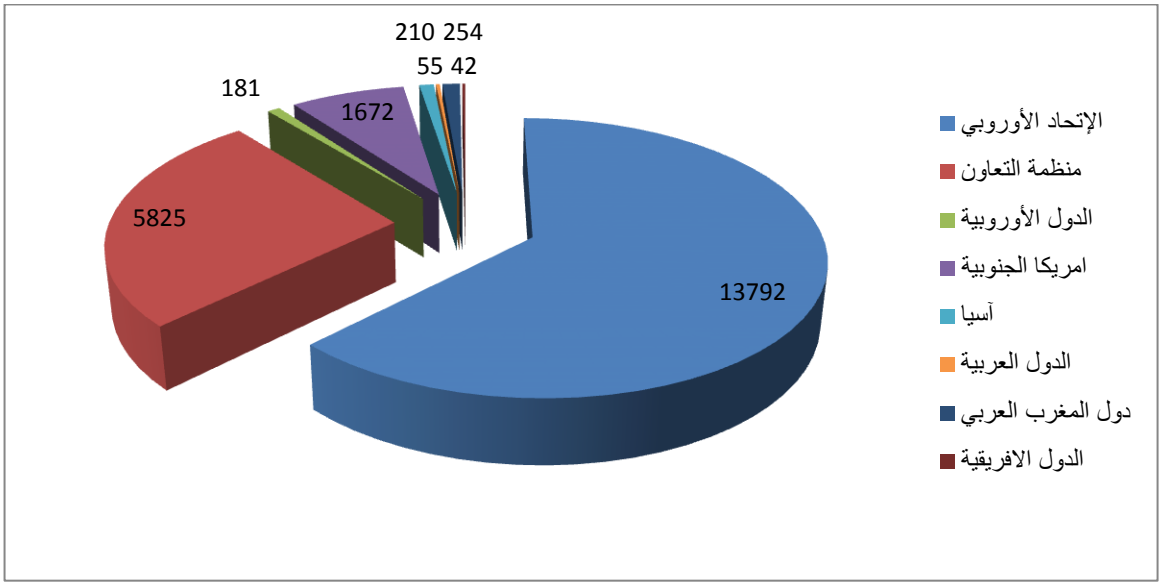

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (3-9).

من خلال الجدول (3-9) والشكل(3-5) يتبين لنا أن مجموعة دول **الإتحاد الأوروبي** تحتل الصدارة في معاملاتها مع الجزائر فيما يخص الصادرات خلال الفترة (2000-2017)، وأهم زبائن الجزائر في الإتحاد الأوروبي إيطاليا بنسب تفوق 55%من مجمل الصادرات الجزائرية، تليها إسبانيا بـ33% وفرنسا بـ5%، وبعدها تأتي تباعا كل من هولندا وبريطانيا وبلجيكا والبرتغال حيث انتقلت قيمة الصادرات الجزائرية للإتحاد الأوروبي من 13792 مليون دولار سنة 2000 إلى ما قيمته 20291 مليون دولار، حيث سجلت أعلى قيمة للصادرات الموجهة لدول الإتحاد الأوروبي سنة 2013 بقيمة 41277 مليون دولار من إجمالي الصادرات خلال هذه السنة مقارنة بسنة 2012، والناجم عن زيادة الطلب على المحروقات من طرف الإتحاد الأوروبي وإرتفاع أسعارها في السوق العالمي، أما أدنى نسبة فسجلت في سنة 2002 بقيمة 12100 مليون دولار بفعل انخفاض الطلب على المحروقات في هذه السنة وانخفاض أسعارها تباعا لذلك، أما **منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية** وعلى رأسها الو م أ بنسبة 13% فاحتلت المرتبة الثانية من حيث امتصاصها للصادرات الجزائرية والتي هي بصورة أساسية منتجات بترولية حيث عرفت إرتفاعا ملحوظا خلال هذه

الفترة، فانتقلت من 5825 مليون دولار سنة 2000 إلى ما قيمته 6496 مليون دولار مع نهاية سنة 2017، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2008 بقيمة قدرها 28614 مليون دولار.

أما **الدول الآسيوية** فتصدرت المرتبة الثالثة من حيث نفاد الصادرات الجزائرية إليها وأهم الدول الآسيوية التي تستورد من الجزائر هما سنغفورة والهند تباعا حيث تضاعفت بأكثر من 22 مرة خلال هذه الفترة فمن 210 مليون دولار كمستوردات من الجزائر سنة 2000 لتصل إلى ما قيمته 3323 مليون دولار سنة 2017 مسجلة أعلى قيمة لها سنة 5168 مليون دولار، وتأتي **دول أمريكا الجنوبية** وعلى رأسها البرازيل في المرتبة الرابعة من حيث الدول المستوردة من الجزائر حيث بلغت الصادرات إليها سنة 2017 ما قيمته 2473 مليون دولار، لتأتي بعدها **دول المغرب العربي** لتبلغ إليها الصادرات الجزائرية في سنة 2017 ما قيمته 1268 مليون دولار وهي نسبة ضعيفة إذا ما قارناها مع بقية الأقاليم الأخرى وتنحصر بصورة أساسية مع تونس والمغرب أما نصيب دول المغرب العربي الأخرى من الصادرات الجزائرية مثل ليبيا وموريتانيا فهي محدودة ولا تكاد تذكر، وعرفت الصادرات الجزائرية إلى **الدول العربية الأخرى** تطورا ملحوظا حيث انتقلت من 55 مليون سنة 2000 إلى 749 مليون دولار سنة 2017 ، وهي قيم ضئيلة جدا إذا ما قارناها ببقية الدول الأخرى، وذلك راجع إلى وجود الحواجز الجمركية بين الدول العربية والتي تحد من حرية المبادلات، وإلى كون السلع المنتجة في الدول العربية متشابهة ، وصغيرة الحجم، سواء منها المصنعة أو الغذائية مما يصعب تسويقها، بالإضافة إلى قلة تنافسية منتجات الدول العربية في الأسواق الخارجية مقارنة ببقية المنتجات العالمية الأخرى ولذلك وجب على الدول العربية الأخرى أن تعمل على زيادة حجم التجارة البينية بينها وذلك من خلال استغلال المقومات المشتركة بينها والعمل على إقامة تكتلات فيما بينها لمواجهة هيمنة الدول الأخرى على الأسواق الخارجية عن طريق وضع سياسات مبنية على التعاون التجاري وتحسين مستوى التبادل فيما بينها، أما باقي مجموعات دول مناطق التوزيع الجغرافي مثل **الدول الأوربية الأخرى** و**دول إفريقيا** فإن الصادرات الجزائرية لها لا تشكل سوى نسب محدودة.

المطلب الثاني: الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)

يتمثل الطرف الثاني للميزان التجاري في الواردات السلعية التي هي عبارة عن السلع التي تقوم الحكومة الجزائرية بشرائها تلبية لمتطلبات مواطنيها،وسنقوم بتحليل تطور كل من الواردات والتطور السلعي لكل السلع المستوردة إضافة إلى التوزيع الجغرافي لهذه الواردات وهذا خلال فترة من 2000 إلى 2017.

الفرع الأول: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)

سنقوم في هذا الفرع بدراسة تطور إجمالي الواردات خلال فترة الدراسة.

الجدول(3-10): تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)

مليون دولار أمريكي

السنة	إجمالي الواردات
2000	9173
2001	9940
2002	12009
2003	13320
2004	17950
2005	20357
2006	21456
2007	27631
2008	39181
2009	39297
2010	40212
2011	47300
2012	50376
2013	54903
2014	58330
2015	51646
2016	46727
2017	46059

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر.

الشكل(3-6): تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)

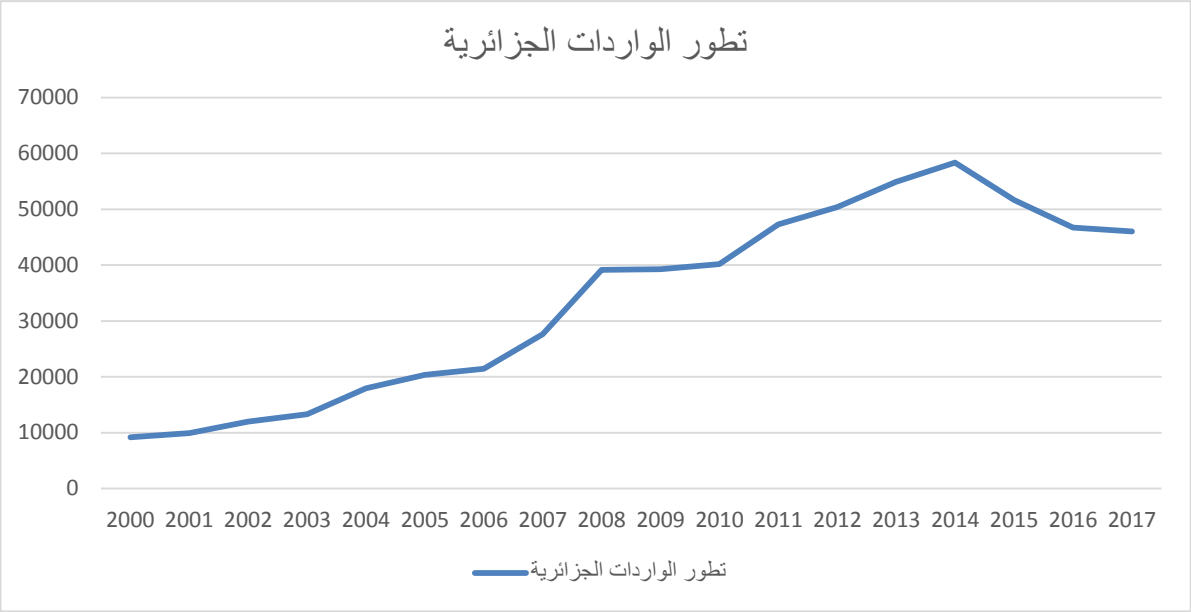

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول(3-10).

من خلال الجدول والمنحنى أعلاه نلاحظ أن الواردات الجزائرية تميز بالارتفاع المستمر من سنة لأخرى حيث بلغت ما قيمته 9173 مليون دولار سنة 2000 لتصل في سنة 2007 إلى 27631 مليون دولار وتواصل ارتفاعها حتى سنة 2014 بقيمة 58330 مليون دولار، ويعتبر السبب في هذا الارتفاع المتواصل في الواردات راجع لإتباع الجزائر للسياسة المالية التوسعية بسبب البحبوحة المالية التي كانت تعيشها الجزائر الراجعة للأسعار المرتفعة للمحروقات، ومع الانخفاض الحاصل في أسعار البترول وإتباع الجزائر لبعض السياسات التقشفية المتمثلة في ترشيد الإنفاق والعمل على الحد من الواردات انخفضت هذه القيم في سنتي 2015 و2016 بقيمة 51646 و46727 مليون دولار على التوالي.

الفرع الثاني: التوزيع السلعي للواردات الجزائرية في الفترة (2000-2017)

تعتمد الجزائر في وارداتها على مجموعة من السلع التي تتمثل في المواد الغذائية، الطاقة، المواد الأولية، المواد نصف المصنعة، التجهيزات الفلاحية، التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية، وسنحاول في هذا الفرع تحليل كل من هذه السلع في السنوات من 2000 إلى 2017.

الجدول(3-11): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية في الفترة (2000-2017)

مليون دولار أمريكي

		المواد الغذائية	الطاقة	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
2000	القيمة	2415	129	428	1547	85	3068	1393
	%	26.64	1.42	4.72	17.06	0.94	33.84	15.37
2001	القيمة	2395	139	482	1655	155	3435	1466
	%	24.62	1.43	4.95	17.01	1.59	35.31	15.07
2002	القيمة	2740	145	562	2336	148	4423	1653
	%	22.82	1.21	4.68	19.45	1.23	36.84	13.78
2003	القيمة	2678	114	689	2857	129	4955	2112
	%	19.79	0.84	5.09	21.11	0.95	36.61	15.60
2004	القيمة	3597	137	803	3645	208	7139	2798
	%	19.62	0.74	4.38	19.89	1.13	38.95	15.27
2005	القيمة	3587	212	751	4088	160	8452	3107
	%	17.62	1.04	3.69	20.08	0.78	41.52	15.26
2006	القيمة	3800	244	843	4934	96	8528	3011
	%	17.71	1.14	3.93	23.00	0.45	39.75	14.03
2007	القيمة	4954	324	1325	7105	146	10026	3752
	%	17.59	1.14	4.65	25.21	0.52	36.28	14.61
2008	القيمة	7796	595	1378	9154	86	15434	5036
	%	16.43	1.26	2.82	24.60	0.13	41.10	13.37
2009	القيمة	5863	549	1201	10165	234	15140	6145
	%	14.92	1.40	3.06	25.87	0.60	38.53	15.64
2010	القيمة	6027	945	1406	9944	330	15573	5987

	%	14.99	2.35	3.50	24.73	0.82	38.73	14.89
2011	القيمة	9805	1164	1776	10431	229	15951	7944
	%	20.73	2.46	3.75	22.05	0.48	33.72	16.79
2012	القيمة	9023	4955	1839	10629	329	13604	9997
	%	17.91	9.84	3.65	21.10	0.65	27.00	19.84
2013	القيمة	9572	4356	1766	10810	449	15745	12205
	%	17.43	7.93	3.22	19.69	0.82	28.68	22.23
2014	القيمة	11005	2851	1884	12740	657	18906	10287
	%	18.87	4.89	3.23	21.84	1.13	32.41	17.64
2015	القيمة	9329	2352	1508	11512	579	16593	9773
	%	18.06	4.55	2.92	22.29	1.12	32.13	18.92
2016	القيمة	8224	1292	1559	11482	501	15394	8275
	%	17.60	2.76	3.34	24.57	1.07	32.94	17.71
2017	القيمة	8438	1992	1528	10985	611	13992	8513
	%	18.32	4.32	3.32	23.85	1.33	30.37	18.48

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر.

وهنا سيتم تحليل كل مجموعة سلعية من سلع الواردات على حدى كما يلي:

- **التجهيزات الصناعية:** هي السلع التي تحتل المرتبة الأولى في الواردات السلعية الجزائرية حيث أن نسبتها لم تنخفض منذ سنة 2000 على 27% وكانت هذه النسبة سنة 2012، كما أن أعلى نسبة لها لم تزد عن 41.25% وهذا كان سنة 2005، لقد شهدت هذه التجهيزات الصناعية ارتفاعا مستمرا كان بدايته من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 من قيمة 3068 مليون دولار إلى غاية 15434 مليون دولار وهذا راجع في الأساس إلى الضعف الكبير في الصناعات المحلية الجزائرية مما اضطرها إلى استيراد العجز في هذه السلع، لتشهد تذبذب في السنوات التالية تراوحت من 13604 مليون دولار سنة 2012 كأخفض قيمة إلى أعلى قيمة سنة 2014 بقيمة 18906 مليون دولار، ولم تنخفض الواردات الصناعية في السنوات التي شهدت تدهور كبير في أسعار البترول رغم تبني الحكومة الجزائرية لسياسة تشجيع المنتوج المحلي وإيقافها للاستيرادات كمنع استيراد السيارات.

- **المواد الغذائية:** تأتي في المرتبة الثانية كأكثر السلع استيرادا حيث أن الجزائر رغم وقوعها في منطقة مناخية جيدة وتوفرها على هكتارات كبيرة للزراعة ورغم تشجيع الحكومة للقطاع الزراعي منذ الاستقلال إلا أنها لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي ومولت هذا العجز بالاستيراد، حيث كانت أعلى نسبة سنة 2000 بـ 26.64% واقل نسبة 14.92% سنة 2009، وقد شهدت هذه السلع تذبذب من سنة لأخرى كان تابع لحجم الإنتاج الزراعي إضافة إلى النمو الديمغرافي، كانت اخفض قيمة سنة 2001 بقيمة 2395 مليون دولار وأعلى قيمة سنة 2014 بقيمة 11005 مليون دولار ثم انخفضت هذه النسبة في سنتي 2015 و2016 لـ 9329 و8224 مليون دولار على التوالي، كان سبب هذا الانخفاض هو اعتماد الجزائر في سياستها التقشفية على تشجيع الإنتاج المحلي.
- **المواد نصف المصنعة:** هي السلع الأكثر تصديرا بعد البترول في الجزائر لوجود ثروات طبيعية كبيرة في الجزائر ورغم هذا إلا أنها تستورد بكميات كبيرة، حيث أنها شهدت ارتفاعا كبيرا ومتتاليا من سنة 2000 إلى غاية سنة 2009 من قيمة 1547 مليون دولار إلى 10165 مليون دولار على التوالي لتنخفض بعدها لقيمة 9944 مليون دولار سنة 2010 أي انخفاض بنسبة 1.14% ويمكن اعتباره شبه استقرار، وتواصل بعدها الارتفاع من سنة 2011 إلى سنة 2014 بقيمة 10431 و12740 مليون دولار على التوالي، وانخفضت في السنوات الموالية تبعا لانخفاض أسعار البترول من 11512 إلى 11482 مليون دولار في سنتي 2015 و2016 على التوالي.
- **السلع الاستهلاكية غير الغذائية:** تأتي هذه السلع في المرتبة الرابعة كأكثر السلع استيرادا، حيث أنها في السنوات الأولى من سنة 2000 إلى سنة 2010 شهدت شبه استقرار فلم تتجاوز النسبة 15.64% ولم تنخفض عن 13.37%، ثم ارتفعت نسبة هذه السلع في السنوات الموالية وصلت لـ22.23% سنة 2015 لتنخفض مجددا في السنوات التي اعتمدت فيها الجزائر على سياسة مالية تقشفية، وكانت أعلى قيمة شهدتها الجزائر منذ سنة 2000 هي 12205 مليون دولار سنة 2013 واقل قيمة بـ1393 مليون دولار سنة 2000.
- **المواد الأولية:** الاستيراد في المواد الأولية ضعيف والسبب في ذلك هو توفر الجزائر على ثروات طبيعية كبيرة جعلها في غنى عن استيرادها، حيث أن نسبة الاستيراد طول فترة الدراسة لم تصل إلى 5% ولم تنخفض عن 2.5%، حيث أن قيمتها شهدت تزايد من سنة لأخرى ففي 2000 كانت بقيمة 428 مليون دولار ووصلت لـ1559 مليون دولار سنة 2016 مع ارتفاع ملحوظ سنة 2014 بقيمة 1884 مليون دولار.

- **الطاقة:** تتوفر الجزائر إضافة إلى الطاقات غير المتجددة (المتمثلة في المحروقات) الطاقات المتجددة ورغم أنها لا تعتمد عليها كثيرا إلا أنها ستكون بديلا مستقبلا وهذا ما سيجعلها في غنى عن الاستيراد، ولكنها في سنوات الدراسة قامت باستيراد نسب ضعيفة نسبيا للطاقة كانت أعلاها 9.84% سنة 2012 وتعتبر سنة 2012 أكثر سنة تم الإنفاق فيها وكان هذا راجع لاعتماد الجزائر على سياسة مالية جد توسعية لشراء السلم بسبب ثورات الربيع العربي خوفا من وصولها للجزائر.
- **التجهيزات الفلاحية:** استيراد الجزائر للتجهيزات الفلاحية كان جد ضعيف وهذا رغم أن تجهيزاتها لم تشهد التطور الكبير، حيث ومنذ سنة 2000 لم تتجاوز نسبة الاستيراد عن 1.59% ولم تتعدم أيضا، كانت اقل قيمة سنة 2000 بـ85 مليون دولار وأعلى قيمة سنة 2014 بقيمة 657 مليون دولار.

ومن خلال الجدول (3-11) يمكن وضع الشكل التالي:

الشكل رقم (3-7): تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)

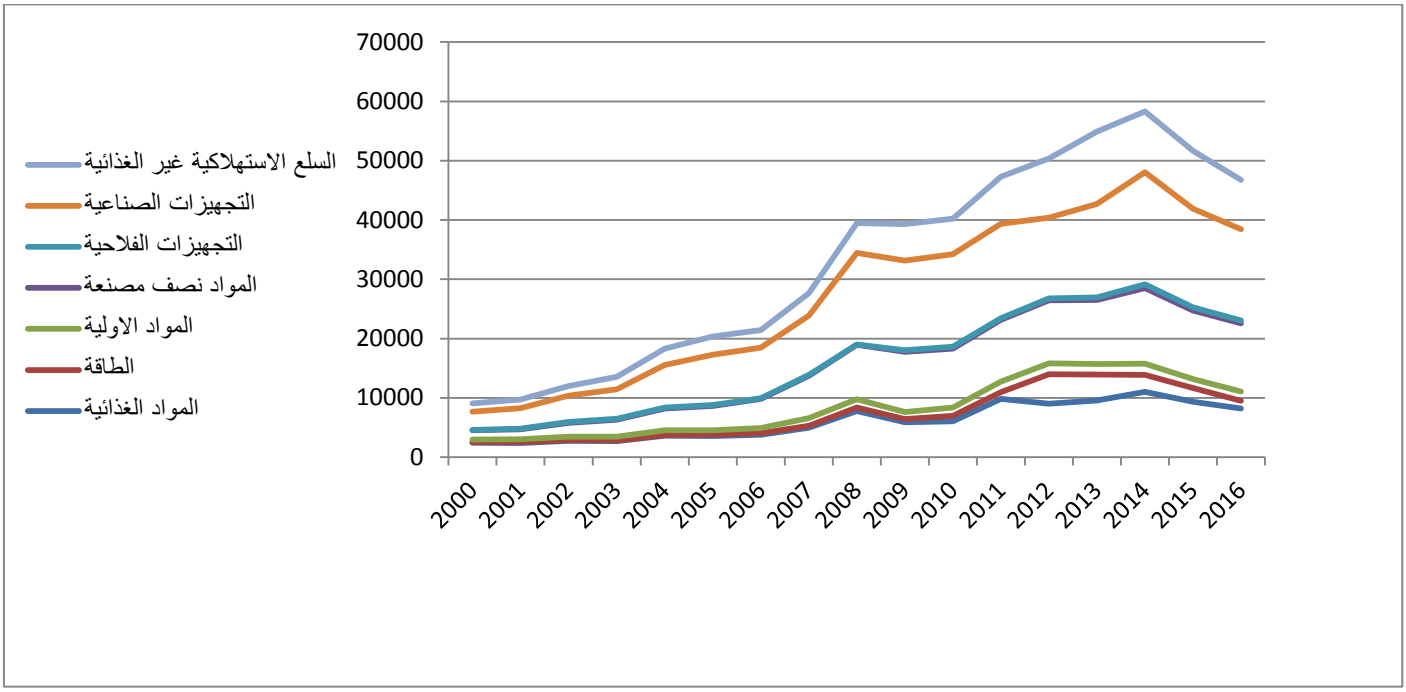

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول(3-11).

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)

تقوم الجزائر بشراء وارداتها بالاعتماد على منتجات مجموعة من الدول أهمها دول الاتحاد الأوروبي وسنتطرق لهذه الدول وكمية ونسبة كل وارداتها خلال الفترة (2000-2017).

الجدول(3-12): بنية التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية في الفترة (2000-2017)

مليون دولار

	الاتحاد الأوروبي	دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	دول أوروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	أسيا	دول عربية	دول المغرب العربي	دول افريقية أخرى
2000	5256	2194	603	142	599	144	52	119
2001	5903	2125	636	269	579	179	72	85
2002	6732	2485	757	385	943	366	127	87
2003	7954	1242	855	567	1206	418	120	125
2004	10097	3071	1097	1166	1952	525	169	175
2005	11255	3506	1058	1249	2506	387	217	148
2006	11729	3738	777	1281	3055	493	235	148
2007	14727	5363	715	1672	4318	621	284	231
2008	10985	7245	659	2179	6916	705	395	395
2009	20772	6435	728	1866	7474	1089	478	478
2010	20704	6519	388	2380	8280	1262	544	544
2011	24616	6219	579	3931	8873	1760	691	691
2012	26333	6160	1652	3590	9538	1555	807	807
2013	28724	6695	1213	3466	10623	2414	1029	1029
2014	29684	8436	886	3815	12916	1962	738	738
2015	34425	7353	1120	2818	11830	1912	624	350

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المديرية العامة للجمارك.

الشـــكل(3-8): التوزيـــع الجغرافـــي للـــواردات الجزائريـــة فـــي الفتـــرة (2000-2015)

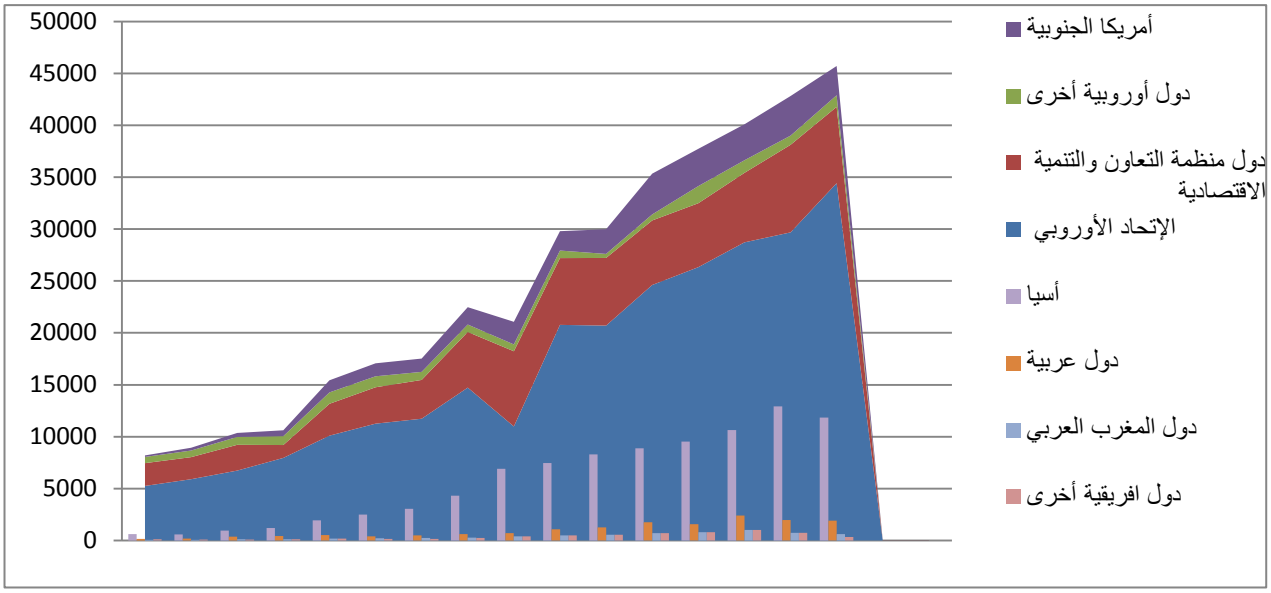

المصدر:من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (3-12).

من خلال الجدول(3-12) والمنحنى(3-8) نلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي هي أكثر الدول التي تستورد منها الجزائر حيث ارتفعت قيمة الواردات الجزائرية من سنة 2000 إلى سنة 2007 من مبلغ 5256 إلى 14727 مليون دولار على التوالي وهذا ناتج عن دخول اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ سنة 2005، ثم شهدت انخفاضا في سنة 2008 وصلت الواردات فيها إلى قيمة 10985 مليون دولار، لتواصل ارتفاعها إلى قيمة 34425 مليون دولار سنة 2016، أما فيما يخص دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقد ارتفعت في السنوات الأخيرة بلغت في سنة 2000 ما قيمته 2194 مليون دولار وواصلت الارتفاع حتى بلغت ما قيمته 8436 مليون دولار كأعلى قيمة منذ سنة 2000 ثم انخفضت سنة 2015 إلى 7353 مليون دولار، حققت الواردات الجزائرية مع الدول الأسيوية غير العربية قفزة نوعية حيث كانت بقيمة 599 مليون دولار سنة 2000 ثم ارتفعت بشكل كبير وصلت لـ12916 مليون دولار سنة 2014 كأعلى قيمة مسجلة في سنوات الدراسة وهذا راجع إلى رغبة الجزائر في تنويع مورديها إضافة إلى البروز الكبير للأسواق الناشئة، وفيما يخص دول أمريكا الجنوبية فقد شهدت ارتفاع مستمر من 142 إلى 2179 مليون دولار في سنتي 2000 حتى 2008 على التوالي، أما فيما يتعلق بالدول الأوروبية الأخرى فكانت مساهمتها بقيم نسبية ارتفعت وانخفضت من سنة لأخرى أعلى قيمة منها كانت سنة 2012 حيث قدرت بـ 1652 مليون دولار في حين اقل قيمة سنة 2010 بقيمة 388 مليون دولار، في حين باقي الدول المتمثلة في الدول العربية ودول المغرب العربي إضافة إلى دول افريقية أخرى فكانت مساهمتها في الواردات ضعيفة نوعا ما.

المبحث الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري(2000-2017)

تطرقنا في المبحثين السابقين إلى كل من مسار تطور أسعار الصرف ووضعية الميزان التجاري في الجزائرمن خلال تناول كل من الصادرات و الواردات على حدى خلال فترة الدراسة، وسنحاول من خلال هذا المبحث دراسة وتحليل أثر تغيرات سعر الصرف العملة الوطنيةعلى كل من الصادرات والواردات لنختم في الأخير بمدى فعالية سعر الصرف في معالجة إختلالات الميزان التجاري.

المطلب الأول: أثر سعر الصرف على الصادرات الجزائرية خلال الفترة من (2000-2017)

سنوضح من خلال الجدول التالي أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017) كالتالي:

الجدول(3-13): تطور سعر صرف الدينار والصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)

السنة	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	الصادرات خارج المحروقات (100 مليون دولار)	سعر الصرف دينار/دولار
2000	22,031	6,12	75.25
2001	19,132	6,48	77.21
2002	18,825	7,34	79.68
2003	24,612	6,73	77.39
2004	31,713	7,88	72.06
2005	46,001	9,07	73.27
2006	54,614	11,52	72.64
2007	60,163	13,32	69.29
2008	79,298	19,37	64.58

72.67	10,66	45,477	2009
74.38	16,19	57,762	2010
72.93	21,4	73,802	2011
77.53	20,48	72,62	2012
79.36	21,61	65,823	2013
80.58	28,1	61,172	2014
100.69	20,57	35,138	2015
109.44	17,81	29,698	2016
110.96	19,3	35,132	2017

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك الجزائري.

الشكل(3-9): تطور تغير أسعار الصرف وإجمالي الصادرات الجزائرية

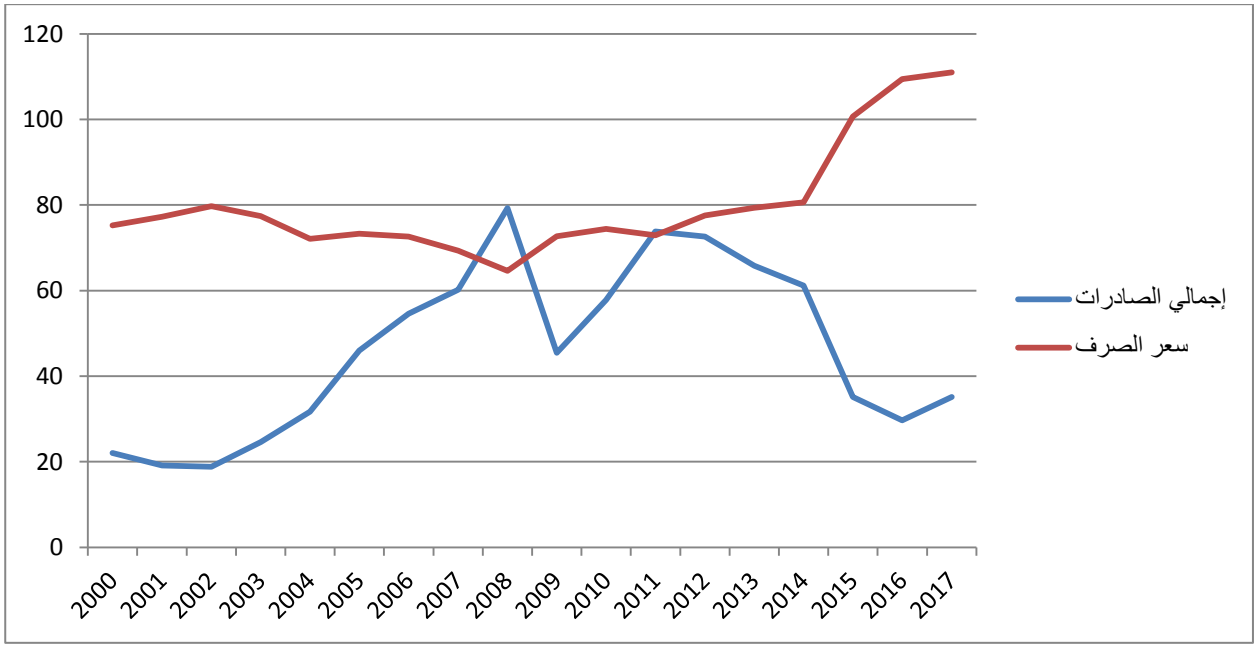

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول رقم(3-13).

حسب النظرية الإقتصادية فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى تحسينالحالة المالية الخارجية وذلك من خلال تأثيره على الصادرات والواردات للبلد المعني،ففي جانب الصادرات يؤدي تحفيض العملة الوطنية للبلد إلى زيادتها في الاجل المتوسط او الطويل بسبب إنخفاض أسعارها في الأسواق الخارجية أي ما يعطيها تنافسية أكبر، الأمر الذي يؤديالى تحسن وضعية الميزان التجاري.

وبالرجوع إلى الواقع الجزائري فإن التخفيض الذي قامت به الجزائر لم يحقق الهدف المرجو منه، وذلك بسبب سيطرة صادرات المحروقات على باقي الصادرات وضعف الجهاز الإنتاجي الجزائري ومحدوديته أي عدم مرونة الإنتاج الداخلي من السلع والخدمات القابلة للتصدير وهو أحد شروط نجاح سياسة التخفيض، وبالتالي فإن الإجراءات التي إتخدتها الجزائر(تخفيض سعر الصرف) لم يحدث تغيرا في هيكل الصادرات. وعلى العموم فإن التحسن المسجل يكون مرده دائما تزايد صادرات المحروقات المرتبطة بدورها بأسعار النفط وليس تغير سعر صرف الدينار الجزائري،فالواضح من الجدول(3-13) والمنحنى (3-9) أن الصادرات الاجمالية سجلت ارتفاعا مستمرا من سنة 2002 إلى غاية سنة 2008، حيث انتقلت من 18825 مليون دولار سنة 2002 الى 31713 مليون دولار سنة 2004 أي بإرتفاع نسبته حوالي 32% سنويا، وتواصل هذا الارتفاع بنسب متناقصة في سنتي 2006 و2007 بلغت 54614 و60163 مليون دولار على التوالي بنسبتي 18.72% و10.16%، ليصل الى اعلى قيمة له في سنوات الدراسة بلغت ما قيمته 79298 مليون دولار سنة 2008، كل هذا قابله التذبذب في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار، ففي نفس الفترة التي شهدت ارتفاعا مستمرا كان سعر الصرف ينخفض في الثلاث سنوات الأولى له من 2002 إلى 2004 ومن 79.68 إلى 77.39، وفي سنة 2008 شهدت قيمة الديناراعلى قيمة لها64.58 دينار/دولار، ثم في سنة 2009 شهدت الصادرات انخفاض كبير بنسبة -42.65% وهذا الانخفاض راجع للازمة المالية العالمية التي عانت منها العديد من الدول مقابل انخفاض بنسبة 12.52% في سعر الصرف، بعد تعافي النظام الاقتصادي العالمي سنة 2010 عادت الأمور لنصابها لتعرف الصادرات تحسن حيث ارتفعت إلى 57762 مليون دولار مقابل 45477 مليون دولار سنة 2009، ثم في الاربع سنوات الموالية من 2011 إلى 2014 عاد الإرتفاع بسبب تزايد أسعار البترول ففي سنة 2011 كانت قيمة الصادرات مقدرة بـ 73802 مليون دولار لتتناقص بنسب صغير حتى وصلت لـ 61172 مليون دولار، وبعد الإنخفاض الحاصل في أسعار البترول في نهاية 2014 إلى سنة 2017 تراجعت حصيلة الصادرات من 35138مليون دولار سنة 2015 إلى 35132 مليون دولار سنة 2017، كل هذا كان في مقابل انخفاض مستمر في سعر صرف الدينار منذ سنة 2011 إلى غاية سنة 2017، ففي سنة 2014

كان سعر الصرف مساوي لـ 80.58 دينار/دولار ثم انخفض بشكل كبير في سنة 2015 بنسبة 24.97%، ليصل بعدها سعر صرف الدينار الجزائري الى 110.96 دينار/دولار.

كما نلاحظ من الجدول والشكل وجود تفاوت كبير بين نسب تغير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار ونسب تغير قيمة الصادرات،لكن يبقى تأثر إجمالي الصادرات بالتغيرات التي تطرأ على سعر صرف الدينار ضئيلا كون أغلبهامرتكزة على المحروقات وهذه الأخيرة لا تسعر بالدينار لهذا سنقوم بتحليل تأثير تغيرات أسعار صرف الدينار على الصادرات خارج المحروقات وفقا لما يبينه الشكل البياني ادناهالذي يربط بين سعر صرف الدينار مقابل الدولار والصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة.

الشكل(3-10): تطور أسعار الصرف والصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة(2000-2017)

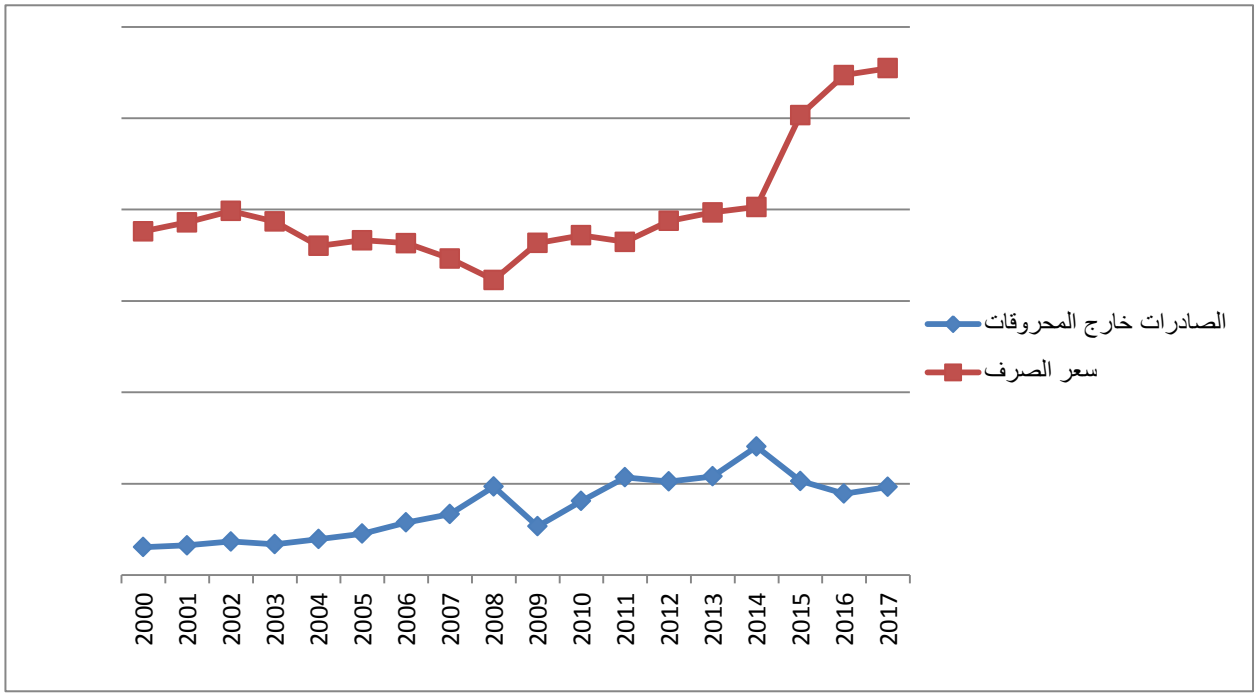

المصدر:من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول (3-13).

من خلال الشكل البياني(3-10) والجدول(3-7) المتضمن تطور الصادرات خارج المحروقات يتضح أن هناك على الرغم من التحسن في قيمة الدينار الجزائري بانتقالها من 75.25 دينار/دولار سنة 2000 الى 64.58 دينار/دولار سنة 2008 فان الصادرات خارج المحروقات عرفت ارتفاعا ملموسا خلال نفس الفترة بانتقالها من 612 مليون دولار سنة 2000 إلى1937مليون دولار سنة 2008. وفي سنة 2009 إنخفضت الصادرات إلى 1066 مليون دولار على الرغمانخفاض قيمة الدينار الى .72.67دينار/دولار بسبب

تراجع التجارة العالمية ونقص الطلب العالمي على السلع نتيجة الأزمة المالية العالمية 2008، في سنة 2010 وبعد تعافي النظام الإقتصادي بدأت الصادرات خارج المحروقات تحسنا ملحوظا وإستمر ذلك حتى سنة 2014 لتسجل أكبر قيمة للصادرات خارج المحروقات ب28،10 مليار دولار وبعدها عرفت الصادرات خارج المحروقات إنخفاضا مستمرا رافق هذا الانخفاض في أسعار البترول كون الصادرات خارج المحروقات متركة أساسا من ثلاث أنواع من السلع (الأسمدة المعدنية، الأمونياك اللامائي، السكر) بنسبة 72% وهي ماجعلتها تعاني من تقلبات سعر هده السلع. وعليه فانه يمكن الحكم بان تخفيض قيمة الدينار لم يحقق أثرا مرغوبا على الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة.

المطلب الثاني: أثر سعر الصرف على الواردات الجزائرية خلال الفترة من (2000-2017)

سنوضح من خلال الجدول التالي أثر تقلبات سعر الصرف على الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017) كالتالي:

الجدول رقم (3-14): تطور سعر الصرف والواردات الجزائرية خلال الفترة بين (2000-2017)

الوحدة مليون دولار

السنة	إجمالي الواردات	نسبة التغير في الواردات	سعر الصرف دينار/دولار	نسبة التغير في سعر الصرف
2000	9,173	-	75.25	-
2001	9,94	8.36	77.21	2.6
2002	12,009	20.81	79.68	3.18
2003	13,32	10.92	77.39	-2.87
2004	17,95	34.76	72.06	-6.88
2005	20,357	13.41	73.27	1.69
2006	21,456	5.40	72.64	-0.86

−4.62	69.29	28.78	27,631	**2007**
−6.79	64.58	41.80	39,181	**2008**
12.52	72.67	0.30	39,297	**2009**
2.39	74.38	2.33	40,212	**2010**
−1.94	72.93	17.62	47,3	**2011**
6.30	77.53	6.50	50,376	**2012**
2.36	79.36	8.99	54,903	**2013**
1.52	80.58	6.24	58,33	**2014**
24.97	100.69	−11.46	51,646	**2015**
7.99	109.44	−9.52	46,727	**2016**
1.38	110.96	−1.43	46,059	**2017**

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نشرات البنك الجزائري.

الشكل رقم (3-11): تأثير سعر الصرف على الواردات الجزائرية

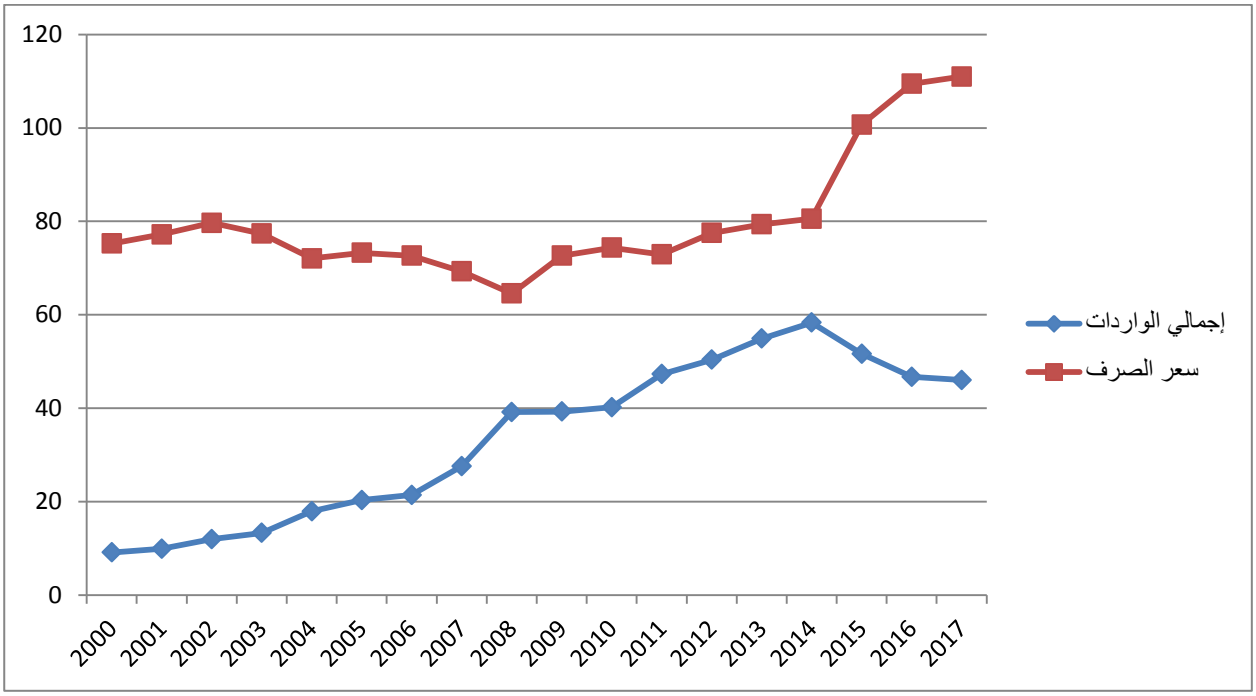

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (3-14).

نلاحظ من خلال الجدول (3-14) أن الواردات الجزائرية عرفت زيادة مستمرة طوال الفترة الممتدة بين سنة 2000 و2014 بسبب الزيادة في أسعار البترول طوال هذه الفترة، بانتقالها من 9173 مليون دولار سنة 2000 إلى 58330 مليون دولار سنة 2014 بارتفاع نسبته 204.23%، على الرغممن تراجع قيمة الدينار الى 80.58 دينار/دولار، على عكس النتائج المرجوة من تخفيض الدينار وفق منطوق النظرية الاقتصادية، فقد كان من المفترض أنه كلما إنخفض سعر الصرف إنخفضت قيمة الواردات لا سيما في الاجل الطويل والمتوسط،مما يعني عدم تأثر الواردات الجزائرية بتقلبات أسعار صرف الدينار مقابل الدولار وهو ما يؤكد ترسخ تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج وصعوبة احلال المنتج المحلي محل المنتجات المستوردة،فضلا عن ارتفاع واردات سلع التجهيز حيث إزداد الطلب عليها نتيجة المشاريع التنموية التي أطلقتها الحكومة خلال الفترة(2001-2014) وبما أن معظم هذه السلع هي سلع التجهيز الصناعي فهي غير متوفرة داخليا وتعتبر السوق الخارجية كقناة اساسية لإشباع الطلب الداخلي على هذه السلع. أما الفترة الممتدة من 2014 إلى 2017 فعرفت الواردات تراجعا بنسبة 21% بانتقالها من 58.33 مليار دولار سنة 2014 الى 46.059 مليار دولار سنة 2017، يقابله إنخفاض في قيمة الدينار بنسبة 37.70% ونلاحظ أن هذاالإنخفاض في قيمة الواردات لم يتحقق بفضل انخفاض في قيمة العملة فقط،حيث اضطرت الحكومة الى سن اجراءات تكميلية باعتمادها سياسة تجارة خارجية متشددة باقرارها للادوات الكمية قصد التحكم

في قيمة الواردات خلال هذه الفترة كنظام الحصص ورخص الاستيراد، فضلا عن تجميد الكثير من المشاريع الاستثمارية ضمن خطتها لترشيد النفقات ضمن السياسة المالية وفق ما ينص عليه منهج الاستيعاب.

المطلب الثالث: تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري

بعد التطرق إلى كل من اثر سعر صرف على الصادرات والواردات سنتناول في هذا المطلب تحليل اثر تغير أسعار صرف الدينار مقابل الدولار على الميزان التجاري.

الجدول(3-15): تطور سعر الصرف(دينار/دولار) والميزان التجاري خلال الفترة 2000-2017

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
رصيد الميزان التجاري	12.3	9.61	6.7	11.14	14.27	26.47
نسبة التغير في الميزان التجاري	-	-21.86	-30.28	66.26	28.09	85.49
سعر الصرف	75.25	77.21	79.68	77.39	72.06	73.27
نسبة التغير في سعر الصرف	-	2.6	3.18	-2.87	-6.88	1.69
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
رصيد الميزان التجاري	34.06	34.24	40.6	7.78	18.2	25.96
نسبة التغير في الميزان التجاري	28.67	0.52	18.57	-80.83	133.93	42.63
سعر الصرف	72.64	69.29	64.58	72.67	74.38	72.93
نسبة التغير في سعر الصرف	-0.86	-4.62	-6.79	12.52	2.39	-1.94
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد الميزان التجاري	20.16	9.88	0.45	-18.08	-20.12	-14.41

نسبة التغير في الميزان التجاري	-22.34	-50.99	-95.44	-4117.77	-11.28	-
سعر الصرف	77.53	79.36	80.58	100.69	109.44	110.96
نسبة التغير في سعر الصرف	6.30	2.36	1.52	24.97	7.99	1.38

المصدر: بنك الجزائر.

الشكل رقم (3-12): تأثير سعر صرف الدينار على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2017

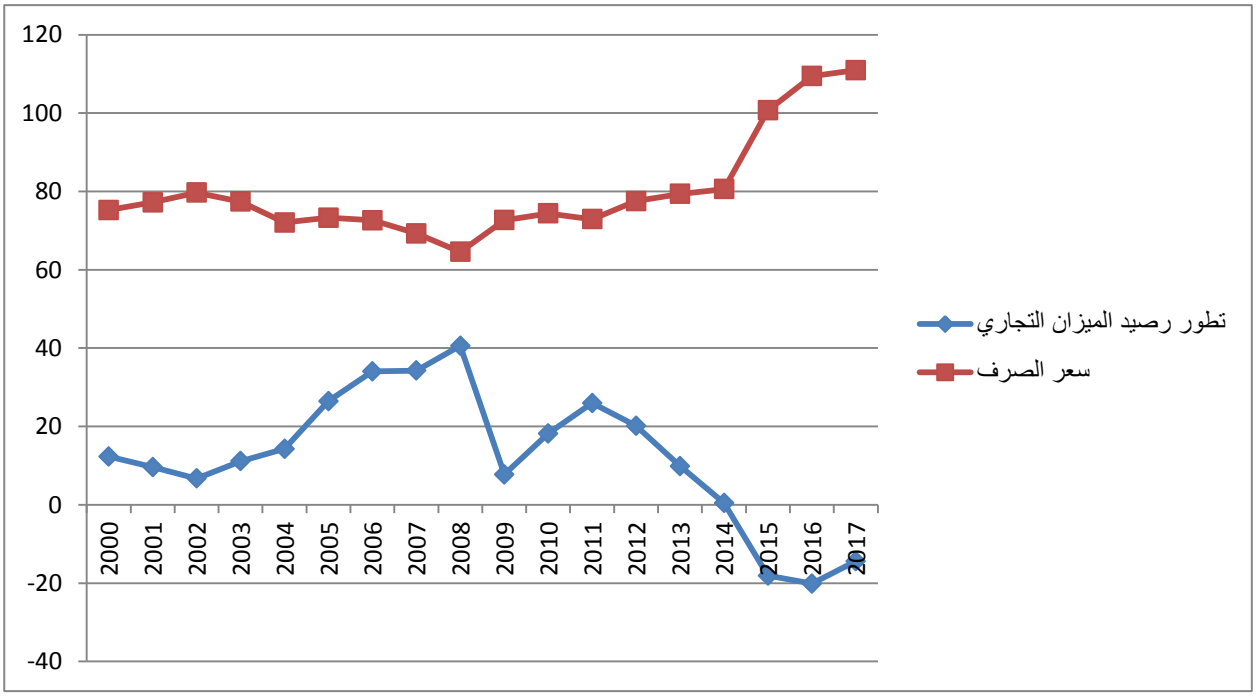

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (3-15).

فضلا عن الاستنتاجات المسجلة في ما يتعلق بالصادرات والواردات وعلاقتها بتطور سعر صرف الدينار، فانه يتاكد لنا ان رصيد الميزان التجاري وفقا لما يتبينمن الجدول (3-15) والشكل(3-12) غير مطابق للمنحى المتوقع حسب النظرية الاقتصادية، حيث يسجل الميزان التجاري فوائض في فترات ارتفاع قيمة العملة من سنة 2000 الى سنة 2008، وتذبذب في فترات انخفاضها الممتدة الى 2017. وتفسير أن رصيد الميزان التجاري مقترن اساسا بأسعار البترول التي تؤثر بشكل مباشر على الصادرات ومنه على الميزان التجاري، فخلال الفترة (2000-2014) حقق الميزان التجاري فوائض مالية معتبرة الى غاية سنة 2008، حيث بلغ رصيد الميزان التجاري سنة 2000 ماقيمته 12.3 مليار دولار في مقابل سعر

صرف 75.25دينار/دولار، لينتقل في سنة 2008 الى 40.60 مليار دولار على الرغم من تحسن ملموس في قيمة العملة الوطنية، ويدعم هذا الربط بين سعر البترول ورصيد الميزان التجاري القيمة المسجلة له سنة 2009 فبالنظر إلى التراجع الكبير في سعر البترول بسبب تداعيات الأزمة المالية سجل الرصيد التجاري تدهور في قيمته الى 7.78 مليار دولار بنسبة نمو 80.83-%، واستمر الميزان التجاري في التذبذب حيث حقق أقل فائض في سنة 2014 برصيد قدره بـ 0.45 مليار دولار، ومن سنة 2015 حتى سنة 2017 بدأ الميزان التجاري يحقق عجز برصيد 18.08 مليار دولار، وفي سنة 2015 بلغ 20.12 مليار دولار، وفي سنة 2016 بـ 14.3 مليار دولار، ثم في سنة 2017 كان الرصيد في الميزان التجاري مقدر بـ 14.41-، وذلك بسبب التراجع في أسعار البترول، على الرغم من إعتماد الحكومة لسياسات مالية ونقدية من أجل الحد من العجزمن أهمها سياسة تخفيض قيمة العملة، هذا أدى إلى انخفاض سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي الى 110.96 دينار/دولار.

ولمعرفة تأثير تغيرات أسعار الصرف على الميزان التجاري خلال فترة الدراسة نلاحظ أن التخفيضات المستمرة لسعر صرف الدينارفي الجزائر من أجل تحسن تنافسية الصادرات والتحكم والحد من كمية الواردات لم يكن لها الأثر الواضح على الميزان التجاري الذي يتأثر بدوره على بأسعار البترول أكثر من تأثره بتقلبات سعر صرف العملة الوطنية، وبالتالي يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين الميزان التجاري وأسعار البترول.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى آثار تغير أسعار الصرف الدينار بالنسبة للدولار على الميزان التجاري الجزائري، ومن خلال ذلك تناولنا في دراستنا تطور نظام الصرف في الجزائر منذ الإستقلال والذي قد مر بعدة مراحل من نظام التثبيث بعملة واحدة إلى التثبيث بسلة من العملات ثم نظام التعويم المدار، وذلك بما يتلائم مع طبيعة النظام المتبع والسياسة العامة للدولة الجزائرية. وبعدها قمنا بتحليل الميزان التجاري الجزائري من خلال دراسة كل من الصادرات والواردات كل على حدى حيث تبين أن قطاع الصادرات يعتمد بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات، أما الواردات فتتميز بتركيزها المكاني، حيث أن أكثر من ثلثي واردات الجزائر تتم مع الإتحاد الأوروبي.

ومن خلال تحليل أثر سعر الصرف على الميزان التجاري عرفنا أن الجزائركانت تسعى من خلال تخفيض قيمة الدينار إلى تصحيح الإختلالات في الميزان التجاري وذلك بالتأثير عليه بزيادة الصادرات وتقليص حجم الواردات، وبإعتبار الإقتصاد الجزائري إقتصادا ريعيا يرتكز على تصدير المحروقات بالدرجة الأولى، ونظرا لضعف مرونة القطاعات الانتاجية الاخربوضعف نشاط المناولة والانماط الاستهلاكية السائدة يجعل الميزان التجاري عرضة لتقلبات أسعار المحروقات التي تتميز بعدم الإستقرار، في حين أن سياسة تخفيض قيمة العملة لا تشكل في الاجل المنظور أداة فعالة لتحقيق النتائج المرجوة في ظل غياب سياسات مكملة.

الخاتمة

من خلال ما تطرقنا إليه في هذه الدراسة نلاحظ أن الجزائر من الدول الريعية، حيث تعتبر الصادرات النفطية أهم ما تصدره الجزائر خصوصا للدول الأوروبية. ومن أهم الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر منذ الاستقلال في معالجة الخلل في الميزان التجاري المرتبطة أساسا في انخفاض أسعار المحروقات هو إعتمادها على سياسة تخفيض قيمة العملة.

يؤثر سعر الصرف على فعالية الميزان التجاري بصفة خاصة لأنه يعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية وهو عنصر جد مهم في اقتصاديات الدول لما له من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانبه العديدة، حيث له اثر كبير على أسعار التصدير والاستيراد وبالتالي على عرض وطلب السلع والخدمات، وتستخدم مختلف الدول سياسة سعر الصرف من أجل معالجة الاختلالات الخارجية من جهة وتهيأة اقتصادها للدخول إلى الاقتصاد العالمي ومواكبة تطوراته من جهة أخرى، والجزائر واحدة من هذه الدول.

إن منتهى أي دراسة علمية من وراء تحليل أي مشكلة اقتصادية هو تحديد مكوناتها وصياغتها في شكل استنتاجات تثبت أو تنفي فرضيات البحث، تبنى على أساسها تصورات الباحث تدعم السياسة الاقتصادية في حال نجاعتها أو تقديم اقتراحات من شانها المساهمة في المعالجة الاقتصادية للمشكلة المدروسة، وفي ما يلي أهم ما توصلت إلي البحث بشان المشكلة المطروحة

اولا. نتائج الدراسة: من خلال دراستنا لموضوع فعالية سعر الصرف في معالجة الاختلالات في الميزان التجاري توصلنا إلى جملة من النتائج والمتمثلة في:

- **النتائج النظرية:** تم التوصل من خلال الدراسة النظرية إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها في:

- سعر الصرف هو مبادلة عملة دولة ما ببقية عملات الدول الأخرى، وهو يتأثر بمجموعة من العوامل المتمثل أهمها في كل من كمية النقود وحالة ميزان المدفوعات وأسعار الفائدة، إضافة إلى معدلات التضخم.
- المتدخلون في سوق الصرف الأجنبي بشتى أنواعه هم البنوك المركزية والبنوك التجارية إضافة إلى كل من سماسرة الصرف الأجنبي والمستخدمين التقليديين.
- إنحالة الميزان التجاري في الآجال المتوسطة والطويلة تحمل مدلولات اقتصادية بالغة الأهمية.

- **النتائج التطبيقية:** من خلال معالجتنا لأسعار الصرف والميزان التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- عرفت الجزائر عدة انظمة للصرف، شكلت اثرا ملموسا على سعر العملة.
- تعاني الجزائر من تركز سلعي وجغرافي حاد خلال الفترة (2000-2017)، حيث ترتبط عوائد الصادرات على المحروقات بصفة كبيرة، كما احتلت دول الاتحاد الأوروبي الصدارة.
- تميزت الواردات الجزائرية في الفترة (2000-2017) بتنوع كبير سواء بالنسبة للقطاع الاستهلاكي أو الإنتاجي.
- لم تتحسن عوائد الصادرات من المنتجات خارج قطاع المحروقات رغم التخفيض المتدرج لسعر الصرف.
- لم يؤدي تخفيض سعر الصرف من إحلال المنتج المحلي محل المنتجات المستوردة.
- عدم مرونة الصادرات خارج قطاع المحروقات والواردات السلعية والطلب المحلي، حال دون تحقيق نتائج ايجابية لتخفيض قيمة الدينار الجزائري على وضع الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات في المدى المتوسط والطويل.

- **اختبار الفرضيات:** سمحت هذه الدراسة للتوصل إلى اختبار الفرضيات المطروحة سابقا كما يلي:

- الفرضية الاساسية: يؤدي تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري إلى زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري، هذه الفرضية خاطئة؛ وعلية نقبل بالفرضية البديلة المتمثلة في عدم وجود تاثير معنوي لسعر الصرف كاداة لمعالجة الاختلال في الميزان التجاري الجزائري

- الفرضيات الفرعية:

  - اعتمدت الجزائر عدة انظمة صرف بحثا عن تحقيق توازناتها المالية الخارجية، هذه الفرضية صحيحة؛ حيث انتقلت من الصرف الثابت الى سعر الصرف التعويم المدار
  - تغير سعر الصرف يؤثر على توازن الميزان التجاري للدولة، هذه الفرضية صحيحة؛ ففي الدول التي تمتلك جهاز إنتاجي متنوع يؤثر سعر الصرف في كل من صادراتها وارداتها، أما في الدول التي لا تملك التنوع في جهازها الانتاجي فهو لايؤثر كثيرا وأحيانا لايؤثر كليا.
  - يعرف الميزان التجاري الجزائري خارج قطاع المحروقات اختلالا عميقا، هذه الفرضية صحيحة؛ ففي جانب الصادرات الجزائر تقوم بتصدير بعض المنتجات بكميات جد ضعيفة.
  - يمكن إزالة الاختلال في الميزان التجاري بتخفيض قيمة العملة المحلية دون اللجوء إلى سياسات تكميلية، هذه الفرضية صحيحة؛ هذا اذا اعتمدت سياسة التخفيض في الاجل

الطويل، أما إذا كانت في الأجل القصير فإن سياسة تخفيض العملة يساعد محليا في زيادة الصادرات ولا يؤثر في الواردات، لهذا يجب إتباع سياسات تكميلية من أجل علاج الخلل في الميزان التجاري.

ثانيا. التوصيات والاقتراحات: في النتائج المتحققة من الدراسة في شقها النظري والتطبيقي، يمكن صياغة مجموع من التوصيات يراها الباحثين كفيلة في معالجة الاشكالية المطروحة في مختلف جوانبها، يمكن تلخيصها في ما يلي:

- ✓ اعطاء سياسة الصرف اهمية بالغة، لما لها من اثار اقتصادية واجتماعية بالغة،
- ✓ العمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ومحاولة التقليل من تصديرها من أجل القضاء على تبعية قطاع المحروقات في الصادرات، الأمر الذي يساعد الاقتصاد بصفة عامة والميزان التجاري بصفة خاصة؛
- ✓ يجب العمل على تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات غير النفطية وذلك برسم سياسات فعالة لتطوير القطاع الإنتاجي ورفع الإنتاجية؛
- ✓ ضرورة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات وتحضير الجزائر لعهد ما بعد النفط وذلك بتحسين مناخ الاستثمارات الأجنبية وكذلك القطاع الخاص المحلي؛
- ✓ على السلطات إتباع سياسات اقتصادية مناسبة لتحقيق استقرار أسعار الصرف والتوازن في الميزان التجاري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: اللغة العربية

❖ **الكتب:**

1- إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجدية، مصر.

2- بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2003.

3- حسين عمر، **المدخل إلى دراسة الاقتصاد" العلاقات الاقتصادية الدولية"**، دار الكتاب الحديث، القاهرة.

4- حميدات محمود، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

5- رشاد العصار، عليان الشريف، **المالية الدولية**، دار المسيرة، عمان، 2000.

6- زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.

7- زينب حسن عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار القدح للطبع والنشر، عمان، الاردن، 1998.

8- سامي عفيف حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، 1989.

9- سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1993.

10- سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وإنعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011.

11- شقيري موسى نوري وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارية الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.

12- صفوت عبد السلام عوض الله، **سعر الصرف وأثره على علاج ميزان المدفوعات**، دار النهضة العربية، 2000.

13- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007.

14- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

15- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011.

16- عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.

17- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

18- عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية**، تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

19- عرفات تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، مجدلاوي للنشر، الطبعة الاولى، عمان، 1999.

20- فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، جدار للكتاب العلمي، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2007.

21- فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004.

22- فؤاد هاشم عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975.

23- كامل بكرى، الاقتصاد الدولي (التجارة والتمويل)، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2003.

24- لحلو موسى بوخاري، **سياسة سعر الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسات النقدية**، مكتبة حسن، لبنان، 2010.

25- متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظريات والسياسات**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011.

26- محمد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النصرية العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001.

27- محمد صالح القريشي، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

28- محمد علي إبراهيم العامري، **الإدارة المالية الدولية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2013.

29- محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

30- مروان عطوان، **أسعار صرف العملات**، دار هدى عين مليلة، الجزائر.

31- مسعود مجيطنة، **دروس في المالية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

32- موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.

33- موسى سعيد مطر، نوري موسى شقيري،، **المالية الدولية**، دار الصفاء للطباعة، عمان، الأردن.

34- هوشيار معروف، تحليل **الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر، الطبعة الأولى، 2006، عمان، الأردن.

35- نشأت نبيل محمد الوكيل، **التوازن النقدي ومعدل الصرف**، شركة ناس للطباعة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006.

❖ **المذكرات**

1- بلقاسم منهوم، **أثر تحقيق القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات "دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية جامعة وهران، الجزائر، 2013.

2- بوعبد الله لويزة، بوعرامة مفيدة، **أثر تغيرات أسعار المحروقات على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2016)**، مذكرة مكملة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2018.

3- بوكليلة نوال، بومالك صبرينة، **أثر تغيب سعر الصرف على التجارة الخارجية - حالة الجزائر-**، مذكرة ماستر، تخصص نقود ومالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2014.

4- حميدات سعاد، **دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000، 2016)**، مذكرة ماستر أكاديمي علوم اقتصادية، جامعة مستغانم، 2017.

5- دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2015.

6- زراقة محمد، **أثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر (1990-2014)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2016.

7- كريكط مريم، بلهادف فاطمة، **أثر سياسة سعر الصرف في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2015.

8- كريمة بوحريص، زيلوخة فدسي، **اثر سياسة سعر الصرف في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات حالة الجزائر (1990-2015)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2017.

9- نسيمة ناصر، **دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2005-2012)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014.

❖ **المجلات:**

1- بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد17، جامعة الشلف، 2004.

2- رحيمة خياط وشعيب بونوة، **سياسة سعر الصرف بالجزائر**، مجلة الأكاديمية للدراسات، ماي 2011

3- شعيب بونوة , رحيمة خياط, **سياسة سعر الصرف بالجزائر(نمدجة قياسية للدينار الجزائري)**,مجلةالأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية, الجزائر, ماي2011.

4- عبد الجليل هجيرة، سمير بهاء الدين مليكي، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، جامعة تلمسان، 2012.

5- عبود عبد المجيد، **أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري-دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الإنحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1990-2015**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة الجزائر.

6- عبود عبد المجيد، **أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2015**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة طاهري محمد ، الجزائر، 2017.

7- محمد أمين بربري، **مبررات ودوافع التوجه لأنظمة الصرف الدولية**، مجلة اقتصاديات دول شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف، الجزائر.

❖ **التقارير:**

1- النشرات الاحصائية لبنك الجزائر.

2- البنك الدولي.

3- المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع لمديرية الجمارك الجزائرية.

ثانيا: اللغة الفرنسية

1- BERNARD BERNIER ,YVES SIMON, **Initiation à la macroéconomie ,**9°edition ,dunod,2010,p 387 388

2- Fridman Milton, **« the supply of money and changes in prices and output** » us congress, 85thcong, 2d sess 1958, p p 241-256

3- M.E BENISSAD**, économie international**, office des publications universitaires, 1983

4- MARC MONTOUSSE, DOMINIQVE CHAMBLAY, **100 fiche pour comprendre les sciences économiques**, 4 édition, Bréal , 2009

الملخص

ملخص:

الغرض من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري،إلى جانب إبراز تأثيرات سعر الصرف خاصة سياسة التخفيضات في تقليص العجز في الميزان التجاري،وذلك من خلال تحليل أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري خلال الفترة(2000-2017).

وتوصلت هده الدراسة إلى أن سياسة الصرف في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الإختلال في الميزان التجاري،وهذا راجع إلى طبيعة الإقتصاد الوطني الّذي يرتكز على الصادرات من المحروقات.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الميزان التجاري، الصادرات، الواردات، صادرات المحروقات.

Résumé :

Le but de cette étude est de clarifier la relation existante entre les changements des taux change et le balance commercial,ainsi que d àccentuer des effets du taux de change surtout en ce qui concerne la politique dévaluation de la monnaie locale,et son role dans la réduction du défict dans le balance commerciale pendant la période (2000-2017)

Cette étude est arriver a ce que la politique de taux de changes suivi en Algérie n a pas été efficase dans la correction du déséquilibre dans le balance commerciale qui se réfere a la nature de l économie nationale qui est basée sur les exportations des hydrocarbures.

Mot-clés :le taux de change-balance commerciale-dévaluation de la monnaie-les importations-les exportations-les hydrocarbures.